بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

"اثر بنية النظام السياسي الأردني على الاستقرار السياسي في الأردن في الفترة (١٩٩٩-٢٠١٣)"

The Structure of Jordan's Political System and Its Impact on Political Stability (١٩٩٩-٢٠١٣)

إعداد الطالبة:

نبيلة حسن علي البداوي

الرقم الجامعي:

١٢٢٠٦٠٠١٠

إشراف الدكتور

أمين علي العزام

٢٠١٥/٢٠١٤

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

"اثر بنية النظام السياسي الأردني على الاستقرار السياسي

في الأردن في الفترة (١٩٩٩-٢٠١٣)"

The Structure of Jordan's Political System and Its Impact on Political Stability(١٩٩٩-٢٠١٣)

إعداد الطالبة:

نبيلة حسن علي البداوي

الرقم الجامعي:

١٢٢٠٦٠٠٠١٠

إشراف الدكتور

امين علي العزام

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
١) الدكتور امين علي العزام	مشرفا ورئيسا.....
٢) الدكتور صايل فلاح السرحان	عضواً.....
٣) الدكتور علي عواد الشرعة	عضواً.....
٤) الدكتور بدر صيتان الماضي	عضواً.....

قدمت هذ الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها ، بتاريخ: ١١-١٢-٢٠١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى التي احبت ومازالت وستبقى محبة للعلم إلى من اعتبرها رمزا للصبر والعطاء إلى من ربتني على الفضيلة منذ نعومة أظافري والتي أمدتني بدعائها المتواصل لانجاز هذا العمل والتي ما تزال قابضة على جمر المعاناة "أمي الحنون".....

إلى والدي الفاضل حبا..... وبرا..... وعرفانا....

والى إخواني رائد ونبيل ومحمد .....والى أختي الغالية نداء التي وقفت بجانبي وجعلتني أتخطى كل المشاكل والصعوبات وحرصت على انجازي لهذا العمل إلى أخواتي رائدة ونور ...

إلى بنات أخي كلهن والى أرواح من فقدت منهن هيا وكوثر رحمهن الله والى زوجة أخي رشا

إلى صديقاتي الغاليات ...

إلى أحبائي.....

إلى أساتذتي الكرام تبجيلا واحتراما وامتنانا ....

إلى كل من وقف بجانبي ....

لكم مني جميعاً جزيل الشكر والتقدير والاحترام

الباحث

نبيلة البداوي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر

الحمد لله القائل :" ان اشكر لي ولوالديك إلي المصير" الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى اله وصحبه وسلم.

فأنني أتقدم بالشكر الجزيل والمعطر بخالص الامتنان إلى مشرفي الدكتور أمين العزام الذي لم يتوانى عن تقديم النصح والإرشاد الذي كان لي المرشد إلى طريق العلم الصحيح وكان لي العون طيلة انجاز هذه الرسالة وأخذت من جهده الكثير فأنا مدينة له بذلك فلقد كان خير المعلم والأب والأخ.

كما أتوجه بالشكر إلى أستاذي ومعلمي وأبي الدكتور صايل السرحان الذي أمدني بالعلم والمعرفة والمشورة على الصعيدين العلمي والعملي طيلة مدة دراستي في معهد بيت الحكمة .

والتقدير موصول إلى من تتلمذت على أيديهم في معهد بيت الحكمة العتيد الأساتذة : د.محمد الهزايمة ،و د. علي الشرعة ، و د.محمد مقداد ، و د. هاني اخو رشيدة . ود. عبد السلام الخوالدة .

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم علي بمناقشة هذه الرسالة مقدرا جهودهم القيمة في إثراء هذه الدراسة .

شكر خاص موجه إلى أختي الغالية نداء التي كانت كلماتها الطيبة دعما وعونا لي.

الباحث

نبيلة البداوي

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة المحتويات

Contents

الملخص باللغة العربية ..... ط

المقدمة ..... ي

اولاً :اهمية الدراسة ..... ل

ثانياً : اهداف الدراسة ..... م

ثالثاً : مشكلة الدراسة ..... م

رابعا : فرضيات الدراسة ..... ن

خامسا : حدود الدراسة ..... ن

سادسا : متغيرات الدراسة ..... ن

سابعاً : المنهجية ..... ف

ثامناً : الدراسات السابقة ..... ص

الفصل الاول : التأصيل النظري لمفهوم النظام السياسي والاستقرار السياسي ١

المبحث الاول : الاتجاهات النظرية في تحديد مفهوم النظام السياسي ٢

المطلب الاول: مفهوم النظام السياسي وبيئته ٢

اولا: مفهوم النظام السياسي ٢

ثانيا: بيئة النظم السياسية ٣

المطلب الثاني : طرق دراسة النظام السياسي ٨

المطلب الثالث :تقيم النظام السياسي والحكم عليها ١٢

اولا: تقيم النظم السياسية ١٢

ثانيا :اشهر صور الانظمة السياسية ١٣

المبحث الثاني : الاتجاهات النظرية في تحديد مفهوم الاستقرار السياسي ١٨

المطلب الاول: مفهوم الاستقرار السياسي ١٨

اولا: مفهوم الاستقرار ١٨

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ثانيا : مفهوم الاستقرار السياسي ١٩
ثالثا : التعريف الاسمي ٢٠
رابعا : التعريف الاجرائي..... ٢٣
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في ظاهرة الاستقرار السياسي ٢٥
٢- الفصل الثاني: طبيعة النظام السياسي الاردني..... ٣٩
المبحث الاول: الطبيعة الايكولوجية للمجتمع الاردني ٤٠
المطلب الاول: الموقع الجغرافي للاردن ٤٠
المطلب الثاني : الموارد الطبيعية ٤٤
المطلب الثالث: البيئة الطبيعية ودورها في التوزع السكاني ٤٧
المبحث الثاني : الطبيعة السكانية للمجتمع الاردني ٤٩
المطلب الاول: تطور الوضع السكاني في الاردن ٤٩
المطلب الثاني : التركيب العمري والنوعي للسكان ٥٣
اولا: التركيب العمري للسكان..... ٥٣
ثانيا: التركيب النوعي للسكان ٥٤
المطلب الثالث : المشاركة السكانية في النشاط الاقتصادي وقوة العمل ٥٦
المبحث الثالث: الطبيعة الاجتماعية للمجتمع الاردني ٥٩
المطلب الاول : الوحدات القرابية ٥٩
المطلب الثاني : الفئات الاجتماعية..... ٦٢
المطلب الثالث :القيم والتنشئة الاجتماعية..... ٦٩
اولا: القيم الاجتماعية ٦٩
ثانيا: التنشئة الاجتماعية والسياسية ٧١
المبحث الرابع : الطبيعة الاقتصادية للمجتمع الاردني ٧٢
المطلب الاول: الاستثمار ٧٣
المطلب الثاني: محددات الاقتصاد الاردني ٧٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث: اثر بنية النظام السياسي الاردني على الاستقرار السياسي في الاردن ٩٠
المبحث الاول: النظام السياسي الاردني ٩١
المطلب الاول: سمات ومقومات الدولة الاردنية ٩١
المطلب الثاني: النهج الدستوري للملكة الاردنية الهاشمية ٩٤
المطلب الثالث: السلطات الدستورية ٩٧
المبحث الثاني: الاستقرار السياسي في الاردن ١٠٤
المطلب الاول : العوامل الداخلية ١٠٤
المطلب الثاني :العوامل الدولية ١٤٠
الخاتمة ١٤٦
اهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة: ١٤٨
المراجع ١٥٠
المراجع العربية: ١٥٠
المصادر الاجنبية ١٦٣
Abstract ١٦٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص باللغة العربية

تناقش هذه الدراسة بنية النظام السياسي الأردني وأثرها على الاستقرار السياسي في الأردن خلال الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٩٩-إلى ٢٠١٣، وذلك من خلال استعراض طبيعة النظام السياسي الأردني وأثرها على الاستقرار السياسي في الأردن .

تضمنت الدراسة فرضية أساسية مفادها أن بنية النظام السياسي الأردني له علاقة ارتباطيه بالاستقرار السياسي فيه كما وتبحث الدراسة عن صحة هذه الفرضية من عدمها ، وفي سبيل ذلك اعتمد منهج تحليل النظم الذي قدمه ديفيد ايستون .

وقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول بحيث تناول الفصل الأول التأصيل النظري لمفهوم النظام السياسي والاستقرار السياسي في مبحثان. وتناول الفصل الثاني الحديث عن طبيعة النظام السياسي الأردني ومكوناته في أربعة مباحث. وتناول الفصل الثالث النظام السياسي الأردني والاستقرار السياسي فيه في مبحثين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

تعد الحاجة الى الاستقرار السياسي والاجتماعي واحدة من اهم الحاجات وابرز التحديات التي تواجه الكيانات الدولية في هذا العصر. والاستقرار السياسي ذو اهمية قصوى في حياة الدول فهو الذي يضعها على طريق التقدم والتنمية والبناء ويمكنها من مواجهة التحديات والصعوبات سواء كانت داخلية او خارجية. وتبدي الانظمة السياسية اهتماما شديدا بالاستقرار السياسي وتحرص على ترسيخه في ابنيتها ومؤسساتها لأن فيه بقاء النظام وحفظ كيانه ويقابل حالة الاستقرار السياسي حالة من عدم الاستقرار السياسي الذي تخشى كافة الانظمة وقوعه لأن فيه النهايات الحتمية للانظمة إن لم تتمكن من استعادة توازنها.

ويعتبر الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية في المعنى والتطبيق فهناك درجات متفاوتة من الاستقرار تتحدد وفقا لعملية التفاعل والمساندة من جهة والاستجابة للنظام من جهة اخرى . وفي كل التفاعلات يسعى النظام السياسي لتأدية الوظائف اللازمة لبقائه وبهذا المعنى فالنظام ساكن او موجه نحو هدف اساسي هو الاستقرار السياسي (النوفي ،١٩٨٥،ص ٩٦).

وفيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على الاستقرار السياسي فهي متعددة ومتداخلة في شبكة معقدة من العوامل لا تقتصر على القوة العسكرية والامنية فحسب وانما تنبع من الابنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول بحيث يصعب معها رد ظاهرة الاستقرار السياسي الى عامل مستقل بعينه.ويمكن التميز بين مجموعة من العوامل (الداخلية والخارجية) التي تتحد فيما بينها لابراز ظاهرة الاستقرار السياسي حيث يمكن اجمال هذه العوامل الداخلية هنا ب:السياسية (المؤسسية السياسية ،الشرعية – الفعالية-، القيادة السياسية ، الاحزاب السياسية، الفساد السياسي) والعوامل الفكرية والثقافية، ، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية (البطالة ،الفقر والحرمان النسبي ، التنمية الاقتصادية) اما العوامل الخارجية فهي : الدول الكبرى ، والشركات المتعددة الجنسيات.

بيد ان العوامل الخارجية تبرز في المجتمعات متأخرة التحديث - الدول النامية - بشكل اوضح من المجتمعات مبكرة التحديث – الدول المتقدمة - .

هذا بشكل عام اما على وجه الخصوص فان هذه الدراسة تتناول العلاقة بين بنية النظام السياسي واثرها على الاستقرار السياسي في الأردن على وجه التحديد في فترة تولي الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية نظرا لما واجهت هذه الفترة العديد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الاحداث الداخلية والخارجية وكذلك فإن الدراسات التي تناولت الموضوع في هذه الفترة وبهذا الموضوع تعتبر قليلة الى حد ما-على الاقل حسب اطلاع الباحث-.

حيث اتصف المجتمع الاردني بخاصية الاستقرارية نسبياً وحافظ على بنائه بالرغم من تعرضه لمراحل من عدم الاستقرار اثناء تاريخه الحديث والمعاصر منذ عام ١٩٢١ فأصبح مثال يستحق الدراسة بعد ان تجاوز ظروفه الداخلية ومحدداته البيئية ومحاولات النيل من استقراره . وقد سعت الدراسة الى الاجابة على السؤال المحوري التالي : ماهو اثر بنية النظام السياسي على الاستقرار السياسي في الأردن مابين عام ١٩٩٩ الى عام٢٠١٣؟

وتمت معالجة هذه الدراسة من خلال استخدام منهج تحليل النظم الذي قدمه ديفيد ايستون بحيث يظهر انطباق هذا المنهج على الدراسة من ان المتغير التابع يمثل مخرجات النظام السياسي الذي تلقاها مما يؤدي الى احداث استجابة فيها تتمثل في مؤشرات الاستقرار السياسي بوجوده او عدمه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولاً :اهمية الدراسة

تظهر اهمية اي دراسة في طبيعة الموضوع الذي تعالجه والاشكاليات التي تطرحها والنتائج التي تتوصل اليها واثرها واسهامها في النقاش الذي يتناول نفس الموضوع فربما تبين جوانب خفية او تضيف افكارا جديدة على المستويين العلمي والعملي والأهم اذا كانت نتائج تلك الدراسة تتوائم مع متطلبات البيئة المستهدفة.

ويمكن التميز هنا بين اهمية علمية واهمية عملية على النحو التالي:

١- الاهمية العلمية:

تتجلى اهمية هذا الموضوع في اعطائه اهمية قصوى لعملية التأصيل النظري والمعرفي بحيث تسعى هذه الدراسة الى توضيح بنية النظام السياسي الاردني والدور الذي يلعبه في تحقيق الاستقرار السياسي في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٩-٢٠١٣.

وتبدو الدراسات المتعلقة بظاهرة الاستقرار في الأردن قليلية -على الاقل حسب اطلاع الباحث - كما وتحاول هذه الدراسة تحديد اهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الاستقرار السياسي في الأردن من حيث طبيعة هذا التأثير واتجاهه ودرجته .

ومن ثم تبدو اهمية هذه الدراسة في تحقيق اكبر قدر ممكن من الاستفادة العلمية واثراء المكتبة ودعمها بواحد من الموضوعات المطروحة على الساحة الاردنية والذي يلقى اهتمام العديد من الباحثين.

٢- الاهمية العملية:

التعرف على الجانب العملي في الدور الذي يلعبه النظام السياسي في تحقيق الاستقرار السياسي بحيث انه يفترض تناول تأثير بنية النظام الساسي الاردني على الاستقرار السياسي ان نتناول التركيب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لهذا المجتمع والذي يعتبر وثيق الصلة بظاهرة الاستقرار السياسي .

تنامي النقاش حول موضوع الاستقرار السياسي على الصعيد المحلي والاقليمي والدولي بطريقة ربما لم يسبق لها مثيل وذلك لما شهده العالم بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص من حركات احتجاجية وانقلابات او ماصطلح على تسميته (بالربيع العربي) بحيث اصبح هناك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قناعة ان هذه الاحداث لا تؤثر فقط على مدى الاستقرار في تلك الدول فحسب بل تمتد لتؤثر في محيطها وكذلك على العلاقات الدولية بشكل عام وبالتالي فهي مسؤولية مشتركة .

ثانياً : اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى بيان مفهوم النظام السياسي ثم ربطه بمفهوم الاستقرار السياسي ثم التعرف على الظاهرة واقعيا بدراسة حالة الاردن ومحاولة ابراز اهم الاحداث والظروف التي اسهمت بالاستقرار السياسي في الاردن

ويمكن تلخيص اهم اهداف الدراسة ب:

تسعى الدراسة إلى بيان العديد من الأهداف ابززها مايلي:

١- التعرف على اثر بنية النظام السياسي على الاستقرار السياسي في الاردن .
٢- توضيح التأصيل النظري لكلا المفهومين _ الاستقرار السياسي والنظام السياسي –
٣- بيان طبيعة النظام السياسي في الاردن ومؤسساته .
٤- الوقوف على مؤشرات الاستقرار السياسي وضرورته .

ثالثاً : مشكلة الدراسة

يلعب النظام السياسي القائم دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار السياسي وبالتالي تحقيق المصالح على المستويين الداخلي والخارجي ،لذلك تبحث هذه الدراسة في بيان تأثير بنية النظام السياسي الاردني وكيفية تأثيره على الاستقرار السياسي .واذا مازالت تلك البنية تؤثر في الاستقرار كما في السابق .

وبناءً على اهمية هذه الدراسة واهدافها فقد امكن صياغة السؤال المحوري الذي تسعى الدراسة للاجابة عنه على النحو التالي :

ماأثر بنية النظام السياسي الاردني على الاستقرار السياسي في الاردن ؟

وانبثق عن هذا التساؤل اسئلة فرعية تتمثل بما يلي :

١) ماهو مفهوم النظام السياسي الاردني؟ والاستقرار السياسي في الاردن ؟ وابرز الاتجاهات في تحديد كلا المفهومين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) مامدى تأثير التركيبة السكانية والاجتماعية والاقتصادية في الاردن على الاستقرار السياسي ؟
٣) ما مدى تأثير المتغير القيادي الاردني باعتباره احد اهم المقومات في النظام السياسي على الاستقرار السياسي في الاردن؟
٤) استجلاء طبيعة النظام السياسي في تحقيق الاستقرار السياسي .

رابعا : فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها :

إن هناك علاقة ارتباطية بين بنية النظام السياسي الاردني والاستقرار السياسي فيه.

وتنبثق عن هذه الفرضية فرضيات فرعية تمثل جميعها محاور الدراسة التي ستناقش وتتمثل فيما يلي:

١) إن هناك علاقة ارتباطية بين مكونات المجتمع الاردني والاستقرار السياسي.
٢) يلعب المتغير القيادي دوراً ايجابياً في تحقيق الاستقرار السياسي .

خامسا : حدود الدراسة

- الحدود الزمنية

لقد روعي بان تكون فترة الدراسة مابين عامين ١٩٩٩-٢٠١٣

اما اختيار عام ١٩٩٩ ليكون بداية لهذه الفترة فقد شهد تولي جلالة الملك عبدا لله الثاني بن الحسين مقاليد الحكم بعد وفاة المغفور له بإذن الله الملك الحسين في شباط ١٩٩٩ و منذ ذلك الوقت تبلورت العديد من الاحداث على الصعيدين المحلي والدولي.

وتم اختيار الفترة الزمنية ٢٠١٣ لتكون نهاية لهذه الدراسة كونها الوقت الراهن الذي يمكن التوقف عنده للحصول على مراجع وبيانات للدراسة .

سادسا : متغيرات الدراسة

يبرز ضمن مفاهيم الدراسة مفهومان مركزيان(محوريان)يتمثلان في:

المتغير المستقل : بنية النظام السياسي الاردني
المتغير التابع : الاستقرار السياسي الاردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويميز في تعريف المفاهيم بين نوعين من التعريفات هي: التعريف الاسمي(اللغوي) والتعريف الاجرائي.

اولاً ً التعريف ب النظام السياسي الاردني

اسمياً:اننا وفي تعريفتا للنظام السياسي الاردني علينا ان نتعرف على مفهوم النظام السياسي بشكل عام وعلى ضوء ذلك نقيسه على النظام السياسي الاردني ،ويكمن الاخذ ببعض من التعاريف التي عرفته كما يلي بانه "نظام اجتماعي يقوم بعدة أدوار أو وظائف متعددة استنادا إلى سلطة مخولة له أو قوة يستند إليها منها إدارة موارد المجتمع وتحقيق الامن الداخلي والخارجي وتحقيق أكبر قدر من المصالح العامة والعمل على الحد من التناقضات الاجتماعية" (علي، ٢٠٠٧،ص ٥٠).

واما عند تعريف "النظام السياسي الاردني " على اعتبار انه حالة هذه الدراسة فانه يعني ان نظام الحكم داخل حدود هذه الدولة نظاما ملكيا نيابيا وراثيا تناط السلطة التشريعية في اطاره للملك ومجلس الامة المكون من مجلسي الاعيان والنواب والسلطة التنفيذية يتولاها الملك ووزرائه عن طريق مجلس الوزراء ، ويعرف الدستور الاردني نظام الحكم السياسي : "المملكة الاردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولاينتزل عن شيء منه والشعب الاردني جزء من الامة العربية ونظام الحكم فيه نيابي ملكي وراثي". وتنص المادة الثانية " على ان الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية".

اجرائياً:

١) التنظيمات السياسية:هي الأحزاب والهيئات السياسية التي تؤطر أفرادا يتقاسمون إيديولوجية واحدة.

٢) السلطة السياسية :هي الحق الممنوح من قِبل وضع اجتماعي معترف به. وفي كثير من الأحيان تشير كلمة سلطة إلى السلطة السياسية المخولة لفرد أو مؤسسة من قِبل الدولة.

٣) مكونات المجتمع الاردني: المجتمع الأردني كيان مستقل ، شخصيته متميزة نتجت عن تزاوج واختلاط قديم وحديث بين أعراق وجماعات كثرمن أصول ومنابت شتّى استقرت على الأرض الأردنية.

٤) المؤسسات القيادية والامنية : مثل المؤسسة العسكرية والامن العام وغيرها.

ثانيا: التعريف بمفهوم الاستقرار السياسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لايوجد اتفاق على تعريف مفهوم الاستقرار السياسي ومؤشراته ، واختلف تناول المفهوم وتعريفه من باحث الى اخر ، وحسب تناول الباحثين للمفهوم.

اسمياً:عرف معجم المصطلحات السياسية الاستقرار بأنه : " حاله لنظام ما يتسم بنسبية في العلاقة بين عناصره و مكوناته ، و يتميز إما بغياب او عدم وجود تحولات او تغيرات شامله" (العنزي،٢٠٠٧، ص٩).

ويمكن تعريف الاستقرار السياسي تعريفا نظريا بأنه "عدم استخدام العنف لاغراض سياسية ولجوء القوى والجماعات السياسية الى الاساليب الدستورية في حل الصراع ، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المقدمة اليها والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام" (بدر الدين، ١٩٨٢، ص٣٠).

اجرائيا:

١) نمط انتقال السلطة بالدولة: المقصود بانتقال السلطة هنا تغيير شخص رئيس الدولة، وهي عملية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال طبقاً لما هو متعارف عليه دستورياً فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي.

٢) شرعية النظام السياسي: تعتبر شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، والاستقرار السياسي يعد بدوره من دلائل الشرعية السياسية حيث يمكن تعريف الشرعية ب: تبرير السلطة الحاكمة من منطق الإرادة الجماعية.

٣) قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة: فالنظام يتوجب عليه مسؤوليات – لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة– كالدفاع عن البلد في حال تعرضه لاعتداء خارجي وكذلك حماية أمن المجتمع.

٤) الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية: تعتبر المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم. بحيث تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شريعة السلطة السياسية.

٥) غياب العنف واختفاء الحروب الاهلية وتتمثل ابرز مؤشرات العنف ب:
الاعتقالات و، استخدام وحدات الجيش، و احداث الشغب.

سابعاً : المنهجية

استنادا على طبيعة الموضوع ومشكلته البحثيه التي يسعى للإجابة على تساؤلاتها و الاهداف و الفروض التي ينوى اختبارها فقد تم استخدام منهج " تحليل النظم " الذي قدمه ديفيد ايستون باعتباره اكثر المناهج ملائمة للدراسة .

- فهو المنهج الذي يبحث في تحليل النظم السياسية من خلال النموذج التحليلي المعروف باسم نموذج "المدخلات والمخرجات" بنظرة وظيفية. وصاحب هذا المنهج هو دايفيد ايستون.

حيث يمكن توظيف المنهج على أساس أن الظاهرة السياسية، والتي تتكون أساسا من نظام ومحيط. والنظام السياسي ينبني على أساس المدخلات والمخرجات، حيث أن المدخلات تتكون من عنصرين أساسيين هما:

١- المطالب والحاجات الصادرة عن المجتمع، والتي يجب أن يعبر عنها في شكل تظاهرات سياسية عقلانية ومنظمة.

٢- دعم ومساندة النظام السياسي، والإيمان بقواعد اللعبة السياسية.

أما بخصوص المخرجات فهي عبارة عن رد فعل المؤسسات السياسية الحاكمة على الحاجات والمطالب الصادرة عن المجتمع، وذلك عن طريق تغذية استرجاعية. ويكون رد فعل النظام السياسي إما إيجابياً أو سلبياً، فيصبح ايجابياً عندما يتخذ النظام السياسي تدابير سياسية إيجابية، تتمثل في قبول وتحقيق مطالب المحيط، ومن ثم ترجمتها في شكل سياسات عامة، ويتخذ رد الفعل طريقا سلبيا عندما تقابل مطالب المحيط بالرفض والتدابير الزجرية والقمعية.

ويمكن التعبير عن العملية سالفة الذكر بالرسم التوضيحي التالي الذي قدمه ديفيد ايستون :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بيئة النظام بيئة النظام

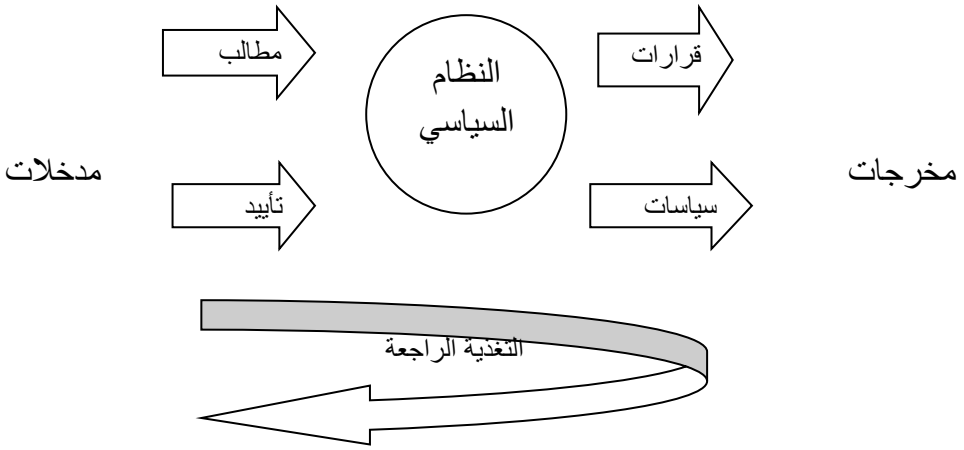

بيئة النظام بيئة النظام

(easton,١٩٦٧,p٣٢)

يظهر انطباق هذا المنهج على الدراسة من ان المتغير التابع (الاستقرار السياسي) يمثل مخرجات النظام السياسي الذي تلقاها مما يؤدي الى احداث استجابة فيها تتمثل في مؤشرات الاستقرار السياسي بوجوده او عدمه.

ثامناً : الدراسات السابقة

هناك عدد من الدراسات ناقشت هذا الموضوع و قدمته من خلال كتب او ابحاث محكمة وتقارير ومقالات وفيما يلي بعض من هذه الدراسات التي ناقشت الموضوع .

١) **دراسة امين عواد مهنا بني حسن (١٩٨٩) الموسومة ب " التحديث والاستقرار السياسي في الاردن"** بحيث هدفت هذه الدراسة الى تفسير استقرار الاردن السياسي في مواجهة الاثار الحافلة بالعقبات في الوضع السياسي الداخلي والمعيقات امام التحديث . وتتناول هذه الدراسة "فرضية الثغرة " لصموئيل هنتنجتن وتطبيقها على الحالة الاردنية. تحدث المؤلف في اطار هذه الدراسة عن نظريات التحديث والعلاقة بين التحديث و الاستقرار السياسي وعن تأسيس الدولة الاردنية وتطورها السياسي في ايامها الاولى والبنية الاجتماعية وتناول كذلك حدثين بارزين في انعدام الاستقرار السياسي وهما الحركة الوطنية ١٩٥٥-١٩٥٧ والصراع الداخلي سنة ١٩٧٠ و كذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد تناولت هذه الدراسة نمو الاردن الأقتصادي وماصاحبه من تطور في ميادين الاجتماع والتربية والتعليم والمواصلات

٢) **دراسة علي عبد الكاظم الفتلاوي (١٩٩٦) الموسومة بـــ"الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الاردن :دراسة تحليلية في ضوء مفهوم التوازن"** ، هدفت الدراسة الى التعرف على محددات الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الاردن في ضوء مفهوم التوازن ، ومعرفه الدور الذي مارسته القيادة السياسية وعلاقه ذلك بالاستقرار الذي عرفه الاردن في مراحل من تاريخية ، وقد استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة تبعا لما يتطلبه اطارها النظري وميدانها البحثي ، وتمثلت مشكله الدراسة في التعرف على طبيعة الحياة الاجتماعية والسياسية في الاردن ومعرفة الدور الذي مارسته القيادة السياسية والاحداث المحلية والعالمية في النشاط الاجتماعي والسياسي للمجتمع الاردني ، وتوصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات : اهمها ان الاستقرار السياسي في الاردن ليس استقرار ثابت ، بل هو استقرار متغير ، يلاحق التغيرات الحاصلة داخليا وخارجيا ، واستخلصت ايضا بان خصائص المجتمع الاردني والعوامل المؤثرة عليها لا تعتبر في حد ذاتها مصدرا للاستقرار كما انها لا تعتبر سببا لعدم الاستقرار.

٣) **دراسة طارق رشاد محمود (١٩٩٩) الموسومة ب" مدخل الى النظام السياسي في الاردن"** حيث قسمت هذه الدراسة الى فصلين تناول الباحث السلطات الدستورية في الفصل الاول متحدثا عن السلطة التنفيذية والتشريعية والية سن القوانين في الاردن ثم تحدث في الفصل الثاني عن النظام السياسي الاردني في اطاره المحلي والدولي حيث تناول البيئة الاجتماعية والاقتصادية والاحزاب السياسية والاجهزة الامنية ثم عرض اهم الاحداث الدولية في تاريخ النظام السياسي الاردني .

٤) **دراسة منار محمد الرشواني (١٩٩٩) الموسومة بـــ"سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الاردن** "، حاول الباحث من خلال هذا البحث الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي وهو : ماهي اثار سياسات التكيف الهيكلي على الاستقرار السياسي في الاردن ، وتسعى الدراسة الى التعرف على ظاهرة الاستقرار السياسي في الاردن بشكل عام وتعريفها والتعرف على العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الاستقرار السياسي الاردني ، وتمثلت فرضيه الدراسة "في ان هناك علاقه سلبية بين تطبيق سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الاردن "، وجاءت الدراسة موكدة لفرضيه الدراسة الرئيسة، وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج حول طبيعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسة التكيف والاستقرار السياسي في الاردن ، فبحسب راي الباحث ان تلك السياسيات قد تشكل تهديدا محتملا لهذا الاستقرار من خلال المساس بعدد من العوامل المؤثرة فيه .

٥) **دراسة محمد خلف الرقاد (٢٠٠١) الموسومة بـــ"دور مجلس النواب في الاستقرار السياسي في الاردن** " ، تناولت هذه الدراسة موجات التغيير المتلاحقة في العالم ، وتوجه الكثير من الدول النامية نحو الديمقراطية ، ومع تنامي دور البرلمانات وبخاصه في الدول النامية تناولت هذه الدراسة دور مجلس النواب في الاستقرار السياسي في الاردن خلال الفترة (١٩٨٩-٢٠٠٠) ، وسعت الدراسة الى بيان مدى ممارسة مجلس النواب الاردني لوظائفه التشريعية والرقابية على الاداء الحكومي ، وتحليل دوره في الاستقرار السياسي من خلال دراسة عدد من المتغيرات المؤثرة في الاستقرار السياسي ، والمتمثلة في سياسة التموين والاسعار الحكومية ، وقانو الانتخاب الاردني ، وانطلقت الدراسة من مشكلة بحثية تبلورت في بيان مدى استجابات مجلس النواب التي تتميز بكونها تشريعات وقوانين ورقابة برلمانية وضعها ومارسها المجلس ،وانعكست على الاستقرار السياسي في الاردن ومن ثم طرحت الدراسة السؤال المحوري الأتي :هل زاد مجلس النواب الاردني من ثقة المواطنين بالنظام السياسي بحيث اسهم في الاستقرار السياسي في الاردن؟ ، واستخدم الباحث منهج صنع القرار كمنهج للدراسة متبعا احد نماذجه وهو المنهج التحليلي ، ووصل الباحث الى عدد من الاستنتاجات اهمها : ان المجلس الحادي عشر كان اقوى المجالس الثلاثة فيما يخص ممارسه وظائف مجلس النواب ، تركيز معظم النواب في المجلس على تحصيل الخدمات لدوائرهم وقواعدهم الانتخابية على حساب الوظيفة الاساسية لعضو مجلس النواب .

٦) **دراسة يوسف سلامة المسيعدين (٢٠٠١) الموسومة بـــ"التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في الاردن** "، يحاول الباحث القاء الضوء في دراسته على التحول الديمقراطي في الاردن من خلال تحديد عوامل التحول الديمقراطي ، وعرض مؤشراته ، ثم ربط عملية التحول هذه بالاستقرار السياسي في الاردن وانطلقت الدراسة من خلال تساؤل رئيسي جاء كالتالي : ما اثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الاردن في الفترة من (١٩٨٩-١٩٩٩) ، وتنطلق الدراسة من فرضيه رئيسة :هناك علاقه ايجابية بين التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاردن ، واستخدم الباحث منهج النظم لديفيد ايستون ، وتتطرق الباحث الى المزايا والمعوقات للديمقراطية في الاردن وبين لنا الباحث في النهاية بعض الشروط الواجب توافرها لنجاح عملية التحول الديمقراطي .

٧) **دراسة الهام عبد الرحيم العلان (٢٠١٢) الموسومة بـــ"اثر الاصلاح السياسي على الاستقرار في الاردن"** ، وهدفت هذه الدراسة الى الكشف عن عملية الاصلاح السياسي في المملكة الاردنية الهاشمية منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٢ وتنطلق هذه الدراسة من افتراض اساسي مفاده " ان هناك علاقة ارتباطية ايجابية بين عملية الاصلاح السياسي والاستقرار في الاردن " ، كما حاولت الدراسة الاجابة على العديد من الاسئلة اهمها : ما التحديات والعقبات التي تواجه الاصلاح السياسي في الاردن ،وخلصت الدراسة الى مجموعه من النتائج ، كان اهمها : شهد الاردن خلال فترة الدراسة تطورات واضحة على صعيد الاصلاح الشامل ، الا ان جهود الاصلاح لاتزال تلاقي العديد من المعوقات ، والعديد من اوجه مقاومة التغيير سواء على صعيد النظام ومؤسساته ، او على صعيد المجتمع الاردني ومدى ثقته بجدوى العملية الاصلاحية .

ماتختلفبه الدراسة عن الدراسات السابقة :تهدف دراسة اثر بنية النظام السياسي الاردني على الاستقرار السياسي في الاردن في الفترة الممتدة من (١٩٩٩-٢٠١٣) الى بيان هذا الاثر الذي يتركه النظام على الاستقرار وذلك من خلال استعراض البنى المكونة للمجتمع الاردني من ايكولوجية واقتصادية واجتماعية وسكانية وما تركته من اثار لحقت بالاستقرار وتختلف عن الدراسات السابقة انها دراسة متقدمة زمنيا، ومن الدراسات القليلة التي تحاول تناول هذا الموضوع – على الاقل حسب اطلاع الباحث - .وقد جاءت هذه الدراسة في فترة حرجة على المجتمعات العربية وبناءً على ذلك فان هذه الدراسة تحاول اضافة نقاط معرفية في فترات تغير سريعة ومتلاحقة في المنطقة لتزويد الباحثين والمهتمين بالمزيد حول هذا الموضوع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الاول : التأصيل النظري لمفهوم النظام السياسي والاستقرار السياسي

المبحث الاول: الاتجاهات النظرية في تحديد النظام السياسي

المطلب الاول: مفهوم النظام السياسي وبيئته

المطلب الثاني: طرق دراسة النظم السياسية

المطلب الثالث: اداء النظام السياسي

المبحث الثاني : الاتجاهات النظرية في تحديد الاستقرار السياسي

المطلب الاول: مفهوم الاستقرار السياسي

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في ظاهرة الاستقرار السياسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول : الاتجاهات النظرية في تحديد مفهوم النظام السياسي

المطلب الاول: مفهوم النظام السياسي وبيئته

اولا: مفهوم النظام السياسي

التعريف اللغوي للنظام :

يمكن تعريف النظام :بأنه " الشيء المستقيم على نهج معين ، فان كان لؤلؤا في خيط فهو عقد ، وان كان جماعة من البشر فهي مجموعة تعتنق منهجا معينا وموحدا ينظمهم جميعا كما لو كانوا حبات في خيط واحد" (ابو راس، ص٩).

اما التعريف الاصطلاحي للنظام السياسي فقد تناوله عدد من الكتاب نذكر منها مايلي:

تعريف الشافعي الذي يقول فيه ان النظام السياسي هو : " مجموعة القواعد والمبادىء التي تنظم من قيادة مجتمع بشري من موقع السلطة باستخدام وسائل السلطة العامة" (ابوراس، ص١١).

وعرفه د. ثروت بدوي بأنه" مجموعة القواعد والاجهزة المترابطة فيما بينها ، تبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة واهدافها كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر عليها الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها والدور الذي تقوم به كل منها (بدوي ،١٩٧٢،ص٦٧).

وفي نظر د. حسن صعب فانه يجب التميز بين مصطلح (نظام) و(المنتظم السياسي) حيث اعتبر النظام السياسي جزء من المنتظم السياسي . وعلى ضوء ذلك عرف النظام السياسي بانه (مجموعة من المؤسسات التي تتوزع بينها الية التقرير السياسي " ، ومن هذا التعريف استنتج انه يمكن التميز بين نظام ونظام اخر بالنظر لطبيعة الهيئة التي تتحمل المسؤولية العليا للتقرير التنفيذي ، اي نظام رئاسي حيث تمنح المسؤولية (التنفيذية) لشخص واحد ، او برلماني اين تكون المسؤولية مسندة لحكومة مسؤولة امام البرلمان" (صعب، ١٩٨٥، ص٥٨).

لكن التعريفات الثلاثة السابقة تكاد تحصر مفهوم النظام السياسي في الإطار القانوني البحت ولاتأخذ في الاعتبار الجانب العملي الذي يتأثر بالسلوك الفعلي للفاعلين السياسيين .

وعادة مايطلق المصطلح في التخاطب السياسي ليدل على قيادة وتركيب وعقلية في الحكم في بلد ما . والنظام السياسي هو شبكة من العلاقات و التفاعلات الانسانية يتم من خلالها صنع وتنفيذ القرارات السلطوية ويتميز النظام السياسي عن النظم الاجتماعية الاخرى بأربع خصائص : فهو يشمل كل افراد المجتمع ، ويدعي التحكم الكامل في استخدام الاكراه المادي ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتوفر الشرعية لحقه في اتخاذ القرارات الملزمة ، ويتحقق الامتثال لقراراته الى حد كبير(مسعد ، ١٩٩٤، ص ص ١٦٤-١٦٥).

واحيانا يستعمل مصطلح النظام السياسي في علم السياسة كبديل لمصطلح الدولة ، ومكمل لمصطلح الحكومة لان النظام السياسي اكثر اتساعا من مصطلح الحكومة التي غالبا ماتعرف في حدود ضيقة بمؤسساتها الرسمية (مسعد ، ١٩٩٤، ص ص ٢٢٨- ٢٢٩).

ويرى دافيد ايستون ان النظام السياسي هو عبارة عن مجموعة الظواهر التي تشكل نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي الاساسي ككل . كما يرى ان حدود النظام السياسي يمكن تحديدها وحصرها في السلوكيات والتصرفات السياسية التي تتعلق مباشرة او غير مباشرة بصنع القرارات السياسية الالزامية للمجتمع ، وعليه فكل تصرف او نشاط لا يدخل في هذا الاطار يعتبر خارجا عن مجال النظام السياسي . ويعرف هارولد لاسويل النظام السياسي بانه النفوذ واصحاب النفوذ على اساس مفهوم القوة مفسرة باجزاء المتوقع . اما الموند فيرى ان النظام السياسي هو ذلك النظام الذي يتضمن التداخلات المتواجدة في جميع المجتمعات المتعلقة والتي يقدم من خلالها الوظائف وذلك بواسطة استخدام القوة الاجبارية الشرعية او التهديد باستخدامها (مهنا ، ٢٠١١،ص٢٥٦).

واخيرا يمكننا القول ان النظام السياسي جزء من النظم الاجتماعية الذي يضم مؤسسات صنع القرار العام والتأثير به وهذه المؤسسات قد تكون رسمية كالمؤسسة التشريعية والتنفيذية والقضائية او غير رسمية تقوم بادوار مهمة في عملية صنع القرارات السياسية كالاحزاب وجماعات الضغط والمصالح ،وهذا النظام هو المسؤول عن توزيع الموارد .

ثانيا: بيئة النظم السياسية

النظم السياسية لا بد لها من بيئة تعمل من خلالها وهذه البيئة كما يرى دافيد ايستون تضم البيئة المحلية (الداخلية) والبيئة الخارجية وكلا هاتين البيئتين يتباين تأثيرهما من نظام لأخر وفقا للعديد من العوامل.

ولقد اصبح النظام السياسي لايقتصر على الهياكل الدستورية وانما يشمل ايضا الابنية السياسية غير الرسمية وعمليات الاتصال كما اصبح ينظر الى النظام السياسي كجزء من النظام الاجتماعي الكلي وهو بذلك يتأثر بالنظم الفرعية الاخرى ويؤثر فيها عن طريق مايمارسه من رقابة سلطوية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما بالنسبة للعوامل التي تدخل ضمن البيئة الداخلية (المحلية) فهي :

١) البيئة التاريخية : يقصد بذلك التطورات التاريخية التي اضطلعت بادوار مهمة في تأسيس النظم السياسية وفي تطورها ، والتي ماتزال تلعب دورا حتى الوقت الراهن بحيث تمثل قيودا او فرصا للنظام السياسي القائم . بحيث لابد عند فهم وتحليل النظم السياسية معرفة تاريخ هذه النظم ليس من خلال السرد التاريخي للوقائع بل من خلال تأثير بعض التطورات التاريخية الهامة على سمات النظم السياسية في الوقت الراهن .

٢) البيئة الجغرافية : يقصد بالبيئة الجغرافية امران اولهما موقع الدولة الذي يقع فيها النظام السياسي من حيث المساحة والبحار والمحيطات التي يطل عليها والدول المجاورة والحدود البرية والبحرية، والاخر هو تضاريس الدولة من حيث المرتفعات والسهول والانهار وغير ذلك .

سياسة الدولة قائمة في جغرافيتها ان هذه الجملة التي قالها نابليون تعبر عن فكرة قديمة نجد بذورها ، منذ القرن الرابع قبل ميلاد المسيح، في كتاب ابيقراط "الهواء والماء والاماكن"وقد طبقها هيرودوت في "تواريخه". فلا يوجد احد ينكر ان السياسة مرتبطة بالجغرافية لا المحافظون ولا الفاشيون ولا الليبراليون ولا الماركسيون (دوفيرجة ،٢٠٠١،ص٦١).

٣) البيئة الاجتماعية : يقصد بالبيئة الاجتماعية السمات الاجتماعية الاساسية في المجتمع الذي يحيا فيه النظام السياسي لاسيما الانقسامات الاجتماعية او درجة التجانس الاجتماعي ، وكذا مستوى التطور الاجتماعي الذي وصل اليه المجتمع فمن حيث التجانس الاجتماعي تؤثر درجة التجانس الاجتماعي على النظام السياسي. ففي حالة وجود درجة مرتفعة من التجانس من حيث اللغة والدين او الطائفة يكون النظام السياسي في وضع افضل على خلاف النظام السياسي الذي يحيا في بيئة اجتماعية غير متجانسة اي تضم تنوعات طائفية ولغوية ودينية . وفي حالة عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب هذه التنوعات الاجتماعية يعاني من عدم الاستقرار السياسي .

ولا يعني التنوع الاجتماعي بحد ذاته عاملا لعدم الاستقرار فقد نجح النظام السياسي الامريكي في استيعاب جميع التنوعات الاجتماعية في بوتقة النظام، من خلال نظاما فيدراليا سمح للجميع في التعبير عن مطالبهم في ظل نظام ديمقراطي يرتضيه الجميع. (خربوش،ت.ن،ص ص ٩-١٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما بالنسبة لدرجة التطور الاجتماعي وقيم المجتمع في النظام السياسي من خلال مايعرف بالتعبئة الاجتماعية حيث يؤثر التطور في مجالات التعليم والتصنيع والنمو الحضري والهجرة من الريف والبادية الى المدينة والتعرض لوسائل الاعلام الجماهيري على قيم المجتمع فيما يتعلق بمطالبه من النظام السياسي.

فالسكان الاكثر تعليما ووعيا والعاملون بالصناعة ومايرتبط بها والقاطنون في المدن والمعرضون لوسائل الاعلام الجماهيري عادة ماتكون مطالبهم من النظام السياسي، ولا سيما في مجال الحريات الديمقراطية اكثر من مطالب نظرائهم الاقل تعليما والعاملين في الزراعة والري والمقيمين في الريف او البادية وغير المعرضين لوسائل الاعلام الجماهيري ومن ثم تكون المجتمعات التي مرت بعملية تعبئة اجتماعية متسارعة بحاجة الى نظام سياسي اكثر ديمقراطية واكثر احتراما للحريات العامة وحقوق الانسان . ويرتبط بذلك مايشير اليه البعض من ضرورة وجود طبقة وسطى كبيرة حتى يتسنى اقامة نظام سياسي ديمقراطي يحظى بالاستقرار(خربوش،ت.ن ،ص١٠).

٤) البيئة الاقتصادية : يقصد بها الاوضاع الاقتصادية في الدولة من حيث القدرات الاقتصادية التي يمكن للنظام السياسي تعبئتها لمواجهة المطالب الداخلية الخاصة . وتقاس هذه القدرات بمؤشرات مثل حجم الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط الناتج القومي ومعدل النمو الاقتصادي والميزان التجاري ، ومدى تنوع الهيكل الاقتصادي بين الزراعة والصناعة والخدمات .

فلا شك ان النظام السياسي الذي يحظى بقدرات اقتصادية مرتفعة يكون قادرا على تلبية احتياجات المواطنين بدرجة اكثر من نظام اخر لا يتمتع بهذه القدرات، ومن الامثلة على هذه النظم التي تمتلك القدرات الاقتصاددية المرتفعة دول الخليج العربي مما يجعلها في مأمن على الاقل حتى الان من عدم الاستقرار السياسي. وعادةً ما تتمتع الدول ذات الاقتصاديات الكبرى بقدرة اكبر على التأثير في الدول الاخرى سواء كان على النحو الاقتصادي او حتى السياسي. كما ان بعض المحللين يرون انه لايمكن إقامة اي نظام ديمقراطي مستقر الاعندما تتمتع الدولة بقدرة اقتصادية معقولة وعدالة في توزيع الدخل (خربوش،ت.ن،ص١٠-١١).

والدولة قد تتعرض نتيجة الضغوط الاقتصادية الى اتخاذ قرارات اوتبني مواقف اوانتهاج سياسات مغايرة. ومن امثلة ذلك تراجع بريطانيا عن موقفها خلال ازمة السويس عام ١٩٥٦ بسبب التهديد الامريكي بضرب الجنية الاسترليني (الاقداحي، ٢٠٠٩،ص٢٢٠-٢٢١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥) البيئة الثقافية يقصد بذلك القيم والمعتقدات السائدة في المجتمع ولاسيما السياسية منها فيما يعرف بالثقافة السياسية. اي البيئة او المناخ السيكولوجي والعاطفي والقيمي التي تعمل داخله النظم والانساق السياسية.فالثقافة السياسية هي جزء من الثقافة الكلية للمجتمع فهي ذات تأثير هام على العمليات السياسية فاتجاهات المواطنين نحو النسق السياسي تؤثر في نوعية المطالب وكيفية التعبير عنها ومدى استجابة الصفوة الحاكمة فهي تشكل الظروف المحيطة التي تؤثرفي اداء النسق السياسي(الاقداحي ،٢٠٠٩، ص٢١).

ويميز المحللون بين قيم دافعة للديمقراطية مثل قيم الكفاءة والحرية والانجاز والمساواة وقيم معرقلة للديمقراطية مثل قيم التواكل والتسلط والمحسوبية وعدم المساواة ز حيث تنتشر القيم الايجابية الداعمة للديمقراطية في الدول ذات النظم الديمقراطية المستقرة ، بينما تنتشر القيم المعرقلة للديمقراطية والداعمة للحكم السلطوي في النظم السلطوية .

وتقدم إحدى الدراسات تصنيفا ثلاثيا للثقافة السياسية في المجتمعات المتخلفة استنادا الى القيم التي يحملها المواطنون تجاه النظام السياسي ، من حيث طريقة صنع القرار واثار القرار على المواطنين ، حيث يطلق على الاولى (مدخلات النظام) وعلى الاخيرة (مخرجات النظام السياسي) فاذا كان اهتمام المواطنين منصبا على مدخلات النظام السياسي (طريقة صنع القرار) وعلى مخرجات النظام السياسي (اثار القرارات التي يتخذها النظام) فنحن امام ثقافة سياسية ديمقراطية اي ثقافة سياسية تحكم على النظام السياسي من خلال تقويم كل من مدخلاته ومخرجاته معا .

واذا كان المواطنون يتبنون ثقافة سياسية تركز على مخرجات النظام السياسي فقط دون مدخلاته ،اي على اثار القرارات وليس على طريقة صنعها ، كنا امام ثقافة سياسية متوسطة تتناسب مع النظم غير الديمقراطية اما اذا كنا امام ثقافة سياسية لاتهتم بالنظام السياسي لامن حيث المخرجات ولا من حيث المدخلات ، فنحن امام ثقافة سياسية بدائية حيث لااهتمام بالنظام السياسي .

ولا يعني مما سبق ان المجتمعات تنقسم وفقا لهذا التقسيم الثلاثي فقد تتداخل في مجتمع واحد الثقافة البدائية (لدى بعض المواطنين) والثقافة المتوسطة (لدى مجموعة اخرى من المواطنين) والتقافة الديمقراطية (لدى مجموعة ثالثة من المواطنين) . لكن اطلاق احدى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه السمات على الثقافة السياسية في مجتمع ما يعتمد على النسبة الاكثر شيوعا بين المواطنين .

ويتأثر النظام بنوعية الثقافة السائدة فاذا كان المواطنون ذو ثقافة سياسية ديمقراطية ، لايمكن للنظام السياسي ان يتخذ قرارات لا تتسق مع طريقة صنع القرار التي ينص عليها الدستور، نظرا لااهتمام المواطنين بذلك (خربوش، ت.ن، ص١٢).

٦) البيئة الاقليمية والدولية : يقصد بذلك تأثير الاوضاع الخاصة بالنظام الاقليمي الذي تقع فيه الدولة على النظام السياسي ، وكذلك النظام الدولي . ويختلف التأثير من حالة الى اخرى .

وتؤثر البيئة الاقليمية ايضا من خلال ما يعرف : بأثر العدوى ، حيث ينتقل مايحدث في احد النظم الى نظم اخر مجاورة (خربوش،ت.ن،ص١٣).

وبالتالي فان النظام السياسي تتشابك مكوناته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعقائدية والنفسية والتاريخية والقانونية والجغرافية وتؤثر به وكل ذلك مرجعه الى النظام السياسي ، الذي ينشا وينمو ويحيا في محيط وهذا المحيط هو المكونات ذاتها وبالتالي فان النظام السياسي ليس بمعزل عنها انما يتاثر ويؤثر بها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : طرق دراسة النظام السياسي

تعددت الاجتهادات التي قدمها المفكرون والباحثون لدراسة النظم السياسية في اطار ماعرف بالدراسة المقارنة للنظم السياسية . ويصف ليجف ارت المنهج المقارن بانه احد المناهج الاساسية الى جانب المنهج التجريبي والاحصائي ودراسة الحالة بحيث تهدف هذه المناهج الى ايجاد تعميمات امبريقية عامة وتفسير علمي .

- المقترب القانوني

هو المقترب الذي ينظر الى ظواهر السياسة وقضاياها من خلال النصوص الناظمة لها.

ويعتبر هذا المقترب مقتربا تقليديا . اذ تعود جذوره الى اليونانيين فقد درس افلاطون وارسطو السياسة من خلال ماافترضه كل منهما قانونا ناظما للاجتماع السياسي ، كما يمكن اعتبار مقتربات الابحاث التي ناقشت القضايا السياسية تبعا للنص الديني والمكتوب –وهو قانون بنظر اتباعه –مقتربات حقوقياً الى حد ما .

كما يعتبر هذا المقترب الاقدم بين المقتربات التي عرفتها هذه المرحلة الحديثة حين قام علم القانون العام وعلم القانون الدستوري بعيد الثورة الفرنسية الكبرى ودرست قضايا سياسية من خلال هذا العلم وتبعا لمعاييرها ولمنهجها وفي كلياتها – كليات الحقوق .

وقد اعتبره المشاركون في مؤتمر الاونيسكو لعلماء السياسة منهجا وهو احد اهم المناهج السائدة انذاك .ويميل الباحثون –عبر هذا المقترب- الى اعتبار موضوع السياسة هو الدولة والدولة مكونة من ارض وشعب وسلطان سيد يحكم من خلال دستور يحدد السلطات العامة في الدولة في ارتباطها وتمايزها وفي كيفية تكونها واليته ، ومن خلال قوانين ترعى المؤسسات التي نص عليها الدستور والمؤسسات التي تنظم عمل المرافق العامة (اشتي ، ٢٠٠٠، ص ص ١٩٦-٢٠٠).

يركز هذا الاقتراب في دراسته للاحداث والعلاقات والمواقف والابنية على الجوانب القانونية اي ، على مدى التزام تلك الظواهر بالمعاير والضوابط المتعارف عليها وبعبارة اخرى على مدى تطبيق الفعل مع القاعدة القانونية ، فالدراسة القانونية تركز على شرعية الفعل او المؤسسة او العلاقة او عدم شرعية ذلك ، كما تهتم الدراسة القانونية بالافعال والجزاءات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويفترض الاقتراب القانوني وجود معايير وضوابط وقواعد ثم يستخدم تلك المعاير والضوابط في التوصل الى شرعية الفعل او عدم شرعيته . كما يفيد الاقتراب القانوني في معرفة مدى التزام القادة والنخب بالقواعد القانونية على استقرار المجتمع (شلبي، ٢٠٠٢، ص١٤).

ولكن على الرغم من الفوائد التي يقدمها هذا المقترب في تفسيره للنظام والاستقرار السياسي الا ان هناك قصورا يكتنفه حيث يضيق حيز الدراسة حينما يحصر موضوعها في الدولة واجهزتها الرسمية، ويهمل الاعتبارات غير القانونية كالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياق التاريخي، وعموما تزداد فاعلية هذا الاقتراب كلما اقترن بالاقترابات اخرى تركز على جوانب اخرى غير القانون.

- **اقتراب التحليل النظمي**

ارتبطت نظرية النظم في علم السياسة باعمال ديفيد ايستون ، فهو الذي اعطى لها ملامحها العامة ومحدداتها الأساسية ، حيث رأى ان التفاعلات السياسية في المجتمع تشكل نظام سلوك، يمكن فصله تحليليا عن بقية الانظمة ، ومن ثم يكون من السهل الفصل بين المتغيرات الاساسية داخل النظام ومتغيرات البيئة المحيطة بها التي تؤثر فيه. وعلى الرغم من ان ديفيد ايستون هو اول من اعطى صياغة سياسية لنظرية النظم ووظفها في تحليل السياسة المقارنة ، الا انه ليس هو اول من اوجد هذه النظرية ، وليس هو اول من ادخلها في التحليل السياسي العام ، فقد سبقه " مورتون كابلان " الذي يعد من اوائل من استخدموا التحليل النظمي في دراسة العلاقات الدولية ، بل ان هناك من رأى ان افلاطون وارسطو قد نظرا الى المجتمع كنظام مكون من عناصر فاعلة (عارف ، ٢٠٠٢،ص٢٦٢).

عرف ديفيد ايستون النظام السياسي بانه التفاعلات التي تتعلق بالتخصص السلطوي للقيم في المجتمع ، اي بتوزيع الموارد بموجب قرارات ملازمة للافراد وقدم اطارا لتحليل النظام السياسي يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات (inputs) وتنتهي بالمخرجات (outputs) من خلال قيام عملية التغذية الاسترجاعية (feed back) معا للربط بين المدخلات والمخرجات حيث تشير المدخلات الى تأثيرات البيئة على النظام وينقسم الى المطالب (demands) والمساندة ، ويقصد بالمطالب ماتريده البيئة من النظام حيث يتعين عليه في سبيل الحفاظ على وجوده ، ان يستقبل المطالب ويستجيب لها بشكل مرضي من وجهة نظر اصحابه ، وفي نفس الوقت ، تقدم الى النظام تأييدا ماديا ومعنويا يساعد على الاستجابة بنجاح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمطالب من خلال دفع الضرائب ويقصد بالمخرجات : القرارات والسياسات التي يتخذها النظام لمواجهة المطالب (Eston , ١٩٦٦,p٣٠-٣٤) .

اما التغذية العكسية فهي تدفق المعلومات الى النظام عن نتائج افعاله ، اي نتائج قراراته وسياساته ، وهذه النتائج تولد مدخلات جديدة في صورة مطلب او تاييد وتكفل التغذية العكسية للنظام نوعا من الديناميكية والحركية (المنوفي ، ١٩٨٤،ص٢٩).

ومنهج تحليل النظم يفترض بان الظواهر السياسية يمكن ان يتم تحليلها من خلال النظر اليها على انها اجزاء من كيان كلي نظامي ، وان لكل نظام عناصر يمكن تحديدها تبعا لنطاق النظام ، كما لابد من وجود علاقات بين هذه العناصر (Alan,١٩٨٥,p٢٧٤).

ويتم الاعتماد على منهج تحليل النظم واللجوء اليه لانه يساعد في بيان كيف يتعامل النظام مع المدخلات والمخرجات والعلاقات فيما بينها وكيف يتكيف مع البيئة وانواع سلوكياته التي تؤدي الى بناء النظام او ضعفه او تدهوره (Alan,١٩٨٥,p٢٧٦).

وتتمثل اهم مقولات هذا المنهج في ان(ربيع واخرون ، ١٩٩٣، ص٦١) :

١) النظام هو وحدة التحليل، ويقصد بالنظام مجموعة من العناصر المترابطة والمتفاعلة .فالحياة السياسية الداخلية تمثل نظاما ، وكذلك التفاعلات السياسية على المستوى الدولي وهو مايعني امكانية تعدد الانظمة السياسية داخل الدولة الواحدة ، وداخل المستوى الدولي .
٢) النظام يعيش في بيئة او محيط مادي او غير مادي يؤثر فيه ويتأثر به ، وهذا التفاعل لايتعارض مع مقولة ان للنظام حدودا ،اي نقاط تصويرية ، تعين من اين يبدأ واين ينتهي
٣) ان التفاعل سواء فيما بين وحدات النظام او بين النظام ومحيطه ، يصل الى درجة الاعتماد المتبادل .
٤) يعد الاستقرار بمثابة الغاية النهائية للنظام السياسي على اي مستوى، غير ان الاستقرار لاينفي التغير الذي يؤخذ كمرادف للتكيف ، بمعنى قدرة النظام على الاستجابة للتغيرات البيئية باجراء تعديلات جزئية في الابنية السياسية او السلوك السياسي او كلاهما .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-الاقتراب المؤسسي الجديد

قدم هذا الاقتراب صموئيل هانتنجتون ، وقد سمي بالاقتراب المؤسسي الجديد تمييزا له عن الاقتراب المؤسسي التقليدي . ويرى هانتنجتون ان فهم النظم السياسية والمقارنة فيما بينها يكون من خلال دراسة درجة التطور المؤسسي او المؤسسية . ويعرفها بانها السمات التي تمنح المؤسسات القيمة والاستقرار.

ويرى هانتنجتون ان قياس التطور المؤسسي لمؤسسات النظام السياسي يتم من خلال اربعة معايير هي القدرة على التكيف ،والاستقلال ، والتعقد والتجانس . حيث تكون المؤسسات ذات قدرة على التكيف ، والمستقلة ، والمعقدة ، والمتجانسة مؤسسات تحظى بدرجة مرتفعة من التطور المؤسسي وتتسم بانها ذات قيمة و مستقرة . ومن الناحية الاخرى تتسم المؤسسات ذات القدرة المنخفضة على التكيف ، والتابعة ، والبسيطة ، والمفككة او المتشرذمة بدرجة منخفضة من التطور المؤسسي ، وتصبح دون قيمة وغير مستقرة .

ويقصد هانتجتون بالقدرة على التكيف قدرة المؤسسة على العمل في ظروف متغيرة وعلى اداء مهامها بكفاءة حتى لو تغيرت هذه المهام ، او تغير قادة هذه المؤسسة .ويتلخص المعيار الثاني بالاستقلال بمعنى ان لاتكون المؤسسة تابعة او خاضعة لافراد او لتنظيمات خارجها تؤثر على قراراتها بل يجب ان تكون قراراتها نابعة من داخلها.

اما المعيار الثالث الذي يتلخص بالتعقيد التنظيمي يقصد به ان تكون للمؤسسة بنية تنظيمية قوية لا تعتمد على الافراد مهما بلغت كفاءتهم .اما ماقصده في معيار التجانس ان توجد داخل المؤسسة قواعد واضحة يحترمها الجميع لحل الخلافات التي قد تنشأ داخل المؤسسة وان يقبل الجميع هذه القواعد ونتائج حسم هذه الخلافات .

ويعتقد هانتجتون ان دراسة وتحليل وفهم النظم السياسية والمقارنة فيما بينها ينبغي ان يوجه الى دراسة مؤسسات هذه النظم الرسمية وغير الرسمية فاذا كانت هذه المؤسسات تتسم بدرجة عالية من التطور المؤسسي فنحن امام نظام سياسي متقدم يمكنه الاستمرار ويتسم بالاستقرار ، اما اذا كان الامر على النقيض ، فنحن امام نظام سياسي لا يتمتع بالتطور المؤسسي ويتوقع الا يستمر لانه يتسم بعدم الاستقرار او بما أطلق عليه هانتنجتون التداعي او التهرؤ السياسي (Political Decay) (خربوش، ت.ن، ص ٢٠-٢٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث :تقيم النظام السياسي والحكم عليها

اولا: تقيم النظم السياسية

يحاول الموند تقديم اجابة علمية على السؤال الخاص بتقديم النظام السياسي وهو لذلك يضع معيارا يجمع بين مؤشرات متعددة وليس مؤشرا واحدا فهو يرى ان الحكم على النظام السياسي يجب ان يكون في اطار اداء النظام السياسي وهل هذا يحقق الوظائف المنتظر منه تحقيقا ام لا .

هذه المؤشرات او المعايير التي يمكن من ثناياها الحكم على النظام السياسي هي :

١) القدرة الاستخراجية :ويقصد بذلك مدى قدرة النظام السياسي على تعبئة وتحريك الموارد المادية والبشرية المحيطة به والمتاحة له سواء على المستوى المحلي او الدولي ويمكن التعبير عن بعض جوانب هذه القدرة كميا بمعنى قدرة النظام السياسي على استخراج الموارد من البيئة المحلية والدولية ويشمل ذلك الموارد الاقتصادية والاجتماعية اي قدرة النظام على ان يجعل الافراد في المجتمع يعطون كل مالديهم من مجهود ونشاط وقدرته على استعمال ذلك في استغلال موارد المجتمع ثم قدرته على استخراج موارد البيئة الدولية بمعنى حصوله على التأييد والدعم الاقتصادي والسياسي من البيئة الدولية بمؤسساتها المختلفة .

ان مقدرة النظام على استخراج هذه القدرات والحصول عليها يؤثر على القدرات الاخرى وقد تقلل او تزيد من سرعة تحقيق اهداف النظام السياسي .

٢) القدرة التنظيمية : وتعني مدى قدرة النظام على ضبط السلوك الانساني الاجتماعي لعلاقات الافراد والجماعات ويمكن دراسة هذه القدرة من حيث هدف عملية التنظيم واساليب التنظيم ومدى تكرر استخدام هذه الاساليب وحدود التسامح التي تتيحها ومدى التزام المواطنين بها .

ان القدرات التنظيمية تعني اداء النظام السياسي في تنظيم المجتمع والمحافظة على الامن والطمأنينة وقدرة النظام على ممارسة الرقابة على سلوك الافراد والجماعات

٣) القدرة التوزيعية : وتشير الى تخصيص السلع والموارد والخدمات والمكانة الاجتماعية والفرص على اختلاف اشكالها بالنسبة للافراد والجماعات في المجتمع فالنظام السياسي يمارس في هذا المجال دور الموزع للقيم المرغوبة والمتنازع عليها بين افراد الجماعة ويمكن التعبير كميا عن بعض جوانب هذه القدرة مثل سياسية التعليم او الضرائب او الاسعار .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعني ذلك مدى تدخل النظام السياسي في توزيع الموارد القومية والدولية بالعدل على افراد المجتمع. كما تعني تخصيص السلع والخدمات والالقاب الشرفية والقوانين والفرص بانواعها ، من النظام السياسي على الافراد ، والجماعات في المجتمع.

٤) القدرة الرمزية : وتشير الى تدفق الرموز من النظام السياسي للمجتمع والجماعة الدولية ويتمثل ذلك في الحفلات الرسمية التي تقيمها الدولة و الاعياد القومية ومراسم تنصيب زعيم او وفاة زعيم والحفاظ على الاثار القومية كما تقوم النخبة الحاكمة بتكوين وتأكيد قيم معينة يمكن بواسطتها تعبئة وتحريك احتياطي التأييد في المجتمع .

٥) القدرة الاستجابية : وتشير الى العلاقات بين مدخلات النظام بغض النظر عن مصدرها (محلية او خارجية) والمخرجات ومدى القدرة على النظام على الاستجابة للمدخلات الجديدة التي تثيرها الظروف والمتغيرات الناشئة بسياسات وقرارات ملائمة .

٦) القدرة الدولية : فالنظم السياسية تتفاعل مع البيئة الدولية اذ يجب ان ننظر الى النظم السياسية في ادائها محليا ودوليا (Almond,١٩٩٥, pp٣٢-٣٥).

والملاحظ انه كانت القدرات الاستراتيجية والتنظيمية والتوزيعية والرمزية مجرد طرق لوصف انماط من المدخلات لنظام سياسي في البيئة المحلية والبيئة الخارجية فان القدرة على التجاوب هي العلاقة بين المدخلات والمخرجات فالتجاوب الشعبي له اهمية كبرى عند علماء السياسة في تحليلهم لقياس وتفسير والتنبؤ في النظم السياسية ومن المؤكد ان كثيرا من الاحكام التي تصور عادة عن الديكتاتورية الحكومات الاستبدادية والشمولية قد بينت على اساس تقديري مدى التجاوب

ثانيا :اشهر صور الانظمة السياسية

في جميع الدول منها القديمة والحديثة وايا كانت مجالات السلطة فيها واهدافها تمارس وظائف ثلاثة هي: اصدار قواعد عامة ملزمة للجماعة والعمل على تنفيذها والفصل في الخصومات. وهنا يظهر تنظيم العلاقة بين السلطات السياسية على الانظمة السياسية فقد تنوعت الانظمة السياسية بناء على التنوع القائم على العلاقات القائمة بين تلك السلطات فهناك البرلمانية او الرئاسية او الجمعية .

كانت العلاقة مابين السلطتين التنفيذية والتشريعية ومازالت معيارا لتمييز صور الانظمة السياسية في ظل الديمقراطية النيابية .فحيث يكون الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية شديدا نكون بصدد نظام سياسي ديمقراطي يسمى " النظام الرئاسي".وحيث يكون الفصل مابين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلطتين التنفيذية والتشريعية معتدلا ومرنا ومشربا بروح التعاون ، فاننا نكون بصدد نظام سياسي ديمقراطي يسمى " النظام البرلماني".واما اذا تنكر النظام السياسي لمفهوم الفصل مابين السلطات ودمج السلطتين التنفيذية والتشريعية لصالح السلطة التشريعية فنحن بصدد نظام ديمقراطي يسمى" نظام حكومة الجمعية "(حافظ ،١٩٧٦،ص٦١٧). وهنا سيتم عرض النظام البرلماني .

النظام البرلماني

فالنظام البرلماني هو نوع من انواع النظم النيابية نشأ وترعرع في انجلترا وفي نهاية القرن الثامن عشر تكامل ، شكل النظام البرلماني في انجلترا على اساس التعاون والرقابة المتوازنة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . ومن انجلترا انتقل هذا النظام الى دول اوروبية اخرى كألمانيا وايطاليا والى بعض الاقطارالعربية مثل العراق والاردن.

- خصائص النظام البرلماني

يتميزالنظام البرلماني بثنائية الجهاز التنفيذي اذ يتكون من رئيس اعلى للدولة والى جواره مجلس الوزراء الذي يتكون من رئيس الوزراء والوزراء وتنظيم العلاقة بين السلطات يقوم على اساس التعاون والرقابة المتوازنة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية (الاقداحي ،٢٠٠٩، ص٢١١).

١) **ثنائية الجهاز التنفيذي** : تتكون السلطة التنفيذية في النظام البرلماني من رئيس دولة غير مسؤول ومن مجلس الوزراء الذي يكون مسؤولا امام البرلمان (الخطيب ، ٢٠١١،ص٣٧٥).

أ) مسؤولية رئيس الدولة سياسيا:

رئيس الدولة هنا يمكن ان يكون ملكا او رئيس جمهورية وفي كلتا الحالتين يسود ولا يحكم وتكون سلطة رئيس الدولة اسمية وشرفية فهو لا يمارس السلطة التنفيذية والقاعدة العامة تقول حيث توجد المسؤولية توجد السلطة وحيث لا مسؤولية لا سلطة ومن هنا يعتبر رئيس الدولة مجرد من كل مسؤولية حقيقية وان احتفظ اسميا بحقين اساسين، هما حق تعين وزراء وعزلهم وحق حل المجلس النيابي.

ولكن رئيس الدولة يكون غير قادرا على المغامرة بحل المجلس النيابي خارج رغبة الوزارة خشية ان تاتي الانتخابات الجديدة بذات الاغلبية بما يسيء الى مركزه الادبي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالرغم مما يتمتع به رئيس الدولة من اختصاصات من الناحية الدستورية الا ان ممارسة هذه الاختصاصات تتم عمليا بواسطة مجلس الوزراء وان رئيس الدولة لايستطيع ان يباشرها بنفسه (مهنا، ٢٠٠٥،ص٣٧٦).

ب) الوزارة

تتكون من عدة وزراء يرأسها رئيس الوزراء .وتعد الوزارة هيئة تضامنية جماعية تتولى المباشرة الفعلية للوظيفة التنفيذية فهي التي تضع السياسة العامة وتقوم بتنفيذها .وهذا ويذهب الرأي الغالب من الفقه الى انه ليس هناك مايمنع من حضور رئيس الدولة اثناء اجتماع مجلس الوزراء ولكن بشرط عدم احتساب صوته ضمن الاصوات المعطاة لتكوين الاغلبية المطلوبة في المجلس (خليل،١٩٦٧،ص ٢٨٦)،والوزارة هي الركيزة الاساسية للنظام البرلماني فهي المسؤولة عن تصريف كافة شؤون الدولة ولهذه الوزارة خصائص منها:

- الوحدة والتضامن:وحدة اعضائها فهي جسم واحد لوزراء يعملون مجتمعين بحيث يجتمعون ويناقشون لاتخاذ القرارات في تشكيل السياسات العامة .
- التجانس والانسجام : التجانس يكون بين الاعضاء والانسجام في اهدافها وبرامجها، الا ان التجانس لا يتحقق دائما لاسيما في ظروف الازمات التي تفرض صيغا جديدة لتأليف الوزارات بوساطة الجمع بين الاحزاب بحيث تتكون من حياديين لتصريف شؤون الدولة لمرحلة مؤقتة في اثناء الازمات (مهنا،٢٠٠٥،ص٣٢٥).

٢)التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

الركن الثاني من اركان النظام البرلماني ،بحيث يتم تنظيم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بناء على التعاون والرقابة المتبادلة بين كلاهما. وفيما يلي بيان موجز لمظاهر التعاون والرقابة بين كلا السلطتين .

أ) اوجه التعاون:

١) يحق للوزراء الدخول للبرلمان والاشتراك في جلساته والمناقشة فيه وشرح سياسة الحكومة والدفاع عنها حتى وان لم يتم توجيه الدعوة من قبل البرلمان.
٢) حق السلطة التنفيذية في اقتراح القوانين ، فالوزارة لديها الصلاحية في اعداد مشروع القانون الذي يبينه رئيس الوزراء او الوزير المختص ، فيتم مناقشتها ، وللبرلمان الحق في اقرارها او عدم اقرارها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣) السلطة التنفيذية تقوم بالتمهيد لاختيار اعضاء البرلمان ، فهي التي تقوم بالدعوة لاجراء الانتخابات التشريعية سواء عند انتهاء مدة المجلس السابق ام في حالة حله، او الانتخابات في موعدها.

٤) وتعد الميزانية العامة صورة من صور التعاون بين كلا السلطتين فهي عمل مختلط تقوم به الحكومة والبرلمان .

ب) اوجه الرقابة المتبادلة بين كلا السلطتين:

١) رقابة التشريعية على التنفيذية :تعرف هذه الرقابة بالسياسية، تمثل هذه الرقابة ارادة الشعب وتعبر عن رغباته وتتخذ هذه الرقابة عدة اشكال منها :السؤال والاستجواب والتحقيق والمسؤولية السياسية.

- حق السؤال : حق اي عضو من اعضاء البرلمان في توجيه السؤال الى رئيس الوزراء اوالى اي وزير بقصد تقديم استفسار او توضيح عن مسالة معينة، والغاية من السؤال هو الاستفهام دون ان يتضمن هذا السؤال اتهاما او مسائلة وانما ربما يهدف الى لفت انتباه الوزير الى امر من الامور (خليل واخرون،١٩٥٢،ص٥٥٩).
- حق الاستجواب: الاستجواب ليس كالسؤال ،بل يحمل في طياته معنى النقد او المحاسبة للوزير او رئيس الوزراء بسبب قرار او تصرف او سياسة .ولاهمية الاستجواب ضمانات لحماية حق الحكومة منها منح الوزارة او رئيسها او الوزير المختص مهلة كافية من اجل تحضير الرد وتقدم دفاعها المعزز بالادلة (الخطيب،٢٠١١،ص٣٨٣).
- حق اجراء التحقيق: يتم من خلال لجان البرلمان الدائمة او من خلال تشكيل لجنة خاصة ولها السلطات الكاملة في استدعاء المطلوبين لغايات التحقيق والبحث في المستندات للوصول الى الحقائق.وفي التحقيق تستطيع اللجان الوصول الى الحقائق مباشرة عكس السؤال والاستجواب بحيث تقوم الوزارة نفسها بتقديم المعلومات المطلوبة (مهنا،٢٠٠٥،ص٣٢٨).
- المسؤولية الوزارية: هي من اهم المظاهر للرقابة التي تقوم بها السلطة التشريعية على التنفيذية وهذه المسؤولية لها صورتان : فردية لأحد الوزراء ، او تضامنية للوزراء جميعا.

المسؤولية الفردية: تكون المسؤولية على عاتق وزير دون الاخرين ويطرح الثقة به او قد يتم سحبها منه بناء على التصويت بأغلبية وهنا يضطر الوزير الى تقديم استقالته دون بقية الاعضاء ، ولكن في حال قررت البقية التضامن مع هذا الوزير عندها تصبح مسؤولية تضامنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسؤولية التضامنية: تقع على عاتق الوزارة كلها وتوجب استقالة الحكومة اذا اثبتت (مهنا،٢٠٠٥،ص٣٢٨).

٢) رقابة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية:

- حق السلطة التنفيذية في حل البرلمان :والجدير بالذكر ان حق حل البرلمان اهم الاسلحة الذي تملكه السلطة التنفيذية في مواجهة السلطة التشريعية وهو مقابل لحق البرلمان في المسائلة السياسية للوزارة التي تؤدي الى سقوط الوزارة في حالة ثبوتها .
- حق السلطة التنفيذية في دعوة البرلمان الى الانعقاد او تأجيله او فضه:ففي النظام البرلماني السلطة التنفيذية هي صاحبة الحق في دعوة البرلمان للانعقاد في دوراته العادية وغير العادية (مقلد،١٩٧٧،ص١١٠-١٢٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : الاتجاهات النظرية في تحديد مفهوم الاستقرار السياسي

المطلب الاول: مفهوم الاستقرار السياسي

تظهر اهمية دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي من خطورة الاثار المترتبة على انعدام الاستقرار ، والتي تمتد الى جوانب اجتماعية واقتصادية وسياسية ، كالاثر السلبي لعدم الاستقرار السياسي على عملية التنمية وبالتالي التقدم ، واثره على الصعيد الخارجي من حيث امكانية جعل الدولة عرضة للتدخلات الخارجية ،ازاء ضعف قوتها الناجم عن حالة عدم الاستقرار تلك (معوض ،١٩٨٣، ص ص ١٤٥-١٤٦).

وبغض النظر عن الاتجاهات المختلفة حول طبيعة الاستقرار السياسي فيما اذا كان يمثل الغاية النهائية للنظام او لايمثل قيمة سياسية عليا (حماد،١٩٨٧،ص ص٢٧٣و ٢٧٤)، فان مايمكن الجزم به ان الاستقرار السياسي احد اهم الاهداف الرئيسية للدولة ، ونظرا لهذه الاهمية تم تناول ظاهرة الاستقرار السياسي .

في البداية : يتكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة الاستقرار وصفته السياسي

اولا: مفهوم الاستقرار

كلمة استقرار في اللغة العربية من استقر، استقرارا ، الرجل بالمكان، ثبت فيه وتمكن (بن هادية، ١٩٩١، ص٤٧)، وقد اشتق مصطلح الاستقرار من القر حيث يعرف لسان العرب القر بأنه القرار في المكان اي قرار وثبوت (ابن منظور، ١٩٨١،ص٣٥٧٩-٣٥٨٠)، كما يعرف "الزمخشري " القر بنفس المعنى حيث يقال : ان فلانا رجل قراري اي لا يبارح مكانه (الزمخشري،١٩٦٠، ص٧٥٦). وقد قال " الشوكاني " رحمه الله في تفسيره للاية " امن جعل الارض قرار وجعل خلالها انهارا ...." (القران الكريم سورة النمل ، الاية ٦٣) القرار بمعنى المستقر اي دحاها وسواها بحيث يمكن الاستقرار عليها .

وقال الله تعالى " وما من دابة في الارض الا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين (القران الكريم ، سورة هود ، الاية ٦) ،اي يعلم مستقر هذه الدواب وهو المكان الذي تقيم فيه وتستقر فيه وتأوي اليه (السعدي، ٢٠٠٣،ص٢٧). ان هذا المعنى الذي يفيد الثبوت والسكون سواء في القران الكريم او في قواميس اللغة العربية لا يختلف عن المعنى الذي تعطيه القواميس الاجنبية للاستقرار .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : مفهوم الاستقرار السياسي

تتسم ظاهرة الاستقرار السياسي ، كغيرها من الظواهر السياسية ، بالتعقيد وعدم القدرة على الاحاطة بجميع ابعادها . ومن ثم فقد كان من الطبيعي الحديث عن عدم وجود تعريف جامع مانع يمثل اتفاق الباحثين حول هذه الظاهرة .

يؤكد "Jan Ericlane svant" انه لا يوجد تعريف منهجي اجرائي نموذجي للاستقرار السياسي (Arson and others, ١٩٩٩,p:٢٩٤)، بيد انه يمكن الاعتماد سواء على تعاريف عامة وبسيطة او على تعاريف مركبة حيث يحتوي الاستقرار السياسي على عنصرين :-

- النظام (اللافوضى) ، والذي يعني غياب العنف والقوة والاكراه والقطعية مع النظام السياسي .
- الاستمرارية ، وتعرف الاستقرار بالغياب النسبي للتغير في مكونات النظام السياسي ، بتدني مستوى اللااستمرارية في التطور السياسي ، وبغياب قوى اجتماعية وحركات سياسية تسعى الى ادخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي ، بتدني مستوى اللااستمرارية في التطور السياسي ، وبغياب قوى اجتماعية وحركات سياسية تسعى الى ادخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي .

وقد عيب على هذا التعريف انه لايبرر بصفة واضحة ان النظام والاستمرارية مختلف من الناحية الاصطلاحية ، ففي صورة وجود قوى اجتماعية وحركات سياسية تسعى الى ادخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي ، لايمكن لاحد ان يفترض غياب العنف والقوة والاكراه والقطعية مع النظام (هنتغتون ، ١٩٩٣، ص٦٠).

وكأقرار بصعوبة التوصل الى مثل هذا التعريف الجامع المانع ، ولمواجهة ماقد يثيره تعدد التعريفات من اشكاليات والتباس ، حاول البعض تحديد عدد من العناصر التي يجب اخذها بعين الاعتبار عند وضع اي تعريف لظاهرة الاستقرار / عدم الاستقرار السياسي ، حتى يمكن اعتباره تعريفا كافيا وملائما . ومن اهم هذه العناصر(Sanders, ١٩٨٥,pp٤٩-٦٤) :

١) وجوب النظر الى مفهومي الاستقرار /عدم الاستقرار باعتبارهما يمثلان ظاهرة مستمرة ذات طبيعة مقارنة ولو نسبيا . وان مصطلحي الاستقرار/عدم الاستقرار هما بمثابة فرعين يشتركان في اساس واحد ، اكثر مما يعبران عن انقسام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) لا بد للتعريف ان يتناول ظاهرتي الاستقرار/عدم الاستقرار خلال فترات زمنية قصيرة نسبيا .

٣) لابد للتعريف ان يأخذ بعين الاعتبار الانواع (الانماط) المختلفة لعدم الاستقرار" مؤشرات الظاهرة" .

٤) لابد للتعريف من ان يقدم لتوقع عدم الاستقرار الذي يمكن ان ينتج عن اي واقعة تمثل تغيرا او تحديا ، وذلك بالرجوع الى الظروف الخاصة بالبلد والوقت الذي حدثت فيه.

اما فيما يتعلق بالتعريف بظاهرة" الاستقرار السياسي " فاننا هنا سنتناول تعريفها اسميا واجرائيا مع القول بانهما يمثلان وجهين لعملة واحدة .

ثالثا : التعريف الاسمي

يقصد بالتعريف الاسمي : تعريف المفهوم باستخدام مفاهيم اخرى ، بما يؤدي الى توضيحه وتمييزه عن غيره من المفاهيم وذلك من خلال ابراز الخصائص المميزة للمفهوم محل التعريف(ربيع و اخرون،١٩٩٣ ، ص٤٥) .

ونتاجا لهذا فقد وجد الاختلاف بين المفكرين السياسين حول تحديد موحد **للاستقرار** واختلفت مداخل تناول هذه الظاهرة من مفكر الى اخر ، ويمكن التميز في التحليل السياسي المعاصر بين ثلاث مدارس فكرية كبرى في العلوم السياسية في دراسة الاستقرار السياسي ، حيث كل منها تتبع مفهوما معينا للاستقرار وهي :

١) المدرسة السلوكية: وفقا لهذه المدرسة فان الاستقرار يرادف غياب العنف السياسي. والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون والذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية وتتم عملية اتخاذ القرار وفقا لااجراءات مؤسسية وليس نتيجة للعنف (كريم ،٢٠٠٤، ص ص٥٠-٥١).

ومن هذا التعريف المحدد للاستقرار السياسي نجد انه لايصح استخدام العنف داخل كيان المجتمع الواحد مهما كانت الاحوال بغية تحقيق اهداف سياسية ، وان الاصلاح في هذه الحالة لايتم السعي اليه الا باساليب سياسية مدنية (القمودي ، ٢٠٠٠، ص١١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) المدرسة البنائية الوظيفية : ترتكز هذه المدرسة على الابنية الحكومية وعلى قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات البيئية المحيطة والاستجابة لما تفترضه هذه البيئة من تحديات (القمودي ، ٢٠٠٠،ص١١٩) .

وقد تناول " غابريال الموند" مفهوم الاستقرار السياسي بناء على المسلك الوظيفي ، حيث ان هذا السلوك يرى نموذجه في كائن حي ينزع الى التكيف والتوازن والاستقرار وان الخلل يعد حالة طارئة ينبغي تصحيحها وان تكيف هذا الكائن او النظام السياسي وتوازنه واستقراره دليل على حيويته.

٣) المدرسة النظمية : تنطلق هذه المدرسة من منهج التحليل النسقي او التحليل النظمي، وحسب هذه المدرسة فالاستقرار السياسي هو مرادف لحكم النظام ، والابقاء عليه ، كما انه يعني التكيف مع الظروف والاوضاع والمتغيرات الجديدة ، فالاستقرار السياسي هنا يشير الى موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع ، كما يعني حياد مؤسسة الخدمة والانتاج عن تقلبات السلطة وفصل هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية في الداخل والخارج ، وعدم استغلالها لكسب مواقف ذاتية تجعل من هذه المؤسسات ادوات غير مستقلة (علي٢٠٠٣، ص٢٩).

اذن فالمدرسة النظمية او النسقية في تعريفها للاستقرار السياسي ركزت على النظام ككل حيث نظرت الى الاستقرار من زاوية قدرة مؤسسات النظام على البقاء والاستمرارية وقدرتها على مواجهة التحديات المختلفة من اجل الحفاظ على استقرارها .

ويبدو من استعراض المحاولات المختلفة لتعريف ظاهرة الاستقرار السياسي ان هذه المحاولات انما تقترب بدرجة او باخرى من واحدة من المدارس او محاولة الجمع بينها .

ففي اطار مايجمع بين المدارس الثلاث السابقة ، يعرف "الاستقرار السياسي ": انه عملية التغير التدرجي المنضبط والتي تتسم بتضاؤل العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام (بدر الدين،١٩٨٢، ص٣٠).

كذلك يعرف " الاستقرار السياسي بأنه: "قدرة النظام على التعامل مع الازمات التي تواجهه بنجاح، وادارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله ان يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها ويكون ذلك مصحوبا بعدم استخدام العنف السياسي من جهة وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة اخرى " (حسن،١٩٩٦ ، ص١٢٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي اطار اخر يقترب من المدرسة البنائية الوظيفية يعرف" الاستقرار السياسي " بأنه : حالة القدرة على صيانة المجتمع لذاته وانساقه الفرعية ، عبر الزمن ، بمواجهة التغيرات الداخلية والخارجية ، الجذرية والمفاجئة ، بتحييد تأثيراتها السلبية ، لتجاوز الاختلالات البنائية والوظيفية ، من خلال عمليات التوازن التي تتكلفها اليات المواءمة النظامية والاجراءات المستحدثة بما يجعل معظم اعضاء المجتمع يسلكون كما لو ان نظامهم ناجح ، على الرغم من شعورهم بأخطائه (الفتلاوي ،١٩٩٦،ص٨) .

اما الاتجاه الاخر والذي يدخل في اطار المدرسة النظمية فيعرف الاستقرار السياسي بانه غياب اوانعدام التغير الجذري او الاساسي في النظام السياسي ، او حدوث التغير في حدود معينة مقبولة (ربيع و مقلد،١٩٩٣ ، ص٤٦٦).

وعلى النقيض من مفهوم الاستقرار السياسي نجد مفهوما للااستقرار السياسي الذي يمكن تعريفه بحالة من عدم الاستقرار او حالة التغير السريع غير المحكوم وغير المنضبط والتي تتسم بتزايد العنف السياسي من اجل خدمة اغراض سياسية مشبوهة وهذا مايؤدي الى تناقض في الشرعية وانخفاض قدرات واداء النظام وعليه فان انظمة الاستقرار السياسي هي الانظمة التي تنتقل من حال لاخر في الحكم والادارة ، في السياسة والاقتصاد وفي الاجتماع والثقافة (بوضياف ، ٢٠٠٦، ص٧).

وقد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم عدم الاستقرار السياسي ذلك انه يكاد لايوجد مجتمع سياسي يخلو من هذه الظاهرة كونه مفهوم نسبيا تزداد حدته في الدول المختلفة بنسبة اكبر من الدول المتقدمة ، ويمكن لنا التميز هنا ايضا بين ثلاثة اتتجاهات في تعريف هذه الظاهرة :

١) يعرف مفهوم عدم الاستقرار السياسي باعتباره مقهوما يشير الى: تردي مختلف ابعاد العملية السياسية النظامية والمعنوية والحركية في مجمل الاقطار(حماد، ١٩٨٧،ص٢٧٢)،وسمة هذا التعريف الغموض والعمومية(الخوالة،٢٠٠٠،ص١١)
٢) يعني مفهوم عدم الاستقرار السياسي بحسب هذا الاتجاه :" استخدام مؤشرات هذه الظاهرة : عدم الاستقرار الحكومي عدم استقرار النظامي ، عنف سياسي (معوض ، ١٩٨٣،ص١٣١). مما يعني ان هذا التعريف هو تعريف اجرائي لا اسمي (الخوالدة،٢٠٠٠ ، ص١٢).
٣) يعرف عدم الاستقرار السياسي بحسب هذا الاتجاه ايضا بانه ، حالة من التغير السريع وغير المنضبط او المحكوم ، ويتسم بتزايد العنف وتناقص الشرعية ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والانخفاض في قدرات النظام "(اكرام بدر الدين ، ص٣٠)، كما انه يعني :" وقوع تغيرات جذرية او جوهرية في النظام السياسي او التغير غير المنتظم الذي يتجاوز الحدود الموضوعية والمقبولة "(ربيع اخرون ، ١٩٩٣، ص٤٦٦.) .

كما يعني مفهوم عدم الاستقرار السياسي بانه :" الحالة التي يصبح النزاع في الانظمة الاجتماعية وخلالها غير قابل للتنظيم بشكل ملائم ، ويؤدي الى تغير سريع وشديد نسبيا في بناء النظام" (Morrison, ١٩٧٢ , p٩٠٣).

وبناء على التعريفات السابقة فانه يمكن تعريف الاستقرار السياسي :" مفهوم قائم على القدرة على التغير المنتظم الذي يعمل على تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسي والارتفاع بقدرته على استيعاب الانماط المتغيرة من المتطلبات السياسية والتنظيمية فضلا عن مهارته في التعامل مع الانماط الجديدة والمتغيرة من المشكلات التي قد تصدر عنه وبذلك يتسنى له التحكم في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي في اطار النظام "(بقدي،٢٠١٢،ص٥٤).

اما عدم الاستقرار السياسي يمكن تعريفه : بانه ظاهرة نسبية تشير الى عدم قدرة النظام على التعامل مع الازمات والصراعات والتغلب عليها بنجاح وعدم قدرته كذلك على تلبية المطالب الموجهة اليه، من خلال مؤسساته مما يؤدي الى انخفاض كفائته .

رابعا : التعريف الاجرائي

يقصد بالتعريف الاجرائي : التعبير عن المفهوم من خلال مجموعة من المؤشرات القابلة للقياس ، بحيث تستوفي هذه المؤشرات شرطي الصدقية والكفاية (ربيع واخرون، ١٩٩٣ ، ص٤٥) .

الاستقرار السياسي:

وتتمثل مؤشراته في :

١) عدم اللجوء الى العنف (بدر الدين ،١٩٨٢، ص ٤٦٦).
٢) قدرة النظام على الاستجابة للمطالب المقدمة اليه ، والنابعة من البيئة الداخلية او الخارجية للنظام وقدرته على التكيف مع تغيرات هاتين البيئتين (الفتلاوي ،١٩٩٦ ،ص٣٠) .
٣) لجوء القوى والجماعات السياسية الى الاساليب الدستورية في حل الصراعات (بدر الدين ،١٩٩٢، ص٣٠).
٤) التكامل السياسي (الفتلاوي،١٩٩٦ ، ص٩) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥) الاستقرار الحكومي (ربيع ومقلد،١٩٩٣ ،ص٤٦٦).
٦) شرعية النظام (حسن،١٩٩٦ ص١٢٤).
٧) مقدرة النظام على ادارة الصراع في المجتمع (حسن،١٩٩٦،ص١٢٤).

عدم الاستقرار السياسي

وتتمثل مؤشراته في :

١) اللجوء للعنف (حماد،١٩٨٧ ، ص٤٦٦).
٢) عدم لجوء بعض القوة والجماعات الى الاساليب الدستورية في حل الصراع (اكرام بدر الدين،١٩٨٢ ، ص٣٠).
٣) عجز مؤسسات النظام السياسي عن الاستجابة للمطالب المقدمة اليه ، والنابعة من البيئة الداخلية او البيئة الخارجية للنظام (اكرام بدر الدين،١٩٨٢ ، ص٣٠).
٤) التفكك السياسي (حماد،١٩٨٧ ، ص٢٧١).
٥) عدم الاستقرار الحكومي (حماد،١٩٨٧، ص٢٧١).
٦) الحروب الاهلية والحركات الانفصالية (معوض،١٩٩٢ ، ص١٣١).
٧) الانقلابات العسكرية وتدخل العسكريين بالسياسة (معوض،١٩٩٢ ، ٢٩١).
٨) التغير في النسق.
٩) التضخم الدستوري(هادي،١٩٨٩ ، ص٣٠٠).

يظهر من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي ان العنف السياسي هو المظهر الاساسي لعدم الاستقرار السياسي لكنه ليس مرادفا له لان الثاني اكثر اتساعا ويضمن عناصر ومتغيرات اخرى (ابو الهنا ٢٠٠٨،ص٢٢) .

فمؤشرات العنف السياسي تتضمن: المظاهرات ، والاضرابات ، والحروب ، والانقلابات ، حيث هنالك كثير من الدراسات الكمية طرحت مؤشرات العنف السياسي باعتبارها مؤشرا لعدم الاستقرار السياسي وهو المظهر الرئيسي له ويأخذ اشكالا متعددة (ابراهيم ، ص٥٧).

وهنا لابد لنا من التميز بين العنف السياسي الرسمي ، والعنف السياسي غير الرسمي ، ويقصد بالرسمي هو العنف الذي يمارسه النظام ضد الجماعات ، والعنف غير الرسمي هو الذي يمارسه المواطنون ضد النظام (معوض ، ١٩٨٣، ص١٤٠) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولابد لنا هنا من ذكر دراسة حديثة لباحثين "Annett,Anthony " و " Kafmann" حيث يقومان باعطاء مؤشرات على ادارة الحكم " الاستقرار السياسي " وتتراوح التقديرات بين -٢.٥ و +٢.٥ والقيم العليا هي الافضل وهذه المؤشرات عند" Annett" تسعة هي:

١) حوادث ابادية التي تتضمن ضحايا عموميين او خلطت ضحايا عموميين وسياسيين .
٢) حدوث حرب اهلية .
٣) عدد الاغتيالات لكل الف من السكان.
٤) عدد المرات الاجبارية لتغير النخبة الحكومية العليا ومراقبته الفعالة من هيكل قوة الامة.
٥) عدد المرات الغير شرعية او الجبرية الحاصلة في تغير اللجنة الحكومية العليا .
٦) مظاهرات او اشتباكات عنيفة تتضمن اكثر من مائة مواطن ينضمون استعمال القوة الطبيعية .
٧) عدد الازمات الحكومية الرئيسية .
٨) عدد المرات في سنة لقدوم رئيس وزراء جديد او المناصب الوزارية المحتلة من قبل الوزراء الجدد .
٩) عدد التعديلات الاساسية في التركيب الدستوري (قوانين مؤقتة).

واما " Kaufmann" فانه يقيس دليل الاستقرار السياسي من خلال : عدد مظاهرات الاحتجاج السياسية، وعدد الاضطرابات السياسية ، وعدد الهجوم المسلح ، وعدد الموت من العنف .. الخ.

ان المؤشرات تشكل مجموعة مكونات غير ملحوظة تظهر البيانات الملاحظة في كل عنقود على شكل دالة خطية من المكون المشترك الغير ملحوظ للحكم واختيار الوحدات للحكم يضمن بأن تخمينات الحكم لها متوسط من صفر ، وانحراف معياري من ١ ، ومدى من حول -٢.٥ الى حول +٢.٥ الاعلى والقيم الايجابية تشير الى استقرار سياسي اعظم

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في ظاهرة الاستقرار السياسي

يستدعي الحديث في العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي ، التأكيد ابتداء على نسبية الظاهرة، بمعنى ان الحديث عن استقرار سياسي على مستوى الواقع ، انما هو في الحقيقة حديث عن درجة متقدمة من الاستقرار ، اكثر مما هو حديث عن حالة من الاستقرار التام. وتبدوهذه " النسبية" نتيجة طبيعية اذا ما سلمنا بان المجتمع ، اي مجتمع، انما يتضمن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجموعتين من العوامل ، يخضع النظام السياسي لتأثيرهما ، مجموعة تدفع باتجاه استقرار النظام السياسي، والمجموعة الاخرى تدفع باتجاه عدم استقرار ذلك النظام . ولا تعدو حالة النظام (مستقر ام غير مستقر) ان تكون نتيجة للتفاعل بين هاتين المجموعتين وبحيث تعكس الاتجاه (المجموعة) السائد(بدر الدين،١٩٨٢، ص٢٩).

يتوقف استقرار اي نظام سياسي على مدى انسجامه وتفاعله مع البيئة التي يوجد فيها ، وبحكم هذا الترابط تتأثر الاختيارات الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا النظام ، ولذلك فان هناك عوامل او متطلبات تمثل ركائز ضرورية للاستقرار السياسي .

وفيما يتعلق بالعوامل المؤثرة بظاهرة الاستقرار السياسي ، فانه يمكن التميز هنا بين مجموعتين من العوامل : العوامل الداخلية والعوامل الخارجية .

اولا : العوامل الداخلية :

يقصد بالعوامل الداخلية تلك العوامل المؤثرة في ظاهرة الاستقرار السياسي والتي تنبع من طبيعة هذا النظام وبيئته الداخلية على الرغم من ان بعض هذه العوامل قد تعتمد في تأثيرها بالاستقرار السياسي بدرجة او باخرى على عوامل خارجية ولكنها تبقى مرتبطة بطبيعة هذا النظام ويمكن اجمال العوامل الداخلية المؤثرة في ظاهرة الاستقرار السياسي الى ثلاث مجموعات هي :

أ) **العوامل الفكرية والثقافية:**

يشير تعبير العوامل الثقافية والفكرية في أحد جوانبه، باعتبارها من العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي ، الى التعدد الثقافي داخل المجتمع ، على اساس اللغة او العرق او الدين او الطائفة (ربيع و مقلد(محرران)،١٩٩٣، ص٤٦٧).

حيث يرى " محمد الغزالي " ان الاستقرار السياسي يتحقق بشرط التزام قادة النظام بالنظام نفسه وبطاعتهم لاوامر الدين من خلال التزامهم بمبادئه (الغزالي ، ٢٠٠٤، ص٥٨). واذا لم يتحقق ذلك سيؤدي الى عدم الاستقرار السياسي وهو ماكد عليه " الماوردي".

وكذلك يرى" ابن خلدون " ان عدم الاستقرار السياسي هو نتيجة عدم التجانس الثقافي (الجابري ، ٢٠٠٨،ص ص ١٨٤-١٩١). ولكن في نفس الوقت تحدث افلاطون عن دولة المدينة التي تحققق فيها الاستقرار السياسي بسبب الديمقراطية التي حققتها العدالة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه ينبغي الفصل بين وجهتين نظر :

وجهة النظر الاولى ترى : ان تعاون الجماعات الثقافية وتمثيلها في عملية صنع القرار سيؤدي الى حالة من التنافس التي تقود الى عدم الاستقرار.

وجهة النظر الثانية ترى : ان تعداد الانتماءات هو عامل استقرار سياسي كما هو الحال في سويسرا التي تضم اربع مجموعات ثقافية استطاعت صهرها في بوتقة واحدة.

وتعتبر الاقلية القومية هي الاقلية الاكثر تهديدا للاستقرار حيث ترجع القدرة التهديدية الى ماتتمتع به هذه الاقليات من فعالية واستمرارية وقدرة على تشكيل امم وهي تشكل اما بذاتها (الرشواني ، ١٩٩٩، ص٤٦).

وعلى نقيض ذلك يقف النوع الاخر من الاقليات ، وهي الاقليات غير القومية ، والتي تتسم بكونها لاتمثل تهديدا للاستقرار السياسي في الاغلب بحكم طبيعتها لفتقادها اسباب الفعالية والاستمرارية في تحركها ، وهي تسعى في العادة الى تحقيق مطلق المساواة والحرية (مسعد ،١٩٨٨، ص٥).

وهذا مايؤكد ان هذه الجماعات والاقليات والايديولوجيات المختلفة ليست امتيازات فحسب وانما تلعب دورا فعالا في النظام الاجتماعي مما يؤثر على استقرار النظام واستقرار الحكم.

ب) العوامل السياسية:

١) المؤسسية السياسية:من المتطلبات الاساسية لاستقرار النظام السياسي وتكيفه هو امتلاكه لابنية سياسية متمايزه ، اي وجود تخصص واستقلال لهذه الابنية ، بمعنى ان قدرات النظام وكفاءته تزداد كلما تمايزت ابنيته واستقلت (شلبي، ٢٠٠٢، ص٢٤٩).

وتعرف المؤسسية بانها العملية التي من خلالها تكتسب التنظيمات والاجراءات قيمة واستقرارا (Huntington, ١٩٦٩,p١٢) ، ويميز هنتجتون بناء على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المؤسسية ، وبالتالي ينعكس ذلك على درجة الاستقرار بين نوعين من الانظمة : (Huntington ١٩٦٩,p٧٩-٨٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الانظمة " البريتورية "[1] حيث يرتفع مستوى المشاركة السياسية بالنسبة لمستوى المؤسسية السياسية ، وبالتالي تلجأ القوى الاجتماعية في هذه الانظمة الى استخدام ادواتها الخاصة على الصعيد السياسي .
- الانظمة المدنية ، حيث يرتفع مستوى المؤسسية السياسية بالنسبة لمستوى المشاركة السياسية . ويخضع تصنيف النظام السياسي "بريتوري ، مدني " لمستوى المؤسسية (المشاركة) داخل ذات النظام بغض النظر عن مستوى كل منهما مقارنة بالنظم الاخرى.

ان الحفاظ على الاستقرار السياسي يتطلب الملازمة بين درجة المشاركة السياسية ودرجة المأسسة السياسية ، بمعنى كلما زادت درجة المشاركة السياسية فان درجة التركيب والاستقلال الذاتي والتكيف والترابط للمؤسسات السياسية ينبغي ان تزيد بدرجة مماثلة، ومن هنا فان وجود هيكل سياسي يؤمن للمواطنين فرص المشاركة السياسية ويعمل على توزيع نطاقها من حيث عدد المشاركين ونوعية ودرجة المشاركة وتوافر المؤسسات المتمايزة يعني تحقيق مستوى عال من التكيف والاستقرار والنمو للنظام السياسي (الخزرجي، ٢٠٠٤،ص٩٤).

والدول التي تعاني من الانحطاط المؤسسي هي الدول التي تعاني من ابنية ضعيفة وافتقاد الشرعية وهذا يؤدي الى تدخل العسكريين في الحياة السياسية ، من اجل ملئ الفراغ السياسي ، وكذلك اللجوء الى العنف والانقلابات والاغتيالات لتغير نظام الحكم (Lipset, ١٩٨١,p٦٤).

٢) الشرعية – الفعالية :لابد من وجود الشرعية السياسية للنظام السياسي حتى تتمكن الحكومات من تحقيق السياسات وتنفيذها بفعالية عالية. (شلبي،٢٠٠٢، ص٢٥٢).

ويذهب " ماكس فيبر " الى ان النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه على ان ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة .ويترتب على ذلك ان الشرعية تساهم في استقرار الحالة بين الحاكم والمحكومين وتقود هذه الحالة الى استقرار المجتمع بالكامل مادام هذا المفهوم راجعا الى واقع الرضا الفعلي وليس الاكراه (والي ، ٢٠٠٣، ص٢٢).

فالنظام السياسي الشرعي هو الذي يمتلك القدرة على الحكم دون استعمال وسائل القمع والقسر والاكراه ومن ثم تصبح الشرعية البديل الاكثر انسانية لقواعد الاكراه او الاجبار المادي او المعنوي التي يتم استخدامها لتيسير عملية الحكم (والي،٢٠٠٣ ، ص٢٨).

[1] الانظمة البريتورية : هي الانظمة العسكرية – أي تدخل العسكرين في الحياة السياسية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ناحية اخرى قدم هدسون "Hudson" رؤيته للعلاقة بين الشرعية والاستقرار السياسي انطلاقا من ان بناء الشرعية (خلق نظام سياسي شرعي) يتطلب وجود اجماع ، بدرجة ما، حول كل من الهوية الوطنية ، وحدود الجماعة السياسية ، والاولويات الوطنية ، واذا كان افتقاد هذه المتطلبات ، كليا او جزئيا ، يعني ذلك ان هناك صعوبة بناء الشرعية ، الا انه يمكن التمييز في هذه الحالة ، ومع تعرض هذه المجتمعات لعملية التحديث بين ثلاثة اتجاهات (نماذج) بشأن التغيير في المجتمع في ضوء ماتؤدي اليه هذه العملية من تغير في الثقافة السياسية وهي : (Hudson,١٩٧٧,p:٣٩١)

- النموذج الانتقالي ، الذي يرى ان عملية التحديث ستؤدي الى انتهاء النظام السياسي القائم ، غير المتكامل ، ولنشوء نظام جديد متكامل .
- النموذج الفسيفسائي ، والذي يذهب على النقيض من النموذج السابق ، الى ان عملية التحديث لاتؤدي الى حصول تغير في النظام السياسي القائم ، بل على العكس تؤدي هذه العملية الى استمرار ولربما تقوية هذا النظام .
- نموذج التعبئة الاجتماعية ، وبحسب هذا النموذج ، فان اتجاه الثقافة السياسية في المجتمع ، سواء نحو التكامل او نحو التفكك والانقسام ، انما يعتمد على عاملين :
  ١) الشكل الاساسي للانقسامات
  ٢) مدى سرعة وتوازن عملية التعبئة الاجتماعية (الناجمة عن عملية التحديث).

٣) القيادة السياسية : يعتبر عامل القيادة السياسية واحدا من العوامل التي تلعب دورا في تحقيق الاستقرار السياسي ويظهر دور هذا العامل بشكل اكبر في البلدان النامية التي يتقدم دور القيادة السياسية فيها عن دور المؤسسات.

وعلى الرغم من هذا الدور المؤثر ، فانه لايمكن الحديث عن اتجاه محدد (ايجابي او سلبي) للعلاقة مابين "القيادة السياسية " و" الاستقرار السياسي" . اذ يخضع اتجاه العلاقة لمجموعة من الظروف تدفع باتجاه دور ايجابي او سلبي للقيادة السياسية فيما يتعلق بالاستقرار السياسي (بدر الدين، ١٩٨٢، ص ص٣٠-٣١).

ويمكن القول ، ان طبيعة تأثير " القيادة السياسية " في " التكامل السياسي " ومن ثم الاستقرار السياسي "انما يرتبط بنوعية القيادة (Brecher , ١٩٦٣,pp.٦٢٥).لذلك فقد اهتمت العديد من الدراسات بتقديم تصنيفات للقيادة السياسية والتي تختلف باختلاف الاسس والمعايير التي تستند عليها . نتناول منها التحليل من حيث سعي القيادة للهيمنة على العملية السياسية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ميز " روجر بيلرز " بين انماط ثلاث (http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=٨٧٢)

١) القيادة الديمقراطية : فيها يفسح القائد المجال لمشاركة الجماهير ويرحب باقتراح الحلول والبدائل ويملك القدرة على التفاعل مع الجماهير والاستجابة لمطالبها.

٢) القيادة غير المتدخلة"دعه يعمل " : القائد لايشارك في صنع السياسات ويقدم فقط مايطلب منه من معلومات . وبذلك هو قيادة سياسية تعبر عن السلبية بالرغم من انه في ظلها يتمتع اعضاء المجتمع بقدر كبير من حرية الحركة .

٣) القيادة الاوتقراطية : هو القائد الذي يصنع بمفرده كافة السياسات ويحدد الوسائل ويكون هناك هيمنة لدور القائد في العملية السياسية بما لايسمح لاية مشاركة حقيقية للاخرين والتي قد توجد بشكل شكلي لاضفاء طابع من الشرعية على احتكار السلطة.
والقيادة الدكتاتورية قد تقع الاستقرار السياسي باتجاه سلبي فتبرز الانقلابات والاغتيالات وغيرها من مظاهر عدم الاستقرار.

٤) الاحزاب السياسية :

تعرف الاحزاب بانها منظمات ثابتة نسبيا ، تعبىء دعامات بهدف المشاركة مباشرة في ممارسة السلطة السياسية على المستوى المركزي او المحلي ، وهي مصدر الشرعية او السلطة.(بروفيليب، ١٩٩٨،ص٣٥٥). وان اهمية الاحزاب السياسية كظاهرة ترتبط بالنظم السياسية الحديثة ليست في حاجة للمزيد من الاثبات وبصرف النظر عن اي احكام" قيمية" حول الظاهرة الحزبية فان النظم السياسية الحديثة تظل غالبا نظما حزبية (حرب،١٩٩٧،ص٥).

يمكن التمييز بشأن الدور الذي تلعبه الاحزاب السياسية فيما يتعلق بظاهرة الاستقرار السياسي (سلبا او ايجابا) بين ظاهرتين مختلفتين:

- الاتجاه الاول، وهو الاتجاه الذي ينظر الى الاجزاب السياسية باعتبارها عاملا من عوامل الاستقرار انطلاقا من ان الحزب يحل محل المؤسسات السياسية ، في حالة ضعفها او عدم وجودها ، بحيث يعتبر الحزب مصدر السلطة والشرعية .(Huntington, ١٩٦٩,p ٩١)
- اما الاتجاه الثاني ، فيذهب الى اعتبار الاحزاب عامل من عوامل عدم الاستقرار انطلاقا من ان هذه الاحزاب انما تعمل على تقسيم الولاء وتقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة فهي تؤدي الى الفساد وبالتالي تؤثر سلبا على الاستقرار السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥) الفساد السياسي :

يعرف الفساد السياسي من منظور علم الاجتماع السياسي بأنه ممارسة اجتماعية بامتياز ، اي ممارسة تتم في الاطار المجتمعي يقوم بها افراد ينتمون الى فئات اجتماعية محددة تتغذى من فراغات النظام المؤسسي وتغذي بدورها هذه الفراغات وتوسعها ، كما ان ممارسة الفساد تحظى بقبول اجتماعي يغلف احيانا بالانتماء القبلي او الاثني او الطائفي واحيانا اخرى بالانتماء السياسي (قبانجي ، ٢٠٠٤، ص٢٥٥) .

وكما هو الحال للعوامل الاخرى ليس هناك اتفاق حول ماهية العلاقة بين الفساد السياسي والاستقرار السياسي ، ولكننا هنا نذكر اتجاهين مختلفين:

- الاتجاه الاول يرى اعتبار الفساد عاملا من عوامل الاستقرار وهو ماذهبت اليه عدد من الدراسات الغربية التي اسست رأيها على مجموعة من الاسس والعوامل منها : بان الفساد تظهر اهميته في تمكينه بعض الجماعات وخاصة الاقليات من التأثير السياسي غير الرسمي (معوض ، ١٩٩٢، ص٨٠) ، او قد يؤدي الفساد الى التشجيع على النمو الاقتصادي من خلال الرشاوى والعمولات والتخفيف من البطالة وتوفير فرص العمل (معوض ، ١٩٩٢، ص٨٠).
- الاتجاه الثاني : الذي يعتبر بان ظاهرة عدم الاستقرار السياسي هو نتيجة للفساد السياسي واسس هذا الاتجاه رأيه على مجموعة من العوامل اهمها: ان الفساد يعمل على تشجيع الولاءات الضيقة. بحيث يغدو المجتمع مقسما الى مجموعات ذات ولاءات متضاربة يهدف كل منها لتحقيق مصلحته الخاصة على حساب المصلحة العامة (بدر الدين ،١٩٩٢، ص٤٨) .

ج) العوامل الاجتماعية والاقتصادية :

يقصد بالمتطلبات الاقتصادية للاستقرار السياسي الجمع بين القدرة الاستخراجية والقدرة التوزيعية حيث تشير القدرة الاستخراجية والقدرة التوزيعية الى مدى كفاءة النظام الاستخراجية ، من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية واجتذابها من البيئتين المحلية (الداخلية) او الدولية على حد سواء وهذه القدرة تعتبر امر مهم للنظام السياسي فهي توفر له الموارد اللازمة لادارة المجتمع .اما قدرة النظام السياسي على توزيع المنافع والقيم المرغوبة في شتى السلع والخدمات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومراتب الشرف والمكافأت الاجتماعية والفرص والخدمات بين الافراد والجماعات في المجتمع (الخزرجي،٢٠٠٤ ، ص١٨٤) .

ومن خلال هاتين المقدرتين يمكن القول ان المتطلبات الاقتصادية تعني زيادة قدرات الدولة باعادة تنشيط المؤسسات العامة اي تصميم قواعد وقيود فعالة لكبح الاعمال التعسفية للدولة ومكافحة الفساد واخضاع مؤسسات الدولة لدرجة اكبر من التنافسية بغية زيادة كفاءتها وتوفير اجور وحوافز افضل للموظفين العموميين من اجل تحسين الاداء وهذا يعني ايضا جعل الدولة اكثر استجابة لاحتياجات الناس

وبناء على ذلك كلما استطاع النظام تادية الوظيفة التوزيعية والوظيفية الاستخراجية بكفاءة كلما كان اكثر استقرارا وتتمثل اهم هذه العوامل الاقتصادية ب:

١) البطالة :

تمثل البطالة عاملا من عوامل عدم الاستقرار السياسي عموما ، والعنف على وجه الخصوص. وتبدو خطورة البطالة من حيث انها تؤدي في العادة الى خلق حالة من الأضطراب النفسي والتوتر الانفعالي والاحباط وفقدان الشعور بالامن (معوض،١٩٨٣،ص ص ١٣٨-١٣٩).

وللبطالة اثار على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي تلحق اضرار بالنظام السياسي وتخلق حالة من عدم الاستقرار لدى الانظمة والحكومات .

٢) الفقر والحرمان النسبي :

تختلف المعاني والاراء حول الفقر باختلاف الناس فهناك من يسميه بالفاقة او الضعف وهناك من يسميه بالعجز والحرمان والاستبعاد الاجتماعي ولكنه على العموم يعرف بعدم القدرة على الوصول الى الحد الادنى من الاحتياجات الاساسية .

اذ يعتبر الفقر من اهم العوامل المهددة للاستقرار السياسي فالاحساس بالحرمان الذي يمثل مصدرا للاحباط وعدم الرضا والغضب من شأنه ان يشكل فرصا للعنف اذا وجد مايبرره وقد ربط الباحث الدكتور " فاروق يوسف " بين الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار داخل المجتمع (وهبان،٢٠٠٣ ، ص٦٤) . فسوء توزيع الموارد اي عدم توزيعها بعدالة يشكل اكبر العوامل تهديدا للاستقرار السياسي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا يقتصر هذا التفاوت الذي تشهده الدول النامية على النواحي الاجتماعية او الاقتصادية بل يتجاوز الى النواحي السياسية حيث نجد العديد منها اشكالا مختلفة من التميز السياسي ، وان صح التعبير فرض قيود عديدة ذات صبغة سياسية قد تصل الى حد استيعاب او تحديد شكل ومدى ممارسة جماعات معينة في الحياة السياسية ومن ذلك القيود المفروضة على الاقليات ، سواء اكانت الاقليات الدينية او العرقية او القبلية او اللغوية وحرمان سكان المناطق الفقيرة من حق التصويت بحجة عدم الاقامة بصفة دائمة (مسعد ، ١٩٩٨ ، ص٥) .

وللفقر اثار مباشرة وغير مباشرة على الاستقرار السياسي :

_ اثار الفقر المباشرة : النظرة العدوانية من الفقراء الى النظام التي قد تصل احيانا الى ثورات واشكال اخرى من العنف .

والحقيقة ان الفقر هو اخطر القضايا واكثرها تعقيدا فهو ينطق عن واقعية تربط بين السبب والنتيجة فالعديد من الثورات الاجتماعية والسياسية الكبرى في التاريخ الانساني كان الفقر احد اسبابها الرئيسية وفي هذا السياق تذكر مقولة ارسطو " الفقر هو مولد الثورات والجريمة".

_ اثار غير مباشرة للفقر : قد يولد الفقر في الغالب حالة من عدم الاكتراث واللامبالاة لدى المواطنين تجاه النظام فلا يشاركون في صنع السياسات العامة والاستفتاءات والعملية الانتخابية.

٣) التنمية الاقتصادية :

تعتبر التنمية الاقتصادية احد ابعاد عملية التنمية الشاملة ، حيث يحقق المجتمع من خلالها نموا في الناتج المحلي الاجمالي ، ومن ثم في الدخل الفردي الحقيقي، وكذلك نتيجة لتغيرات التي تحدث في هياكله ، وقطاعاته الاقتصادية . وعلى هذا الاساس تشير التنمية الاقتصادية الى النمو في رأس المال ، والاستثمار وزيادة في الانتاج لمختلف القطاعات والتطورات في الاستهلاك ، وتطور القدرات البشرية والتغيير في البنية الاساسية التي تساهم جميعها في عملية التطوير والتحديث ، مع درجة متقدمة من الاكتفاء الذاتي للمجتمع (ابراهيم، ١٩٩٢، ص٢٨٨).

وهناك عددا من الدراسات حول العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي ، التي انتهت الى ايجاد عدة اشكال للعلاقة بينهما منها :

- وجود علاقة طردية (ايجابية) بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي اي انه كلما زادت درجة التنمية الاقتصادية زادت معها درجة الاستقرار السياسي ، والعكس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صحيح. فالتنمية الاقتصادية تؤدي الى التحول الديمقراطي كما قال البعض ، الديمقراطية تؤدي الى تخفيض العنف السياسي وبالتالي زيادة درجة الاستقرار السياسي نظرا لوجود مؤسسات سياسية وسيطة تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وتضبط الصراع الاجتماعي (ابراهيم ، ١٩٩٢،ص٢٨٨).

- وجود علاقة عكسية (سلبية) بين التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي – اي زيادة التنمية الاقتصادية – يؤدي الى انخفاض درجة الاستقرار السياسي (عدم الاستقرار السياسي). فا التغيرات التي تحدثها التنمية الاقتصادية من زيادة سريعة للنمو الاقتصادي ومايترتب عليه من اختلال في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للافراد والجماعات في المجتمع . ونظرا لعدم مراعاة البعد الاجتماعي في التوزيع اذ يستفيد البعض ويتضرر البعض فيكون كل من المستفيدين والمتضررين مصدرا لعدم الاستقرار السياسي (ابراهيم ، ١٩٩٢، ص٢٨٩).

الى جانب المتطلبات والعوامل الاقتصادية هناك عوامل اجتماعية والتي تعني قدرة النظام على ممارسة الرقابة على سلوك الافراد والجماعات الخاضعة للنظام بالاضافة الى مقدار تغلغل النظام في بيئته الدولية وفرض نفوذه وتأثيره عليها (بقدي، ٢٠١٢،ص٥٩).

من هذه العوامل الاجتماعية : التركيب العمري للسكان والذي يقصد به بنية السكان حسب فئات الاعمار المختلفة ، حيث يتم بيان التركيب العمري للسكان حسب الفئات العمرية الثلاث التالية وهي :

أ- اقل من ١٥ وهم صغار السن والاطفال.
ب- ١٥-٦٤ سنة وهم الشباب في سن الانتاج
ت- ٦٥ فأكثر وهم كبار السن والشيوخ .

وتلعب هذه التركيبة دورا في الاستقرار السياسي على جانبيه وهناك وجهتان نظر حول هذا الموضوع(http://www.elearning.jo/datapool/HTML/giog١٢-s٢-u٤-c١١-l٤.htm

وجهة النظر الاولى : يذهب البعض ان المجتمعات الفتية اكثر عرضة لعدم الاستقرار لاسباب منها ارتفاع البطالة والاعالة، وتكون هذه المجتمعات اكثر استعدادا لظهور السياسات القومية والحركات الانفصالية (جاد،١٩٩٥،ص ص١٣٨-١٣٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالاضافة الى التمرد على النظام الناتج عن صراع الاجيال حول القلق بسبب مشكلة الهوية وهنا يظهر صراع الاجيال كسبب لعدم الاستقرار السياسي .

وجهة النظر الثانية: يرى البعض الاخر بانها عامل من عوامل الاستقرار السياسي من خلال دورهم في التنمية وتحقيق الرفاهية وتعزيز امن المجتمع وبناء جيش قوي .

العوامل الخارجية:

يقصد بالعوامل الخارجية العوامل المتعلقة بالبيئة الاقليمية والدولية (اي البيئة الخارجية التي تحيط بالنظام السياسي) . حيث يبدو ان العوامل الخارجية تظهر في المجتمعات متأخرة التحديث - الدول النامية – بشكل اوضح من المجتمعات مبكرة التحديث – الدول المتقدمة - (ابو الهنا،٢٠٠٨، ص٧) .

وتتمثل اهم العوامل الخارجية المؤثرة في ظاهرة الاستقرار السياسي ، وبصورة سلبية غالبا في:

١) الدول الكبرى :

ويقصد بالدول الكبرى ، الدول التي تتمتع بقوة عسكرية واقتصادية ونفوذ سياسي مؤثر على مستوى العالم. ويظهر الدور غير الاستقراري الذي تلعبه الدول الكبرى من خلال مايلي :

- التدخلات غير المباشرة في توفير الامن والحماية للعديد من القيادات الحاكمة ، والتي تتبناه سياسات وممارسات تهدف الى تكريس علاقات التبعية الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تربط بلدانها بالدول الكبرى فقد تكون من خلال دعم احد اطراف النزاع في دول العالم الاخرى عند وجود نزاع ما ، مما يبقي على الوضع القائم اي ابقاء حالة اطول من عدم الاستقرار السياسي .
- التدخل المباشر وهو التدخل الاشد خطورة من خلال الحروب والنزاعات الدولية ، والتي غالبا ماتدخل فيها الدول الكبرى لاقصاء نظام قائم او اسقاط حكومة معارضة لمصالحها ، كما حدث في غوانتيما من اسقاط الحكومة (الشريفي ،١٩٨٤،ص٦٩).

٢) الشركات متعددة الجنسيات :

يظهر دور الشركات متعددة الجنسيات كعامل من عوامل الاستقرار السياسي وثيق الصلة بدور الدول الكبرى في هذا المجال ، ويرجع ذلك بصورة اساسية الى كون تهديد مصالح هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشركات ، قد يمثل سببا وذريعة للدول الكبرى للتدخل في دولة ما في سبيل حماية مصالح الشركات التابعة لها ، كما في حالة التأميم والمصادرة قد تشمل هذه الشركات في تلك الدولة. (ابو الهنا ، ٢٠٠٨،ص٣٥).

وتظهر خطورة الشركات متعددة الجنسيات من خلال مايلي (الشريفي،١٩٨٤ ، ص٦٩):

- انها تمثل مصدرا مهما للمعلومات عن الاوضاع الداخلية للبلدان التي توجد فيها ، والتي تقوم بتمريرها الى الحكومة (حكومة تلك الشركات)، بمعنى انها تمثل مايمكن اعتباره جهاز استخبارات لحكومتها .
- التأثير في الحياة السياسية للبلد الذي توجد فيه ، بما يخدم مصالحها، وذلك اما بالتأثير في اتجاه دعم الانظمة الحاكمة في حالة كونها تحقق مصالح تلك الشركات او التأثير باتجاه الاطاحة بالانظمة الحاكمة التي تمثل عقبة امام مصالح واهداف تلك الشركات ومثال ذلك دور شركة الهاتف ITT في الاطاحة بالحكومة في تشيلي .
- تظهر خطورة هذه الشركات في استخدامها وسائل الفساد . منها الرشوة تحديدا في تحقيق اهدافها وقدرتها المهنية الاحتكارية في اقتصاديات البلدان التي تعمل فيها .

وعلى الرغم من تعدد هذه العوامل والمؤثرات في الاستقرار السياسي وتنوعها فقد حاول البعض تقديم تصور نظري لانماط التفاعل الحاصلة بين العوامل الاستقرارية والعوامل غير الاستقرارية وبالتالي تفسير ظاهرة الاستقرار السياسي من خلال نمطين للتفاعلات:

- فيما يتعلق بالنمط الاول او مايسمى " النمط المستكن " ويمكن تفسير ظاهرة الاستقرار السياسي من خلال ثنائية التحدي والاستجابة وطبقا لهذه الثنائية فان درجة الاستقرار السياسي ترتبط بمدى القدرة على الاستجابة للتحديات التي تحصل ، بغض النظر عن مستوى كل منها (الاستجابة والتحدي)، وتجدر الاشارة الى ان هذه النظرية تتجاهل التحدي والاستجابة . اذ ان الاستقرار السياسي قد يكون نتيجة لضعف التحديات من جهة ومن جهة اخرى ناتجا عن القدرة الكبيرة في الاستجابة لمواجهة تحديات مماثلة في الحجم (منار الرشواني ، ١٩٩٩، ص٢٦).
- اما النمط الاخر من التفاعلات ، وهو مايسمى "بالنمط الدينامي" فيتميز بانه وخلافا للنمط الاول ، يقوم على استباق التحديات (الضغوط) من خلال اليات عمل النظام وهياكله ووظائفه التي تعمل على تحويل الاحداث والتغيرات الى طاقة تحفظ النظام ، وتؤمن له الاستقرار (زارتمان ، ١٩٨٩، ص ص ٥٢٧ -٥٢٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العوامل المهددة لظاهرة الاستقرار السياسي:

هناك مجموعة من العوامل المهددة والمعيقة للاستقرار السياسي فنحن عندما نتحدث عن ميعقات للاستقرار السياسي فاننا نتحدث عن حالة من عدم الاستقرار السياسي . الذي يشير الى تغيرات جذرية ومفاجئة تقضي على نظام قائم وتمكن السبيل لايجاد نظام جديد في تفاعلاته وقيمه ورموزه ومؤسساته (حسن، ١٩٩٠ ، ص ص ٦٨ -٦٩).

وايضا كما تم تعريفه بانه وضعية تتسم بالتغير السريع ، غير المنضبط او المحكم وبتزايد العنف السياسي وتناقص الشرعية وانخفاض قدرات النظام السياسي، وبذلك تتمثل عناصر الاستقرار السياسي في اللجوء المتزايد الى استخدام العنف السياسي وعدم احترام القواعد الدستورية ، وتناقص وانهيار شرعية مؤسسات النظام (ابراهيم ، ١٩٩٩، ص٥٢).

وعندما تحدثنا عن عوامل الاستقرار السياسي اشرنا بان نفس هذه العوامل تكون في حد ذاتها مصدرا لعدم الاستقرار السياسي سواء كانت عوامل داخلية او عوامل خارجية تتضافر فيما بينها لتخلق حالة من الاستقرار /عدم الاستقرار السياسي .

ويرى " عبدالله خليفة " ان هناك مجموعة من المؤشرات التي تخلق حالة من عدم الاستقرار هي(خليفة ، ١٩٩٩، ص ص ٢١١-٢١٢):

- مؤشرات الصراع الداخلي في الدولة والتي تساهم في خلق حالة من عدم الاستقرار:
  ١) عدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة .
  ٢) عدد الازمات الحكومية داخل البناء المؤسسي.
  ٣) عدد الاضرابات العامة.
  ٤) عدد الثورات التي نشبت داخل الدولة.
  ٥) عدد المظاهرات المعادية للحكومة.
  ٦) عدد عمليات التطهير التي تتم في اجهزة الدولة .
  ٧) عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في كل صور العنف الداخلي.
- مؤشرات الصراع الخارجي والتي تساهم في خلق حالة من عدم الاستقرار :
  ١) عدد المظاهرات ضد السياسة الخارجية للدولة .
  ٢) عدد مرات العقوبة السلبية التي فرضت على الدولة .
  ٣) عدد مرات الاحتجاج ضد السياسة الخارجية .
  ٤) عدد مرات العقوبات السلبية التي فرضت على الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥) عدد المرات التي تم فيها استدعاء سفراء الدولة او طرد السفراء الاجانب منها.
٦) عدد الحروب التي اشتركت فيها الدولة .
٧) عدد المرات التي تم فيها تحريك القوات العسكرية دون ان تصل الى حد نشوب الحرب.
٨) عدد المرات التي صدرت فيها تهديدات ضد الدولة .
٩) عدد المرات التي التلجأ فيها للعمل العسكري كنوع من الحل للمعضلات التي تقابل الدولة خارجيا .
١٠) عدد القتلى في الصراعات الخارجية .
١١) عدد الاتهامات التي وجهت للدولة .

ويرى " عبد الرحمن خليفة " ان كل هذه المؤشرات تقود الى نتيجتين تعدان المؤشرين الاساسين لحالة عدم الاستقرار السياسي هما(خليفة،١٩٩٩ ، ص٢١٢) :

١) التغيرات الوزارية المتوالية والسريعة
٢) التغيرات في النظام نفسه بسبب الانقلابات العسكرية.

وفي النهاية تجدر الاشارة بنا الى التوصل بان العوامل الخارجية تلعب دورا مهما في تحقيق الاستقرار السياسي من عدمه ومن هذه العوامل : التدخلات الدولية سواء كانت المباشرة او غير المباشرة في شؤون الدولة او تغيرات تحصل على الساحة الدولية مثل سباق التسلح الذي يؤدي الى وجودج حالة من عدم الاستقرار .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ـ الفصل الثاني: طبيعة النظام السياسي الاردني

المبحث الاول : الطبيعة الايكولوجية

المطلب الاول : الموقع الجغرافي للاردن

المطلب الثاني : الموارد الطبيعية

المطلب الثالث : البيئة الطبيعية ودورها في التوزع السكاني

المبحث الثاني: الطبيعة السكانية

المطلب الاول : تطور الوضع السكاني في الاردن

المطلب الثاني : التركيب العمري والنوعي للسكان

المطلب الثالث: المشاركة السكانية في النشاط الاقتصادي وقوة العمل

المبحث الثالث: الطبيعة الاجتماعية

المطلب الاول : الوحدات القرابية

المطلب الثاني : الفئات الاجتماعية

المطلب الثالث: القيم الاجتماعية

المبحث الرابع : الطبيعة الاقتصادية

المطلب الاول: الاستثمار

المطلب الثاني: محددات الاقتصاد الاردني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول: الطبيعة الايكولوجية للمجتمع الاردني

تقوم فلسفة الايكولوجية [٢]على اعتبار البشرية واحدة مع الطبيعة التي تعتبر جزء لايتجزء من اجل التطور،وهي تركز على تفاعلات البشر مع البيئة وتطويعها كما وتشمل البيئة الطبيعية والبيئة المبنية .

وهنا سنعرض وصفا لابرز الخصائص الايكولوجية التي ميزت المجتمع الاردني في علاقته مع بيئته الطبيعه التي يعيش بها .ولابد لنا من النظر الى العوامل الجغرافية والطبيعية وكيفية تأثيرها على حياة المجتمع الاردني ، اي كيف يؤثر العامل الجغرافي والطبيعي على السياسة والاقتصاد والاجتماع. ولقد قرر العديد من الدارسين بان المجتمع الاردني لايفهم من الداخل بشريا وسياسيا الا اذا ارتسمت الخطوط العريضة للاطار الطبيعي والخلفية الجغرافية (حمدان ،١٩٦٧،ص١٥-٢٦) . ويحظى الاردن بموقع جغرافي ذي اهمية استراتيجية حيث انه يعتبر جزء من المشرق العربي الذي يمثل الطريق المؤدي الى قلب العالم الذي حدده ماكندر ويعتبر ممرا مهما للطرق التي تربط اسيا و اروبا وافريقيا (بدارنة،٢٠١٢،ص٤٨).

المطلب الاول: الموقع الجغرافي للاردن

بداية نشير الى الموقع الفلكي الاردني حيث تميز الاردن بموقع استراتيجي بالنسبة للعالم والوطن العربي فهو يقع بين دائرتي عرض ٢٩ و٣٢ درجة شمالا وخطي طول ٣٤و ٣٩ درجة شرقا (بدارنة،٢٠١٢،ص٤٥) ،مما ادى الى تقسيم سطح الاردن من الناحية الطبيعية الى ثلاثة انماط مميزة وهي:الاخدود الاردني ، والاغوار، والبادية الاردنية . وهذا التنوع الطبيعي ادى الى تنوع في التضاريس مما سيؤدي حتما الى التنوع في المناخ وهذا كله سيؤدي الى تنوع في المنتجات الزراعية مما يؤدي الى تحقيق درجة معينة من الاكتفاء الذاتي. ومن خلال هذا التباين ترتب على ذلك وجود عدة مناخات في مساحة الاردن الصغيره هي:

١) مناخ الاستبس الذي يسود السفوح الجبلية المطلة على وادي الاردن.
٢) المناخ المداري الجاف في وادي لاردن (والذي يعتبر سلة الغذاء الاردني).
٣) مناخ البحر المتوسط البارد في قمم الجبال العالية في عجلون.
٤) مناخ شبه البحر المتوسط الدافىء .
٥) مناخ الاستبس الدافىء على السفوح الشرقية للمرتفعات الجبلية.

[٢]الايكولوجيا : هي علم دراسة الاحياء في مواطنها الطبيعية ولقد عرفها ارنست هايكل عام ١٨٦٩ بأنها " علاقة الاحياء بمحيطها الخارجي وهي علاقة تتسع لتشمل كل ظروف البقاء ، وقد تكون مخلوقات اخرى او جمادات اطرافاً فيها فالايكولوجيا تركز في العلاقة المتبادلة بين العناصر العضوية وغير العضوية في البيئة ويتيح مفهوم الايكولوجيا تفصيل الاعتمادية المتبادلة بين البشر والبيئة الطبيعية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦) المناخ الصحراوي الجاف في البادية الشرقية (بدارنة ، ٢٠١٢، ص٤٨) .

.اما بالنسبة للمناخ الذي يعتبر من اهم العوامل الجغرافية التي تتحكم في الحياة الاقتصادية للدولة_(صناعة وتجارة وزراعة) فهو يتحكم في نوعية وكمية المحصول، فان مناخ الأردن يعتبر مناخا معتدلا لوقوعه ضمن اقليم البحر المتوسط مع وجود ارتفاع في درجات الحرارة صيفا ويقابله انخفاض في درجات الحرارة شتاء وخاصة في مناطق تساقط الثلوج على المرتفعات الجبلية،ويتأثر مناخ الاردن بعدة عوامل منها:موقع الاردن بالنسبة لدوائر العرض وهو مايفسر تباين المناخ من عام لاخر، وكذلك موقع الاردن بالنسبة لليابس والماء حيث يتأثر الاردن بالرياح العكسية الغربية الممطرة القادمة من البحر المتوسط ، والتي تتشكل فوق المحيط الاطلسي وتسقط امطارها الشتوية على معظم انحاء الاردن.

وهذا المناخ بشكل عام يساعد على النشاط الاقتصادي والسكاني في الاردن هذا بالنسبة للمناطق الشمالية والغربية من الاردن.،كما ساعد عامل المناخ وتحديدا منه معدل سقوط الامطار الى توزع الاردن لعدد من النظم البيئية هي:

١) المنطقة شبه الصحراوية: التي تقع الى الشرق من سكة الحديد الحجازية وتقدر بمساحة ٩٠% من مساحة الاردن وتتميز بغطاء نباتي محدود جدا ويقتصر استغلالها على الرعي .
٢) المنطقة الجافة :تحد هذه المنطقة شرقا خط الحديد الحجازي ويحدها غربا المنطقة البيئية الثالثة وبنسبة ٦.٣% من مساحة البلاد وعادة ماتستغل بزراعة الشعير .
٣) المنطقة شبه الجافة :تقع هذه المنطقة بين نهر اليرموك شمالا ومادبا جنوبا والاغوار الشمالية غربا وجرش وعمان شرقا وتقدر بمساحة ١.٥% من مساحة الاردن .
٤) المنطقة شبه الرطبة وتقع هذه المنطقة حول اربد وعجلون في الشمال وحول السلط في الوسط ويتم استغلالها في الرعي وتبلغ مساحتها ١.١% من مساحة الاردن.
٥) منطقة الاغوار:تشمل منطقة وادي الاردن والاغوار الجنوبية وهي من المناطق الرئيسية في الاردن لإنتاج المحاصيل الزراعية وتمتاز بمناخها الملائم ووفرة مياه الري بالرغم من قلة مساحتها التي تقدر ب١.١% من مساحة الاردن.(حمودة واخرون ،١٩٩٤، ص ص ٥٧- ٥٩) .

وفي الاردن يبدأ موسم الامطار في تشرين اول من كل عام وينتهي في ايار من العام الذي يليه، وتتميز الامطار في الأردن بأن ليس لها معدلات ثابتة وهي متذبذبة من موسم الى اخر ،حيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قدر حجم الامطار في عام ١٩٩٩-٢٠٠٠ م ب:(٣٦٥١) اما في عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ م ب:(٩٣٠٤)(دائرة الاحصاءات العامة البيئية-الكتاب الاحصائي السنوي، ٢٠٠٨،ص٥٥)، وكان ذلك بسبب التقلبات الجوية الحاصلة مما يؤدي الى تذبذب الانتاج الزراعي من عام لاخر وذلك بسبب اعتماد الزراعة في الاردن على مياه الامطار .

حيث يبلغ نصيب الفرد في الاردن حوالي ١٦٠ م٣ سنويا بينما يبلغ حد الفقر ١٠٠٠ م٣ للفرد سنويا ويرجع ذلك الى قلة الامطار التي تسقط على الاردن سنويا حيث ان حوالي ٩١.٤% من مساحة المملكة تقع ضمن المناطق الجافة والتي يقل معدل سقوط الامطار فيها عن ٢٠٠ ملم سنويا ،وكذلك شح المياه السطحية(بدارنة،٢٠١٢،ص٦٩).

وبشكل عام فان الحكومات المتعاقبة في الأردن ركزت الى محاولة ايجاد حلول لمشكلات التصحر بحيث قامت ببناء السدود وحماية المراعي من خلال السياسات العامة التي انتهجتها .

و يعتبر الماء هو الاساس لجميع الكائنات الحية فلذلك فان التوازن بين كميات المياه المتاحة والاستخدامات المختلفة يعتبر امرا هاما لابد منه كما يعتبر موضوع ادارة المياه وتوفيرها لسد الاحتياجات المتنوعة من اكبر التحديات للحكومة العربية بعامة والاردن بخاصة في هذا الوقت بسبب زيادة الطلب على المياه في الوقت الذي تتراجع فيه كمية ونوعية المياه المتاحة للاستهلاك بسبب استنزاف الموارد الجوفية والسطحية وتعرضها للتلوث (بدارنة ،٢٠١٢، ص٦٨).

واذا كانت هذه الصورة لتوزيع المطر فان سطح الارض يؤثر في توزيع وضعية الدولة حيث يعتبر التقدم الاقتصادي في اية دولة صدى لحالة السطح بها، فهو يؤثر في توزيع السكان والنشاط البشري واستثمار الموارد لذا يقسم سطح الاردن من الناحية الطبيعية الى ثلاثة انماط مميزة تمتد طوليا من الغرب الى الشرق وهي:

١) :الاخدود الاردني(الاغوار)

هو جزء من الاخدود الافريقي الذي يمتد من سواحل موزبيق في شرق القارة الافريقية الى سواحل بحر ايجة في تركيا قاطعا ٦٥ درجة من درجات العرض ويبلغ طول الاخدود الاردني حوالي ٣٦٠كم من التقاء نهر اليرموك بنهر الاردن قرب العدسية الى خليج العقبة ،وتشكل مساحة الاخدود حوالي ٨٢٢٨كم٢ حيث يشكل ٩.٢%من مساحة المملكة الاردنية الهاشمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تقسيمه الى ثلاث وحدات هي: وادي نهر الاردن ووادي عربة وحوض البحر الميت(سريان، ٢٠١٢،ص٥٧).

٢) : المرتفعات

تمتد بين وادي الاردن والصحراء سلسلة من الجبال والهضاب التي ترتفع فوق مستوى سطح البحر حوالي ٦٠٠-١٢٠٠م وتبلغ مساحتها ٥٥٠كم٢ اي حوالي ٦-٧% من مساحة الاردن. وجبال الاردن غزيرة الامطار وتمتاز المواقع في المناطق الجبلية بانها مواقع استراتيجية محصنة (الفتلاوي،١٩٩٦،ص٦٩).

والمناطق الجبلية في الاردن كانت تزوده بالمصادر الضرورية واهمها المياه ويعتقد الجغرافيون ان المنطقة الجبلية هي الاردن الفعالة فمساحتها اقل من عشر الاردن جميعا لكنها تكاد تنتظم السكان ،بحيث ترتفع الكثافة السكانية بعامة على الرغم من تفاوتهم محليا وبشدة في الشمال وتقل بسرعة وبحدة في الجنوب لتحتكر المحافظات الشمالية السواد الاكبر(حمدان ١٩٦٧، ص ص ١٥-٢٦)، وتقسم المرتفعات الى عدة اقسام من الشمال الى الجنوب :مرتفعات عجلون،جبال البلقاء ،جبال مؤاب،جبال الشراه،الجبال الجرانيتية.مما يؤثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الاردن من حيث تركز الخدمات والفعاليات.

وتكمن اهمية المرتفعات الجبلية الاستراتيجية بالاتي (بدارنة،٢٠١٢،ص٦٤):

- انها مصدر مياه الانهار والاودية صيفا وشتاء .
- تزيد من احتمالية هطول الامطار.
- تعتبر مناطق سياحية لانها عبارة عن غابات.
- حواجز منيعة عند الحروب فهي تسمح للافراد بالملاذ اليها وتحمي الالات العسكرية في وقت الحرب.
- احتوأها على ثروة معدنية ساعدت على قيام صناعات متطورة في العاصمة عمان.

٣) : البادية الاردنية:

يختلط مفهوم البادية الاردنية بالصحراء الاردنية بحيث يسود الاعتقاد انهما مصطلحان لمفهوم واحد ويرجع هذا لان البادية الاردنية تقع ضمن اقليم الصحراء من حيث المناخ الا ان المفهوم العلمي للصحراء اعم واشمل .والعامل الاهم في تحديد هذه المنطقة هو الجفاف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بحيث تبلغ نسبة المساحة التي تغطيها الصحراء الاردنية ٨٠%(جمال،١٩٦٧ ،ص ص ١٥-٢٦)من مساحة الاردن ، والصحراء الاردنية امتداد لصحراء الجزيرة العربية في الشرق وتسير تخومها الغربية تقريبا مع امتداد الخط الحديدي الحجازي الذي يفصلها عن المناطق الجبلية (ابراهيم ، ١٩٨٧،ص ص ١٣٠-١٤٣) والمناخ الصحراوي قاسي شديد الحرارة في الصيف وشديد البرودة في الشتاء مما اثر على طبيعة المحاصيل الزراعية في تلك المنطقة (الربايعة ،١٩٧٤، ص ٨٥- ٨٦) .هذا ويمكن تقسيم البادية الى ثلاث مناطق مميزة من الجنوب الى الشمال هي :بادية حسمي،اراضي الحماد، ارض الحرة(سريان بدارنة،٢٠١٢،ص ص ٦٥-٦٦).

المطلب الثاني : الموارد الطبيعية

تعتبر الموارد الطبيعية عنصر مهم و ضروري يلعب دورا مهما في قوة المجتمع واستقراره وتطوره على الصعيدين سواء كانت شحيحة او كثيرة .

وهناك اتجاهات مختلفة تناولت تأثير الموارد الطبيعة على المجتمعات منها من رأت ان لوفرة الموارد الطبيعية دورا في مدى الانسجام المجتمعي من عدمه ووقوع الخلافات كذلك ، والحجة في هذا ان الموارد الطبيعية عندما تستطيع الدولة استخراجها وتحقيق الاستغلال الامثل لها فانها تتمكن من بناء قواعد اقتصادية قوية قادرة على تلبية حاجيات المواطنين .،اما الكتاب والفلاسفة القدامى مثل ابن خلدون فانهم قالوا ان غنى البلاد في مصادر الثروة يؤدي الى الترف الذي يشل الطاقة الحيوية لدى الافراد ويقلل من عزيمتهم مما يؤدي الى انحلال المجتمعات .

وفي هذا السياق نشير الى اهم مورد حيوي وهو المياه بحيث يعتبر الامن المائي ذا صلة وثيقة بالامن الوطني فكما يصعب فهم الامن الوطني دون الامن العسكري والاقتصادي فلا يمكننا فهم الامن الاقتصادي بمعزل عن الامن المائي والغذائي.

ولاهمية المياه في حياة البشر يقول الله تعالى في محكم كتابه :" وجعلنا من الماء كل شيء حي افلا يؤمنون " (سورة الانبياء ، الاية ٣٠). وتزداد اهمية المياه بزيادة النمو السكاني الذي يؤدي الى زيادة الضغط والطلب على هذا المورد الحيوي بحيث تسعى الدول الى توفير مصادر المياه التي تستطيع من خلالها اقامة التوازن بين حالة العرض والطلب وهو مايسمى بالامن المائي .

وتعتبر الأردن من اكثر الدول قلقا ازاء الامن المائي بحيث يعاني من مشكلة العجز المائي وذلك يعود لزيادة الطلب على المياة من جهة مقابل محدوديتها من جهة اخرى.بحيث تعتبر الموارد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المائية من اهم الموارد الطبيعية التي تدخل في جميع العمليات الانتاجية مما يؤكد على ضروريتها واهميتها سواء كان هذا المجتمع متقدم او متخلف . وتنقسم مصادر المياه بشكل عام الى مصدرين رئيسين هما :

١) المصادر التقليدية لعرض المياه : تتمثل هذه المصادر في الانهار والبحيرات بالاضافة الى مياه الابار والامطار وتعد من المصادر المتجددة للمياه.
٢) المصادر غير التقليدية لعرض المياه : وتتمثل هذه المصادر في تحلية مياه البحار والمياه المعالجة كمياه الصرف الصحي ومياه الري الزراعي.

وهناك العديد من العوامل التي تلعب دورا مهما في مدى وفرة المياه بالاردن منها الطبيعية حيث تبلغ المرتفعات الجبلية في الأردن نسبة ٨٨% من مساحته وهي جافة ومن ضمن العوامل ايضا التي تؤثر قي وفرة المياه العوامل الاقتصادية بحيث تزايد تكاليف توفير المياه واستخراجها وشرائها.

الخامات المعدنية:

تعد الخامات المعدنية من الموارد الطبيعية لأي مجتمع يهدف الى بناء القوة الاقتصادية والمكانة المهمة في السلم الدولي اذا قامت بإستثمارها في الانتاج والتصدير مما يؤدي الى دعم مكانتها الاقتصادية وبالتالي تلبية حاجياتها .والاردن ينفرد من بين دول العالم كونه متحفا جيولوجيا ومدرسة لتعليم فروع علم الجيولوجيا وثروات الأردن المعدنية ماهي الا انعكاس لجيولوجيته الفريدة التي يمتاز بها.

وتعتبر مصادر الثروة المعدنية من اهم عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي في الأردن كما يوجد به معادن وصخور صناعية اقتصادية مثل النحاس، والفوسفات والملح ،البوتاس الصخري والبازلت وغيرها . وبالتالي فان دراستها واستخراجها وتصنيعها من المهمات الكبرى التي تواجه النظام السياسي الاردني وتقوم بهذه المهمة مؤسسات رائدة ووطنية مثل سلطة المصادر الطبيعية والمجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا.

وتحتاج الكثير من ثروات الأردن المعدنية الى استكمال دراستها واستكشاف الجديد منها ، وفيما يلي بعض هذه الخامات المعدنية التي توجد بالاردن :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اليورانيوم في الأردن: يتركز اليورانيوم في الأردن في صخور العصر الطباشيري العلوي وتتطابق الى حد بعيد مع صخور وحدة الفوسفوريت والجزء السفلي من وحدة الطباشير – المارل (الصخر الزيتي).
- لصخر الزيتي في الأردن: يقول خبراء في الموارد الطبيعية ان الاستكشافات الاولية تشير الى ان الأردن سيصبح قادرا خلال العشرين عاما المقبلة الاعتماد على الغاز الطبيعي المنتج محليا لسد حاجياته مع امكانية التصدير بحسب ماورد في صحيفة " الغد" . وتعد الأردن الدولة الرابعة عالميا من حيث امتلاكها لخامات الصخر الزيتي وتسعى الأردن الى القيام بالمزيد من عمليات الحفر والدراسات والاستكشافات للمحافظة على امن التزود بالطاقة.
- الفوسفات في الاردن: يمثل الفوسفات اهم موارد الأردن المحلية وتنتشر رواسبه في الحسا ومعان و الجبال الشرقية من عمان حتى العقبة لكن مراكز استخراجه الافضل هي حقل الرصيفة، حيث تبلغ محتويات مناجمه ٧٢% من الفوسفات وقد شبه الأردن بالجسد الذي ينام على فرشة من الفوسفات ،فالفوسفات هو نفط الأردن.(الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ،ص٢٩) وتعتبر شركة الفوسفات اكبر شركة محلية منتجة توفر عمالة للاردن(الحارثي واخرون ،١٩٩٤،ص ص ٦٠-٦٣) .اما معظم الانتاج فيتم تصديره خاماً وان إنتاجه وتصديره عرضة للتذبذب من سنة الى اخرى لاسباب فنية وتسويقية .
- اما بالنسبة للبحر الميت فهو يشكل مستودعا ضخما للاملاح الكيماوية والمذابة بما يحويه من املاح الصوديم والبوتاسيم والبروم واليود والمغنيسيوم الذائبة في الماء حيث تبلغ نسبتها حوالي ٣٢% من مياهه.ويستخرج البوتاسيوم من البحر الميت بالتعدين المائي مما يسهل عملية الاستخلاص والمنافسة التجارية في السوق العالمية (التميمي ،١٩٩١،ص ص ٨-١٢). ومن المقدر ان تصبح موارد البحر الميت اعظم الموارد المعدنية اذا تم استغلالها بالطريقة المثلى (حمدان ال١٩٦٧،ص ص ٨-٢٢).
- اما البوتاس الذي يعتبر ثاني اهم الصناعات الاردنية الاساسية في مجال الاسمدة والمنظفات والزجاج والسيراميك ،ولقد اسهمت الشركة العربية للبوتاس في توفير فرص العمل (الحارثي واخرون،١٩٩٤، ص٦٤-٦٦).
- تعتبر الطاقة من مقومات المجتمعات المتحضرة والتي لايستطيع احد الاستغناء عنها كونها المحك لنواحي الحياة المختلفة (غازي الشبيكات ،ص٥)، لذا لابد من اخذها بعين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاعتبار لارتباطها بالعديد من القطاعات الانتاجية من جهة والحاجات الانسانية من جهة اخرى .

ونتيجة تسارع نمو الاقتصاد الاردني في السنوات الاخيرة ادى الى ازدياد الطلب على استهلاك الطاقة بجميع اشكالها، والاردن مازال يعتمد على النفط المستورد في انتاج الطاقة الكهربائية والوقود اللذان يزداد استهلاكهما ويزداد في المقابل عبء استيرادها على الاقتصاد الوطني ، فإذا تمت مقارنة اسعار الطاقة فأنها ترتفع في الأردن عن بقية الاقطار المجاورة وبالتالي فأنها تؤثر بصورة سلبية على القدرة التنافسية للمجتمعات الصناعية الاردنية بفعل التكاليف المضافة .

وبإيجاز العرض السابق يمكن القول ان الثروة المعدنية في الأردن تتركز في جنوبه بينما تتركز الثروة الزراعية في الشمال والوسط حيث تلاحق الامطار وتوفر المياه.

المطلب الثالث: البيئة الطبيعية ودورها في التوزع السكاني

تلعب البيئة الطبيعية سواء كانت مناخ او تضاريس او موارد دورا بارزا في مستوى كثافة السكان واتجاهات الهجرة الداخلية وانماط المعيشة السائدة .

بعد تاسيس الدولة الاردنية عام ١٩٢١تعرض المجتمع الاردني لمجموعة من التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ،اثرت على الواقع الديمغرافي من حيث حجم وتركيب وتوزيع السكان حيث بلغ عدد السكان عام٢٠٠٣ (٥٤٨٠,٠) (المشاقبة،٢٠٠٤،ص٢٨).حيث بلغ الحضر مانسبته(٧٨.٧%) والريف مانسبته (٢١.٣%)(المشاقبة ،٢٠٠٤،ص٣٠). ويبلغ عدد السكان حوالي ٥.٨٥٠.٠٠٠ مليون نسمة (ص١١،سريان بدارنة،٢٠١٢).

ومن العوامل المؤثرة في توزيع السكان العوامل الطبيعية والحضارية والثروة المعدنية والصناعية وتعتبر المؤشرات الطبيعية سالفة الذكر من العوامل المؤثرة في توزيع السكان ولكنها لاتنفرد بذلك ، ومن المعروف ان نمط توزع السكان يؤثر في وحدتها الداخلية وعلاقاتها الخارجية ويترتب عليها نتائج عسكرية وسياسية واقتصادية تلعب دورا بارزا في قوة الدولة . حيث بلغت الكثافة السكانية في اقليم الوسط عام ٢٠٠٨ لكل كم٢ (٩٨٧.٨) وبإقليم الشمال (١٤٢١) وبإقليم الجنوب(١٢٤,٣) (دائرة الاحصاءات العامة:الكتاب الاحصائي السنوي الاردني لعام ٢٠٠٨،ص١١)

والملاحظ ان هناك اختلال في انتشار معدلات الكثافة السكانية في الأردن وهذا يرجع الى طبيعته الجغرافية والهجرات الوافدة اليه سواء كانت الهجرات الخارجية التي تأتيه من البلدان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاخرى او الداخلية بين اقاليمه نفسها والسبب في ذلك يعود الى توافر فرص افضل من حيث التعليم والصحة والبنى التحتية واساليب المعيشة والعمل .

والنتيجة المتوقعة في الغالب للتمركز السكاني غير المتوازن على الاقاليم للدولة ان يؤدي ذلك الى تفاوت في التمثيل السياسي والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والبنى التحتية والفرص الاجتماعية والاقتصادية ....الخ.

بحيث تصبح الاقاليم ذات الكثافة السكانية العالية محط الانظار لدى الحكومة وربما تقوم باهمال الاقاليم الاخرى ذات الكثافة السكانية المنخفضة فيولد ذلك الشعور بالحرمان الذي من شأنه خلق حالة من عدم الرضا السياسي عن النظام السياسي والحكومة وتكون التوترات اكثر هذا من ناحية ومن ناحية اخرى تكون المناطق المكتظة بالسكان (المدن والمخيمات)، التي غالبا ماتكون احياؤها فقيرة وظروفها معقدة ومستوى الحياة متدني ذات استعداداً للانفجار والعمل السياسي المضاد (اسعيد،١٩٨٣،ص ٩٤-٩).

وهذه الفجوة في التوزيعات السكانية بين اقاليم المحافظات لم تكن غائبة عن اذهان المسؤولين وقامت الحكومة بوضع خطط تنموية هدفت الى التقليل من الاختلالات والفجوات بين المحافظات منذ الخطة الخمسية الاولى لعام ١٩٧٦-١٩٨٠.

ولازال الأردن يعاني من سوء التوزيع الجغرافي للسكان حيث يتفاوت هذا التوزيع بين المحافظات بشكل واضح .وقد احتلت العاصمة عمان المركز الاول من حجم السكان حيث يقطنها ٤٠.٥ من اجمالي عددهم ويليها محافظة اربد وتستوعب حوالي الربع من السكان ٢٥% ثم تليها الزرقاء ١٥.٥% فقط من حجم السكان الكلي في المناطق الجنوبية والشرقية (الفتلاوي،١٩٩٦،ص ٧٦).

وقد فسر عدد من الباحثين اسباب اشتداد كثافة السكان وانتشارهم في الجزء الشمالي والشمالي الشرقي والشمالي الغربي من الأردن بانتشار النشاطات الزراعية والصناعية والمدن التجارية ، وكذلك عزو قلة انتشار الكثافة السكانية في المناطق الصحراوية الشرقية والجنوبية الى خصائص البادية التي يقل فيها الامطار وتترتفع درجات الحرارة وتتدنى مستوى الخدمات. لذلك تقل الكثافة السكانية كلما اتجهنا من الغرب الى الشرق ومن الشمال الى الجنوب بما يتناسب مع انسياب كميات الامطار(الغزوي،١٩٧١.ص ٤١-٤٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : الطبيعة السكانية للمجتمع الاردني

تلعب الخصائص السكانية دورا مهما في مجالات التنمية والاستقرار والتوازن وعلى النظام السياسي ان يتفاعل مع هذه التركيبة السكانية بما يضمن له الاستمرار والتأييد بغض النظر عن مستوى الكثافة السكانية . وتعد المسألة السكانية من اهم التحديات التي تواجه العالم في يومنا هذا فاستمرار الزيادة السكانية في دول العالم تفرض عليها اعباء اضافية على كافة المستويات وخاصة البنى التحتية والخدمات والمرافق العامة كما انها تنذر بمخاطر الامن الغذائي ولاسيما في الدول التي تعاني من اختال في معادلات السكان للموارد الانتاجية والزراعية وكذلك فان سوء استخدام الموارد الانتاجية في بعض دول العالم يعيق تحقيق نمو اقتصادي يتناسب مع معدلات النمو السكاني وتختلف هذه المشكلة من دولة لاخرى نتيجة لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تميز المجتمع الاردني بنمو حجمه سكانيا بسرعة كبيرة منذ نشأة امارة شرق الاردن حيث احتل المرتبة التاسعة بين دول العالم من حيث النمو السكاني في اواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات (الربايعة و حمود،١٩٩١،ص١٩).

المطلب الاول: تطور الوضع السكاني في الاردن

قدر عدد سكان الاردن في عام ١٩٢١ بحوالي ٢٥٠ الف نسمة (صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية،١٩٨٥،ص٦٠) ولم تكن انذاك مسوحات رسمية منظمة للسكان وكانت العملية تقتصر على التقديرات المبنية على الملاحظات الغير دقيقة فاذا تم النظر الى تقديرات حصلت في نفس العام قام بها كل من "فردريك بيك" و"الميجر سمرست" قدروا عدد سكان الاردن بحوالي ٢٣٠ الف نسمة (الموسى ١٩٨٩،ص١٣٥). اما في عام ١٩٢٨ فقد قدر عدد سكان الاردن بحوالي (٣٧٥-٤٠٠) الف نسمة(صندوق الامم المتحدة،١٩٨٥ ،ص٦) وفي عام ١٩٤٧ قدر بحوالي (٤٠٠) الف نسمة(سمحة،١٩٩٤،ص٧٣-٨٤). ويظهر الاختلاف الكبير في التقديرات السابقة لعدم دقة التقديرات من جهة ومن جهة اخرى فان جزءا كبيرا من السكان في تلك الاوقات كان يرتحل من المنطقة الى الاماكن المجاورة صوب فلسطين والشام والعراق او الجزيرة العربية ،بالمقابل فان الاردن قد استقبلت سكانا من هذه المناطق (السعيدين ،٢٠٠٦، ص٧٩).

وحسب دائرة الاحصاءات العامة فان عدد سكان المملكة حسب المحافظة والجنس في نهاية ٢٠١٣ من الاناث بلغت (٣١٦٤٠٠) الف نسمة ومن الذكور(٣٣٦٦٠٠٠) الف نسمه اي ماهو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجموعه (٦٥٣٠.٠٠٠)(دائرة الاحصاءات العامة،ص٥). والحقيقة تدلل على ان المعدل المتزايد للسكان الاردنين هو عبارة عن محصلة لعوامل عديدة شأنه في هذا شأن سائر الانظمة لذلك يمكن تناول نمو حجم السكان في ضوء معدلات النمو الطبيعي ثم الهجرات الوافدة الى الاردن

أ) الزيادة الطبيعية للسكان : يعرف معدل الزيادة الطبيعية للسكان على انه الفرق بين عدد المواليد الاحياء وبين عدد الوفيات مقسوما على عدد سكان البلد عند منتصف السنة وذلك لكل الف نسمة من السكان (السعيدين ،٢٠٠٦،ص٨١)، ويرجع ارتفاع معدل النمو الطبيعي الى العديد من العوامل منها: ارتفاع معدل الخصوبة وانخفاض معدل الوفيات وتحسن مستوى توقع الحياة.

وتعتبر الخصوبة البشرية ظاهرة ديمغرافية ذات تأثير كبير في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية فالسكان هم الوعاء والحاضنة التي تحوي التنمية فهم اداتها وصناعها ، ونحن عندما نكون بصدد الحديث عن دولة كالأردن تسعى لرفع معدلات التنمية بأنواعها المختلفة ومقابل هذا هناك معدلات خصوبة مرتفعة عند مقارنتها بالنسب والمقاييس العالمية حينئذ تعتبر الخصوبة عامل قوي في التأثير على الوضع المستقبلي للسكان والتنمية والاستقرار في الاردن.

يمثل ارتفاع معدلات الخصوبة احد معالم الواقع السكاني في الاردن حيث تعتبر المرأة الاردنية من اكثر نساء العالم خصوبة واكثرهن تكرارا لعملية الانجاب خلال قدرتها على ذلك وبعكس الولادات الوفيات فقد شهد الاردن انخفاضا مستمرا في معدل الوفيات (الفتلاوي،١٩٩٦، ص٨١-٨٢). وجاءت هذه النتيجة بفعل تحسن الظروف المعيشية والصحية للسكان ولقد لعب التحسن في المستويات الاقتصادية والمعيشية والغذائية للسكان والمستوى الصحي والعناية الطبية ولاسيما بصحة الام والطفل والقضاء على كثير من الامراض الوبائية بفعل الاساليب الوقائية والعلاجية والتوسع في المرافق والخدمات الصحية والمستشفيات والعيادات والانفاق المتزايد على هذه الخدمات دورا في الانخفاض السريع لمعدل الوفيات وارتفاع مستوى توقع الحياة مما ادى الى زيادة النمو الطبيعي في حجم السكان(الريابعة،١٩٨٨،ص٧٤)، ولكي تتمكن الاردن من الاستمرار في تناقص نسبة الوفيات عليها ان تحرز المزيد من التطور والتقدم في المجالات الاجتماعية والاقتصادية مما يؤثر على معيشة الفرد.

ب) معدلا ت صافي الهجرة : لا تعتبر الزيادة الطبيعية وحدها هي المؤثر الوحيد على نمو السكان في الاردن وانما هناك عوامل اخرى لعبت دورا والتي منها الهجرات سواء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت الوافدة او المغادرة والداخلية او الخارجية .ومن هنا تعتبر الهجرة عامل مهم لتفهم حجم وطبيعة واتجاهات الحركة السكانية والظواهر الاجتماعية والحضارية مما يؤثر على النظام القائم. وقد لعبت العوامل الاقتصادية والخدماتية والموقع الجغرافي والظروف السياسية والتاريخية دورا مهما في الهجرة الى الاردن بحيث كان ومازال مسرحا للهجرات النشطة الداخلية والخارجية .

١) الهجرات الخارجية

ولقد شهد الاردن العديد من الهجرات الوافدة الية من الخارج فمنذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر جاءت هجرة الشراكسة والشيشان والارمن وتبعتها دفعات اخرى عقب الثورة البلشفية عام ١٩١٧ وكذلك هاجر الى الاردن الفلسطينيين والسوريين ثم جاءت الجماعات التي قدمت الى الاردن مع قدوم الامير عبدالله بن الحسين في رحلته من المدينة المنورة الى معان الى سوريا عام ١٩٢٠ لمؤازرة الامير فيصل في صراعه ضد المحتل الفرنسي. وبعد ذلك هجرة الدروز من حوران الى الاردن عام ١٩٢٧ ولجوء ثوار فلسطين الى الاردن في اعقاب ثورة عام ١٩٣٦ ،ثم استقرار النجديين اللذين عملوا في استيراد السمن من بلادهم ومقايضته بالحبوب التي تنتجها الامارة.(الفتلاوي،١٩٩٦،ص٨٢-٨٣)، وهذه الهجرات ساهمت في نمو سكان الاردن وتنوع اصولهم وانتعشت التجارة واصبحت تشكل مصدرا للاقتصاد الاردني وعجلت في نمو عمان وتطويرها عمرانيا (الربايعة وحمودة ، ١٩٩١،ص١١-١٥).

ثم جاءت النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨ وشردت عشرات الالاف من سكان فلسطين واقاموا في عدد من المخيمات في عمان والزرقاء واربد (ريفبيه،١٩٨٢،ص١٨) ولم تكن هذه الهجرة على الاخص محض زيادة كمية بل كانت زيادة على مستوى القدرات العلمية والفنية والادارية بين السكان الا انه رافق هذه الهجرة ضغوط كبيرة على القدرات والتسهيلات الاقتصادية والخدمية للاردن(حمارنة،١٩٨٥ ،ص ص ١٠٦-١٢٠) .

وبعد حرب حزيران عام ١٩٦٧ جاء الى الاردن افواجاً جديدة من اللاجئين الفلسطينيين واستمرت تيارات الهجرة لغاية عام ١٩٨٨ فكان الاردن هو الملاذ والمنجى لمعظم هؤلاء المهاجرين قسرا من ديارهم (الربايعة وحمودة،١٩٩١،ص١٨) . ويختلف وضع اللاجئين الفلسطينيين في الاردن عن باقي مناطق الشتات فقد تم تحديد الحقوق والواجبات المدنية لجميع الاردنيين بمن فيهم من الفلسطينيين واللاجئيين الفلسطينين وكان ذلك في ٢٠/كانون الاول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

/١٩٤٩ ، ومع ان الحكومة الاردنية منعت استعمال كلمة لاجيء في تقاريرها السياسية الا ان اللاجئين استمروا في امتلاكهم لبطاقات التموين الصادرة عن الاونروا(جرار ،١٩٩٧، ص٤).

ثم جاءت في منتصف السبعينيات هجرات عمالة وافدة عربية واجنبية اثروا على معدلات الاستخدام والبطالة والاسعار والاجور وتغير انماط الاستهلاك وتراجع الانتاجية في بعض القطاعات ودخول انماط سلوكية غير مألوفة .

ثم جاءت الحرب الاهلية اللبنانية عام ١٩٧٤ باعداد من الوافدين اللبنانين . ومن ثم حرب الخليج في عام ١٩٩١ حيث استقبل الاردن حوالي(٣٦٠) الف شخص قدموا اليه جراء حرب الخليج الثانية مماساهم في زيادة السكان بحوالي (١٠%) دخل اغلبهم الاردن عام ١٩٩١ بينما دخل(٢٩) الف خلال الاشهر الثمانية الاولى من عام (الرشواني، ١٩٩٩،ص٧٩)

وكان لهذه التدفقات انعكاسات على الاقتصاد الاردني منها تسريع التضخم ونمو سريع في حركة البناء وانتقال مؤسسات وشركات ورؤوس الاموال الى الاردن (ريفية ،١٩٨٢، ص١٩) ،ثم جاءت الهجرات في العصر الحديث نتيجة لما هو مدعو بالربيع العربي واسهمت في دخول اعداد كبيرة من المهاجرين الى الاردن من السوريين والعراقيين واليمنين وغيرهم.

ويقابل هذه الهجرات الوافدة الهجرات المغادرة من الاردنيين للعمل في الخارج وبالاخص في الاقطار الخليجية والولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول الاجنبية . فلقد اعتمد الاردن سياسة الباب المفتوح امام الشباب والقوى العاملة منذ مطلع الستينيات بحيث عادت هذه السياسة على الاردن بمجموعة من المكاسب ابرزها التخفيف من حدة البطالة ، والتحويلات المالية للعاملين ومردوداتها على الاهل والتخفيض من مستويات العجز التجاري.

٢) **الهجرات الداخلية**:

حيث تلعب الهجرة الداخلية دورا في تحديد نمط التوزيع الجغرافي للسكان في الاردن من حيث تزايد عدد سكان العاصمة والمدن الرئيسية وتراجع سكان الارياف والبادية فمنذ بداية تأسيس المملكة الاردنية الهاشمية اخذت بعض المدن تنموا نموا مضطردا بسبب الهجرة اليها من الريف والبادية ويعود ذلك الى تركز الخدمات والبنى التحتية ومؤسسات الدولة بالمدن اكثر من الريف والبوادي (العفيف و صالح والزبون، ٢٠١٣م،ص٢٦٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : التركيب العمري والنوعي للسكان

اولا: التركيب العمري للسكان

يقصد به التوزيع النسبي للسكان(ذكورا واناثا) بين الفئات العمرية المختلفة ويعد من اهم العوامل الديمغرافية التي تدل على قوة السكان الانتاجية من الناحية الاقتصادية والعسكرية والنفسية (بدارنة، ٢٠١٢،ص١١٨).

ويقسم السكان حسب فئاتهم العمرية الى مايلي:(بدارنة،٢٠١٢،ص١١٩) :

١) فئة صغار السن (١٥سنة) : هذه الفئة هي فئة غير منتجة تشكل عبئا ثقيلا على الحكومة والاسرة والمرافق الاخرى وتقدر نسبة هذه الفئة في الاردن عام ٢٠٠٨ ب(٣٧.٣%) (دائرة الاحصاءات العامة ، ٢٠٠٨، ص٤) .
٢) فئة الشباب(١٥-٦٤ سنة) : وهي الفئة القادرة على الكسب والقيام باعباء التنمية وحماية مكتسباتها ولها دور هام في احتياطي قوة الدولة في مجال الخدمة في القوات المسلحة وتنمية قدرات الوطن الاقتصادية وتقدر نسبة هذه الفئة في الاردن عام ٢٠٠٨ ب(٥٩,٤%) (دائرة الاحصاءات العامة،٢٠٠٨،ص٤).
٣) فئة كبار السن (من ٦٥ سنة فما فوق): بلغت هذه النسبة في الاردن لعام ٢٠٠٨ ب(٣.٣%) (دائرة الاحصاءات العامة،٢٠٠٨،ص٤).

تشير الاحصاءات الى ان المجتمع الاردني هو مجتمع فتي تتركز نسبة كبيرة من سكانه في فئات الاعمار الصغيرة مما يطبعه بصفة الشباب والفتوة فلقد بلغت نسبة صغار السن (مادون١٥) عاما في عام ٢٠٠٨ مانسبته ٣٧.٣% من مجمل السكان . مما يترتب عليه ارتفاع في عبء الاعالة السكانية الى ٦٩ فرد خارج سن العمل لكل ١٠٠ فرد في سن العمل (العفيف واخرون ،٢٠١٣،ص٢٦٦).

واذا تناولنا العلاقة مابين التركيبة العمرية في المجتمع الأردني والاستقرار فانها تقود الى حالة من عدم الاستقرار لما تتصف به تلك الفئة العمرية الغالبة في المجتمع الأردني من خصائص في ثقافاتها وسلوكها ،اذ انها غالبا ماترفض الاوضاع القائمة والقيود وتكون على استعداد دائم لتوجيه النقد والأتهام سواء كان لغيرهم او للنظام ، ويعبرون عن ذلك باتجاههم الى وسائل العنف منها التظاهر وتوزيع المنشورات والاضرابات وغيرهم من المظاهر التي تمكنهم من تأكيد ذاتهم واثارة القلق والاضطراب ، هذا اذ لم يتوجهوالى اسقاط النظام وسيطر هذا الامر على تفكيرهم (معوض ، ١٩٨٣، ص ص ١٣١ -١٤٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن النظام الاردني سعى جاهدا الى احتواء هذه الفئة الشبابية من خلال العديد من البرامج والاساليب سواء كانت تثقيفية كالتعليم ومحاولة نشر الوعي والاحترام للرموز والقيادات او تربوية غالبا ماتتبلور في الاسرة التي تحث ابنائها على الالتزام وعدم الوقوع في المسائلة الامنية والسياسية او اساليب قسرية لمواجهة اي افعال تخل بالاستقرار وترتب العقوبات على المخالفين وتردعهم وكذلك فقد فتحت ابواب العمل والتعليم والهجرة على مصراعيه دون اي قيود حتى ولو كانت على حساب التضخم في الجهاز الحكومي.

ومن اهم الانجازات التي قدمتها الحكومة الاردنية هي استحداث وزارة خاصة للشباب وهذا نابع من اقتناعها بان الشباب هم احد اهم العناصر المؤثرة في قوة الدولة وهم جزء من منظومة الامن الوطني الاردني فيجب ان ترعاهم وتخلق لديهم الوعي والولاء والانتماء للدولة الاردنية ونظامها السياسي .

ثانيا: التركيب النوعي للسكان

هو بنية السكان حسب النوع او الجنس اي توزيع السكان حسب الذكور والاناث. ونتناول التركيب النوعي هنا لما له من تاثير على قوة الدولة او ضعفها حسب نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة من جهة ونسبة التعليم بين صفوف النساء من جهة اخرى وهذا ماسنسقطه على المجتمع الاردني ونرى كيف كان الدور النوعي للسكان في استقرار النظام من عدمه.

وهنا سيتم تناول ابرز المواضيع في هذا المجال وهو واقع المرأة الاردنية في المجتمع الاردني ودورها في ظاهرة الاستقرار السياسي . وعند الحديث عن واقع المرأة الاردنية وكيف اثرت على الاستقرار السياسي والاجتماعي نجد ان المرأة الاردنية غالبا مارتبط موقعها ودورها بالمفاهيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع الاردني (جلال الدين ، ١٩٨٤،ص ص ٧-٣٥).

وبالنسبة لتعليم المرأة فهو امر مختلف بين الفئات الاجتماعية ففي الوقت الذي ينظر فيه الى عدم جدوى تعليم المرأة في مجتمع البادية وبعض مناطق الريف تأخذ الفتاة في المدينة حظها من مقاعد الدراسة وفي كل الاحوال تظل المرأة محكومة بالسياقات الاجتماعية والثقافية السائدة . وهي لصالح الرجل بالغالب (التل،١٩٨٥، ص ص ٥٢-٥٣).الا انه مع تطور الكيان السياسي والقيم التي صاحبته في عهد الاستقلال شهد الاردن تطورا في حقل تعليم البنات خاصة مع ظهور فكرة التعليم الالزامي (التل، ١٩٨٥،ص ٥٣-٥٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحول واقع التعليم للمراة فقد اظهرت الارقام الرسمية تمتع الأردن باعلى مستويات تعليم للاناث في دول المنطقة والشرق الاوسط وانخفضت نسبة الامية بين النساء من ٦٨% عام ١٩٦١ الى ١٠.١% عام ٢٠١٣(السائح، ٢٠١٣،ص٣٩).

اما بالنسبة لمشاركة المراة الاردنية في سوق العمل فلقد كانت النساء الاردنيات يتخذن اعمال المنزل وما يتبعه من اعمال اخرى كالزراعة وتربية المواشي مهنة لهن واستمر الامر كذلك حتى مطلع الخمسينيات عندما ادخلت الدولة التعليم العام وجعلته الزاميا للجميع بحيث دخلت المرأة المدارس وبدأت تشارك بالاعمال الاخرى خارج المنزل عندها اخذت المرأة دورها في القوة العاملة واخذت الاسرة الاردنية بتغير نمط حياتها واصبحت المرأة تلعب دورا في التوازن الاقتصادي والاجتماعي (الفتلاوي،١٩٩٦ص٩٧-٩٨).

ولقد حصلت المرأة الاردنية على حق الترشيح والانتخاب في العام ١٩٧٤ ترشحت ١٢ امرأة في انتخابات العام ١٩٨٩ ولم تفز اية امرأة وترشحت ٣ نساء في انتخابات ١٩٩٣ تمكنت واحدة بالفوز بالانتخابات عن طريق مقعد الشركس والشيشان وفي عام ١٩٩٦ قامت النساء الاردنيات بالمطالبة بقانون انتخابي اردني جديد من خلال مذكرة تقدمن بها ونتج عنها تخصيص حصة نسائية بنسبة ٢٠% (ابو شيخة،٢٠٠٤، ص٢٩٣).

ولتفعيل دور المرأة في الاستقرار السياسي لابد من التركيز على مواطنة المرأة بما تتضمن هذه المواطنة من حقوق وواجبات ،حيث كان هناك تكاملا بين خطة عمل الاستقرار السياسي و الاستراتيجية الوطنية للمرأة المحدثة التي اعدتها اللجنة بالتنسيق مع مختلف الهيئات والتنظيمات النسائية في جميع محافظات المملكة لدعم مشاركة المراة في الحياة العامة كما ونوعا وتغير الصورة المجتمعية لادوار وقدرات المراة بمشاركة الرجال والنساء معا والعمل على تعزيز قدرات المراة القيادية (ابراهيم،٢٠٠٧، ص ٤٧٠-٤٧٢).

هذا وقد نص الدستور الاردني على مساواة المرأة بالرجل وخاصة على حقها في العمل وصدرت خلال السنوات الاخيرة كثيرا من التشريعات التي تحمي حقوق المرأة العاملة منها الاعتراف بحقها باجازة الامومة ومساواتها في شروط الترقي والعمل(ابو الهنا ،٢٠٠٨، ص٦١-٦٢).

وعد تشجيع المرأة ضروري للاستفادة من طاقاتها وابداعاتها ، حيث لابد من فتح الطريق امامها لتمارس دورها في الانتخابات المحلية والوطنية ، لذلك يجب ازالة العوائق والعقبات التي تقف في طريق تقدمها وتطورها ولقد عدل قانون الانتخاب الجديد بحيث تم زيادة النسب المئوية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للكوتا المخصصة للنساء في مجلس النواب لتصل ١٢ نائباً من اصل ١٢٠ اي مانسبته ١٠% وهي ضعف النسبة التي كانت قائمة في الانتخابات الماضية (العلان،٢٠١٢، ص١٧٢)

المطلب الثالث : المشاركة السكانية في النشاط الاقتصادي وقوة العمل

يمكن تقسيم السكان في الاردن الى فئتين من الناحية الاقتصادية ،هما: السكان العاملون (المنتجون) والسكان غير العاملين (المعالين) ، ويعبر عن العلاقة بين هاتين الفئتين بنسبة مساهمة السكان في العمل التي تعرف (بمعدل المساهمة في القوى العاملة) وتساوي عدد السكان النشطين اقتصاديا منسوبا الى العدد الاجمالي للسكان (الربايعة و حمودة ،١٩٩١،ص٤٢) .

وسكان الاردن اقل من دول العالم مساهمة في القوى العاملة،اذ لم تتجاوز فئة العاملين ثلث السكان حيث بلغت نسبة الناشطين اقتصاديا عام ٢٠٠٣ (٣٩%) اما غير الناشطين اقتصاديا (٦١%)(جريدة الرأي،تم نشرها في تاريخ ٢٠١٣/١/١٣ يوم الاحد).

ويعزى السبب في انخفاض معدل المساهمة في قوة العمل في الاردن الى ارتفاع نسبة صغار السن الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة وكبار السن الذين تزيد اعمارهم عن(٦٥) سنة الى اجمالي عدد السكان وانخفاض معدل مساهمة المرأة الاردنية العاملة اذ بلغت عدد النساء اللواتي يشاركن في العمل ممن اعمارهم ١٥ سنة فأكثر (٧٦٨١) ويقابلها عدد الذكور الذي بلغ (٣٨٢٤٣) (دائرة الاحصاءات العامة ، ٢٠١٢،ص٦٤).

وهجرة القوى العاملة الى الخارج التي بدات مع بداية الخمسينات .كما استوعب سوق العمل الاردني منذ اواسط السبعينات عمالة وافدة نتيجة لازدياد هجرة القوى العاملة الاردنية الى دول الخليج وتزايد الفرص التنموية في الاردن بفضل تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج وكذلك المساعدات المالية من الخارج وخصوصا الدول النفطية.

ان المعطيات الاحصائية المتوفرة لدينا لاتعطي معلومات شاملة عن عدد العمال وتوزعهم حسب العمل بالاضافة الى غياب المعلومات الضرورية عن العمالة والقوة العاملة الا انه يمكن حصر التجمعات العمالية الاكثر اهمية في البلاد موزعة على المواقع التالية:(حوراني، ١٩٧٨،ص١٥٩-١٦٠):

١) الصناعة :كان ابرز تجمع عمالي في مؤسسة واحدة في مصنع للتبغ البريطاني الذي كان يوظف ٢٥٠ عاملا في بداية الاربعينيات وكان التجمع العمالي الرئيسي الثاني متركزا في استخراج الفوسفات وفي الشونة كان معمل لصناعة الطوب والكرتون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت هناك مجموعات عمالية مبعثرة في صناعة الخمور والمرطبات وفي الطاحن والصناعات الغذائية وعشرات اخرى من العمال يعملون في صناعة النسيج والصابون وعصر الزيتون.

٢) ورش الصيانة والتصليح: مع ازدياد استيراد السيارات والاجهزة الالية ازداد عدد الكراجات والورش ونمى عدد العاملين فيها ابان الحرب العالمية الثانية.

٣) عمال المؤسسات الحرفية والخدمية والتجارية:كانت غالبية المؤسسات الحرفية تتضمن عددا قليلا من العمال .

٤) عمال المعسكرات البريطانية : ازداد عدد العاملين في خدمة المعسكرات والتجمعات البريطانية وخاصة ابان الحرب الثانية ، فنشأت مجمعات كبيرة للجيش البريطاني في عمان والمفرق والزرقاء وغيرها وكانت هذه المجمعات بحاجة الى العمال المهرة في مختلف المهن.

٥) عمال الانشاءات وشق الطرق ومد انابيب البترول: وظفت مشاريع الانتداب البريطاني اعداد كبيرة من العمال في اعمال غيردائمة-مؤقتة- كبناء المساكن والمنشات وشق الطرق وغيرها من قبيل هذه الاعمال.

٦) عمال النقل والمواصلات: وكان ابرز مواقع تجمع عمال المواصلات في محطات سكة الحديد والمطارات بالإضافة إلى السواقين المأجورين .

٧) عمال البناء وصناعة مواد البناء :فكان لابد من ازدياد اعداد العاملين في البناء نتيجة لازدياد بناء المساكن والمتاجر واتساع مرافق الدولة.

وهنا لابد لنا من الحديث عن موضوع مهم يمس الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي الا وهو موضوع البطالة. التي لايخلو منها مجتمع من المجتمعات ، غير ان ازدياد معدلاتها ، تثير التوتر وعدم الرضا بين فئات العاطلين عن العمل واسرهم وتساعد على انتشار العنف واللجوء الى الحركات المتطرفة وزيادة نسبة الجريمة فيه، مما يهدد الامن الاجتماعي ويخل بالتوازن ويؤثر تأثيرا سلبيا على الاستقرار الاجتماعي والسياسي(محافظة،١٩٩٢، ص ٧-١٦ ، ٧٣).

فلقد بلغ معدل البطالة في عام٢٠٠٤مانسبته ١٢.٥% وفي عام ٢٠١٢ مانسبته ١٢.٢%(

دائرة الاحصاءات العامة،٢٠١٢،ص د) .وتأتي الزيادة في معدلات البطالة من عدة عوامل منها: تراجع معدلات النمو الاقتصادي ، وصعود معدل النمو الطبيعي للسكان ، وانخفاض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طلب اسواق العمل في الخليج ، وعودة اعداد كبيرة من الاردنين العاملين في الخارج ، وتزايد العمالة الوافدة ومزاحمتها للعمالة الاردنية ، وعدم المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي والتدريبي ومتطلبات سوق العمل كما وكيفا ، وزيادة نسبة مشاركة المراة في القوى العاملة ، وغياب المعلومات المنتظمة بشأن عرض العمالة وحجم الطلب عليها وطبيعته.

وهذه النسب بالبطالة تمس الاستقرار فهي تمس فئة الشباب بالاخص وتؤدي الى وقوع المشاكل والاضطرابات ، وافتعال الازمات السياسية ،وزيادة نسب الجريمة مما من شأنه ان يلخق اذى واضرارا بالنظام السياسي القائم . وهذه المشكلة تجعل الشباب يعيشون ازمات منها النفسية والاجتماعية والاقتصادية مما يولد احباطا حيث تفقد هذه الفئة شعورها بالامن حينها تتحول البطالة من مشكلة شخصية الى مشكلة عامة تثير الاضطراب ، فيصبح المجتمع يتسائل ماهو السبب الذي يؤدي الى عجز النظام عن توفير فرص العمل ؟ وبالاخص تثور هذه المشكلة عندما تظهر الشكوك حول عدالة توزيع النظام للوظائف.

وقد حاولت الحكومة الاردنية التصدي لهذه المشاكل من خلال تحفيز الاقتصاد ، وخلق فرص عمل في القطاع الحكومي حتى ولو كان على حساب تضخم الجهاز الحكومي وتبني منهج سياسة الباب المفتوح في هجرة العمالة الاردنية نحو الخارج. وسوف يتم الحديث عن هذا الموضوع بالتفصيل في مبحث التركيبة الاقتصادية للمجتمع الاردني (الفتلاوي، ١٩٩٦، ص١٠٧). الا ان هذه المشكلة وتزداد بشكل مضطرد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: الطبيعة الاجتماعية للمجتمع الاردني

لعلم الاجتماع طبيعة خاصة وقد جاءت هذه الخصوصية نتيجة لتعدد وتنوع المجتمعات فهذه المجتمعات مختلفة في انماطها واهدافها ومهمة علم الاجتماع هنا هي محاولة تلخيص تجربة الجميع ومعرفة المعاناة عند من يعاني والظروف التي كانت وراء ماحصل من تطور وتغير ، والمشاكل التي تتفاقم وتختفي (خزاعلة،١٩٩٩،ص٩). وانني كباحث هنا سأتحدث عن اهم الوحدات والفئات الاجتماعية المنظمة والتي تشمل المجتمع وكذلك عن ابرز القيم وكيف اثرت على تركيبة السكان في الاردن ومدى تأثيرها على الاستقرار في الاردن.

المطلب الاول : الوحدات القرابية

يقصد بها الوحدات الاجتماعية التي تربط بين اعضائها روابط الدم والمصاهرة والنسب (الربايعة وحمودة ،١٩٩١،ص٤٩). وتشير الدراسات الى ان الانسان في كل زمان ومكان ينتمي الى وحدتين اجتماعيتين على الاقل وهما: الاسرة والمجتمع المحلي.والاسرة هي اول وحدة اجتماعية تحيط بالطفل منذ اليوم الاول لولادته.اما المجتمع المحلي فهو اكبر جماعة من الاشخاص الذين يعيشون معا ويتصل بعضهم ببعض شخصيا، اي وجها لوجه (خيري، ١٩٨٥، ص٧).

ونورد الوحدات القرابية لما لها من دور مهم في تاريخ المجتمعات العربية وخصوصا حالة الدراسة الاردن حيث لعبت الوحدات القرابية ادورا سياسية متعددة الابعاد، اذ كانت القبيلة تشكل الجماعة المرجعية للشخص فهو يمثل ويتمثل نظامها وان خرج عوقب باسقاط عضويته حفاظا على النظام واستمراريته وفي مثل هذا النظام لم يكن يعرف الفرد بشخصيته وانما بانتمائه القبلي (عثمان، ١٩٨٣،ص١١٨).

أ) الاسرة:

الاسرة كما عرفها مصطفى الخشاب : "هي الجماعة الانسانية التنظيمية المكلفة بواجب استقرار وتطور المجتمع (http://ar.wikipedia.org/wiki). كما عرفها ميردوك- هي جماعة اجتماعية تتميز بمكان اقامة مشترك وتعاون اقتصادي ووظيفة تكاثرية ويوجد بين اثنين من اعضائها على الاقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع وتتكون الاسرة على الاقل من ذكر بالغ وانثى بالغة وطفل سواء أكان من نسلها او عن طريق التبني .وهناك العديد من المعايير التي تصنف الاسر على بنائها بشكل عام منها الحجم (نووية التي تشكل ٨٠%من الاسر الاردنية ،ممتدة)(خمش،١٩٩٣، ص ص٤٨-٦٧)والنسب والسكن والسلطة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وترتب على وجود هذه الاسر في المجتمع الاردني انماط من العلاقات الاجتماعية سواء كان في داخلها او اتجاه المجتمع، ويلاحظ ان الاسر الاردنية اصابها تغير في حجمها ونمط العلاقات الاجتماعية اوفي وظائفها. فمثلا لو نظرنا الى حجم الاسر الاردنية فان هناك زيادة مضطردة خصوصا في حجم الاسرة الريفية التي تشير الى ارتفاع معدل النمو السكاني الناتجة عن تحسن مستوى الرعاية الصحية وارتفاع معدل الخصوبة والاعتبارات الاجتماعية خصوصا .فالريفيون لديهم ميل تقليدي نحو الزواج المبكر والاكثار من النسل فغالبا مايسعى الريفي لزيادة عدد افراد اسرته ليوفر الطاقة البشرية اللازمة للعمل الزراعي .

اما من حيث التحول في العلاقات الاجتماعية فان سلطة الابوية للاب اصبحت اخف مما كانت عليه في السابق ، ولم يعد الاب يفرض ارائه وهذا التحول كان ناتجا في جزء كبير منه عن التغير في النشاط الاقتصادي وانتشار التعليم . وتجدر الاشارة الى ان هناك سمات تقليدية مازالت الاسر الاردنية تتمسك بها منها التماسك الاسري وتبادل الزيارات والهدايا الداخلي والعديد من انماط العلاقات الاجتماعية الاخرى .

الا ان الاسرة اتسمت قديما بكل الوظائف المرتبطة بالحياة واختلفت وتطورت وظائف الاسرة نتيجة لتطور العصور حيث اثرت في تلك الوظائف وكيفية ووسائل القيام بها . الا ان الهدف من تلك الوظائف لم يختلف بالرغم من التطورات الحاصلة والتي تتمثل على العموم من تكوين شخصية متزنة انفعاليا قادرة على التكيف مع متطلبات الحياة الاجتماعية ومن هذه الوظائف الوظيفة الثقافية والدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فتعتبر الاسرة هي اللبنة الاولى لتكوين الفرد وتنشئته وتكوين افكاره اتجاه النظام .

ب) العشيرة:

وهي احدى اهم الوحدات الاجتماعية المنتشرة في المجتمع الاردني وتعتبر بانها امتداد للاسرة وتقوم بدور متمم لدورها وهي تتكون من مجموعة من الافراد والاسر الذين يلتقون في اطار الجد العاشر ومن هنا جاءت التسمية ، وهناك من يرى بان تسمية العشيرة جاءت من المحبة والعشرة . وتتكون العشيرة من عدد من الوحدات الاصغر هي (العفيف و اخرون ،٢٠١٣،ص٢٤٦) :

١) الربع: وهم الافراد الذين يلتقون في اطار الجد الرابع
٢) الفخذ: وهم الافراد الذين يلتقون في اطار الجد الخامس
٣) الحمولة : وهم الافراد الذين يلتقون في اطار الجد السابع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتمثل اهم وظائف العشيرة في حماية افرادها وتعزيز فرص التعاون والتضامن وتنظيم انشطتهم

ت) القبيلة :

تأتي القبيلة على رأس التنظيم الأجتماعي في المجتمع القبلي ويعتبرها المفكرون والباحثون الاجتماعيون أم التنظيم الاجتماعي في هذه النماذج من المجتمعات واساسه.

وهي جماعة متحدة تعيش في منطقة معينة وغالبا ماتختلف القبيلة عن القبائل الاخرى في طريقة عيشها . وليس لزاما ان جميع افراد القبيلة من ام واحدة او اب واحد ولكنهم يعتقدون بوجود جد مشترك قام بتأسيس هذه القبيلة وهذا الجد ذو شخصية اسطورية (حماد، ١٩٨٧، ص٦٥).

وقبيل تأسيس امارة شرقي الاردن كان التنظيم القبلي هو السائد وارتبط هذا التنظيم بنمطي المعيشة البدوي والقروي ، ولم تكن هناك حكومة مركزية مما كان له الاثر في تمتع القبائل والعشائر باستقلالية في ادارتها لشؤونها وساعدها على ذلك اكتفاؤها الذاتي بما تنتجه من غذاء وحاجيات اخرى لتغطية متطلبات افرادها . وكانت هذه الجماعات تدخل في علاقات فيما بينها اشبه ماتكون بالتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية وهذه التحالفات اثرت على الاستقرار والامن تأثيرا ايجابيا في الغالب . الا انه في بعض الاوقات كانت المنازعات تقع بين تلك القبائل اما لاسباب اقتصادية او قيمية (الفتلاوي،١٩٩٦،ص١١٠).

ويعيش افراد القبيلة الواحدة على ارض مشتركة يتكلمون لغة واحدة ويطبقون انماط ثقافية مشتركة ،ويمثل القبيلة رئيس يحترمه الجميع يشاركه مجلس رسمي يضم رؤساء العشائر ان وجدت . ولقد كان من اهم وظائف القبيلة في المجتمع الاردني تنظيم شؤون الدفاع عن نفسها في حالة الخطر ولكن نسبيا تراجعت قوتها لصالح الجماعات الجديدة المهنية والسياسية والاجهزة الحكومية المختلفة التي شكلت على اسس ادارية حديثة والدستور الاردني وغيرها، ولكنها في الهيئات ذات التمثيل تحتفظ بدورها الفعال والمؤثر .

لقد كان لنمط الحياة البدوية التي استمر تأثيرها لسنين طويلة دورا في تشكيل العلاقات الاجتماعية والخصائص الثقافية للاردنين مما جعل علاقات القرابة في الاردن هي علاقات الاسرة الابوية التي تتسم بالسيطرة والاهمية والنفوذ الى حد كبير للاب ، ولاتزال الحمولة هي التي ينتمي اليها الاردني ويعتز بها (ابو جابر،١٩٧٩،ص٣٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : الفئات الاجتماعية

يستخدم تعبير الفئات الاجتماعية ليستدل به على مجموعات سكانية تجمع فيما بينها روابط خاصة مما يضفي عليها التضامن الداخلي بين اعضاءها وتجعلهم مهيئين للسلوك الجماعي طبقا لهذه الروابط وهم يسعون من خلال هذا التضامن الى تحقيق مصالح خاصة لهذه الفئة او الجماعة . والفئات الاجتماعية بهذا المعنى تتعدد في المجتمع الاردني ولكن ما يعتمد منها يقوم على اختيار عدد محدد وهو الذي يكون تهيؤه لسلوك جماعي ذو صلة بعلاقات القوة سواء كانت اتجاه النظام السياسي واجهزته او باتجاه الفئات الاجتماعية الاخرى (الفتلاوي،١٩٩٦، ص١١٤).

والتركيبة الاجتماعية داخل الدولة الواحدة تلعب دورا في وحدة المجتمع وترابطه واستقراره السياسي من عدمه فإذا كانت الدولة تعاني من تنافر في هذه التركيبة أدى ذلك إلى مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية وربما تؤدي إلى حروب أهلية وحركات انفصالية خصوصا إذا كانت هذه الجماعات لا تشعر بالانتماء إلى مجتمع سياسي واحد ولكن إذا تمكنت الدولة من تحقيق التوازن بين هذه الفئات الاجتماعية وصهرها دل ذلك على قوة النظام وصلاحيته وإمكانيته في الاستمرار .

والواقع في الأردن انه يتميز بتركيبة اجتماعية مستقرة نسبيا حتى أن اليونسكو في استفتائها الذي أجرته عام ١٩٥١ أوضحت انه ليس هناك أقليات تحتاج لقانون حماية أو قانون خاص في الأردن بحيث يتمتع الأفراد في الأردن بمساواة في الحقوق والواجبات بمقتضى الدساتير والقوانين الأردنية منذ عام ١٩٢٨(ابو دية،١٩٨٣، ص٦٤). وهذه تعتبر نقطة قوة في الأردن التي استطاعت صهر هذه التركيبة وتجنب الصراعات القوية وبناء الحصن المنيع ضد اي اعتداءات خارجية.مما جعل تلك الفئات تتوأم مع المجتمع والدولة وتندمج في اطارها.

وفي المجتمع الأردني ابرز المعايير التي يمكن لنا التحدث عنها في هذا الاتجاه الدين والأصول الاثنية ونمط المعيشة فهي التي يتمايز الافراد بها ويشكلون بمقتضاها الفئات الاجتماعية .

أ) الدين:

بلغ عدد سكان الاردن لعام ٢٠٠٨(٥.٨٥٠.٠) (دائرة الاحصاءات العامة ، ٢٠٠٨،ص٦) معظم الاردنين هم من العرب المنحدرين من القبائل المختلفة التي هاجرت الى المنطقة على مر السنين وهنا يقسم الاردنين الى قسمين: (الفتلاوي،١٩٩٦،ص١١٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١) الفئة الاكثر وهم المسلمون السنيون يشكلون مانسبته ٩٤% من مجموع السكان.
والمجتمع الاردني الغالبية العظمى من سكانه مسلمون وهذا يؤثر على تعزيز الاستقرار السياسي ايجابا لما يضعه هذا المذهب من ضوابط عديدة على الخروج على الحاكم تحديدا بحيث يكون امرا مرفوضا تماما (ابن تيمة،١٩٨٨، ص٩-٢٢)
٢) الباقون ٦% معظمهم من المسيحيين وهناك اعداد بسيطة من السكان الذين ينتمون الى ديانات اخرى مثل الدروز والبهائيين .

وينتمي سكان الاردن الى ثقافة واحدة هي الثقافة العربية الاسلامية يتوحدون من خلالها ضد اي اعتداءات او تهديدات خارجية ، فعلى الرغم من التنوع الديني الموجود الا انه لم يمنع اعضاء تلك الاديان من التماثل الثقافي والاجتماعي مع الخصائص الاردنية السائدة(الربايعة، وحمودة،١٩٩١،ص٧٥).فالمسيحيون في الاردن يرجع اغلبهم في اصولهم الى القبائل العربية ماقبل الاسلام .

وقد استمرت العلاقة الرائعة بين أبناء الديانتين الإسلامية والمسيحية انطلاقا من مبادئ المسلمين في التعايش ومن تواضع المسيحين بنفس المبدأ مما أدى للحمة إنسانية وطنية تعزز وتوطد بين أبناء البلد الواحد ليكون قويا عزيزا أمام أعدائه . اذ قلما ظهرت بينهم خلافات حادة. ومن بعض صور التعايش بين المسلمين والمسيحيون في الأردن مثلا في الكرك يقومون بدعوة سنوية للمسلمين على طعام الإفطار في شهر رمضان كما وان مسيحي السلط يحترمون الصيام ومازال معظمهم يصوم رمضان حتى الآن وفي منطقة العبدلي التي تقع في شرق عمان يتواجد فيها أهم مساجد المدينة وكنائسها وهذا يدل على التعايش بين المسلمين والمسيحيون فهناك يقع مسجد الملك الشهيد عبدالله المؤسس والى مقابله كنيسة الأقباط والى جانبها بطريركية الأقباط الأرثوذكس " المحكمة الكنائسية".

واكبر الطوائف المسيحية في الاردن هي الطائفة الارثوذكسية ويوجد طائفة الروم الكاثوليك التي يرأسها بطريك انطاكية وطائفة اللاتين التي تخضع لبطريك اللاتين في القدس والطائفة البرتستنتية والارمنية الارثوذكسية .والمسيحيون لهم مجالس دينية خاصة بهم تنظر في امور الاحوال الشخصية كالزواج والطلاق والارث فهم لهم الحرية في ممارسة طقوسهم بما لايخل بالنظام العام (ابو جابر، ١٩٧٩،ص٣٥).

وفي هذا يوضح عبدالله نقرش بان المسيحيون لاينظرون لانفسهم كأقلية وان كانت بعض القوانين تتعامل معهم على هذا الاساس فهم على ارض الواقع مواطنون اصليون في الدولة ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن تبقى مسألة التمثيل هي اساس التميز فالطائفة المسيحية تخشى من طغيان الاغلبية المسلمة وبالتالي لاتستطيع ان تضمن حقها في حالة عدم مشاركتها في السلطة ، وفي واقع الامر فان النظام السياسي الاردني يتعامل مع الطائفة المسيحية باهتمام كما ويحافظ على استحقاقهم النسبي في النفوذ والسلطة السياسية (نقرش،١٩٩٥، ص ص ١٤٩٧-١٥٤٠).

ب) الاصول الاثنية:

يتميز البناء الاجتماعي في الأردن بتعدد الفئات والشرائح المتعددة بتعدد الخلفيات والأصول الاجتماعية والثقافية والدينية وينتمي معظم سكان الأردن إلى الثقافة العربية الإسلامية الواحدة . وتركيبة البناء الاجتماعي للمجتمع الأردني تشير إلى انه يضم اعداد سكانية تنتمي إلى أصول أخرى كالشركس والشيشان والأكراد والتركمان والأرمن وغيرهم ،إلا أن هذه الفئات توحدت واندمجت مع أبناء المجتمع الأردني في اللغة والثقافة والتاريخ وغيرها .

وفي هذا يقول العبادي بانه نتيجة لغربة المجتمعات الاثنية بان الانسان يحب ان يبرز احسن ماعنده امام الاخرين ليبدو ذو مكانة ومنزلة بينهم وكذلك فان هذه الجماعات قد ابدت افضل ماعندها من عادات وتقاليد وطمسوا على اسوء ماعندهم وذلك كان تجنبا لاي احتقار اجتماعي ، وفي هذا اصبح التراث الاردني مجموعة من احسن مالدى هذه الجماعات من عادات وتقاليد(الفتلاوي،١٩٩٦،ص١١٨).

وفي الأردن أكثر ما يمكننا الحديث عنه بالمجموعات الاثنية هم الشراكسة و الشيشان. وكما ذكرنا سابقا عن التركيبة الأردنية التي تتكون الغالبية العظمى منها من المسلمين والمسيحيين ، وهذا الحال نفسه عند الشيشان والشركس اللذين تتشكل غالبيتهم من المسلمين والمسيحين ، هذا كله بالمحصلة اثر على الاندماج الاجتماعي للشركس والشيشان في إطار المجتمع الأردني مع احتفاظهم بجزء من ثقافتهم الفرعية.

ولقد تم إحضار الشراكسة الى الاردن على يد السلطان العثماني عبد الحميد في اواخر القرن التاسع عشرعلى غرار الاضطهاد الروسي من اجل مساعدته في مواجهة الغارات ضد العثمانيين وعند مجيء الملك عبدالله طلب منه الشركس الحماية .وبعد ذلك استطاع الشركس تشكيل قوة الشرطة التي مكنت الحكومة من بسط سيطرتها على جميع المناطق في امارة شرق الاردن ، وقد ساهم الشراكسة في عملية صنع القرار فهم يمتلكون العديد من المهارات الادارية والقيادية (السعيدين، ٢٠٠٦،ص ص ٨١-٨٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الأردن أصبح الشيشان والشركس جزء لايتجزء من البناء الاجتماعي والتاريخي للمنطقة العربية. وفيما يتعلق بالاندماج الثقافي والسياسي والاجتماعي لهم في المجتمع الأردني ، فقد ساهمت في ذلك التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية مع تأسيس الدولة الأردنية التي تزامنت تقريبا مع هجرات الشيشان والشركس وغيرهم إلى المنطقة.

والخلاصة تدل على ان الشيشان والشركس استطاعوا الاندماج في المجتمع الأردني مع ثقافته وعاداته وتقاليده وتولي العديد منهم مناصب سياسية عليا في الدولة على الصعيدين المدني والعسكري وكذلك الحال في قانون المجالس الانتخابية الذي جعل لهم مقاعد خاصة " الكوتا " لضمان تمثيلهم في المجلس النيابي والتشريعي . وتتضح صور الاندماج الاجتماعي الثقافي من خلال تعزيز روابط المصاهرة والنسب مع الأردنيين من أصول أردنية وغيرهم من الاردنين حيث ان سمة التزاوج والنسب بين أبناء تلك الفئات ساهمت باختلاط الثقافات وتعزيز الاندماج الاجتماعي الثقافي بينهم.

وحالة الشركس والشيشان هو حالة الفئات الأخرى بحيث أن الأردنيين متساويين أمام القانون لافرق بينهم ولديهم جميع الامتيازات والحقوق والواجبات.ولم يسجل تاريخ الأردن اية حوادث مهما كانت بسيطة من شأنها ان تؤثر على تضامن هذه الفئات الاجتماعية وتماسكها كوحدة اجتماعية واحدة.

ث) نمط المعيشة :

نمط المعيشة أو ما يعرف أحيانا بنمط الحياة هو البيئة التي يختارها الإنسان ليعيش فيها وكيف يتعامل مع هذه البيئة ،هذا ويعتبر نمط المعيشة انعكاسا لصورة الفرد وقيمته الذاتية ،وكذلك يتضمن نمط المعيشة مجموعة من العادات والتقاليد والأعراف تمثل حياة فئة اجتماعية معينة وتميزها عن بقية الفئات الاجتماعية.

وبناءً على هذا يقسم سكان الأردن الى ثلاث فئات اجتماعية هم سكان المدن والريف والبادية على النحو التالي:

١) سكان المدن:

المدينة هي مستوطنة حضرية ذات كثافة سكانية كبيرة ولها اهمية معينة تميزها عن المستوطنات الاخرى . كما ويختلف تعريف المدينة من وجهة نظر لاخرى ومن مكان لاخر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اعتبرت مدن شرق الأردن منذ تأسيسها عام ١٩٢١ اقرب الى القرية منها الى المدينة حيث كانت تلك المدن تنقسم مثل القرى الى الحارات التي تسكنها العشائر او الحمائل وكانت تعرف هذه الحارات باسم العشيرة التي تقطنها ،ولم تكن الا مدينة السلط ابرز المدن الاردنية انذاك حيث بلغ عدد سكانها حوالي ٢٠ الف نسمة (عثمان ،١٩٨٦، ص ص ١٥٣-١٧٧).

اما عمان المدينة الاكبر حاليا فقد بلغ عدد سكانها في عام ١٩٢٢ حوالي ٣٤٠٠ نسمة ولم تتمثل اهمية المدن الاردنية ومنها عمان في نموها السكاني فحسب وانما كذلك في دورها الاقتصادي والتجاري والسياسي....الخ (الحوراني ،١٩٧٨ ، ص٢٧).

حيث تزايدت اهمية عمان كونها اصبحت مركزا للخدمات والنشاطات الادارية والاقتصادية والتجارية وكان لها الموقع الافضل في البنى التحتية وخدمات المواصلات وتركزت فيها الاستثمارات والشركات والبنوك وحظيت بالعدد الاكبر من العاملين والمهنين والحرفين .

وفي عهد الامارة بقيت حواضر المدن قرى كبيرة لم يحصل تزايد في عدد سكانها باستثناء عمان المدينة الوحيدة التي ازداد عدد سكانها اضعاف ماكانت عليه في السابق وذلك يرجع الى الهجرات اليها سواء كانت الهجرات الداخلية من المدن والقرى او الهجرات الخارجية من الاقطار العربية وغيرها.

اما الطفرة التي حدثت للمدن الاردنية وسكانها جائت بعد عام ١٩٤٨ نتيجة لزدياد الهجرة اليها وبالاخص الهجرة الفلسطينية بسبب الاعتداء الصهيوني على الاراضي الفلسطينية وتشريد العدد الكبير من اهلها وهنا يمكننا تصنيف فئات الفلسطينين التي جائت الى الأردن لفئتين:

- الشريحة البرجوازية من المتعلمين واصحاب الثروات ورؤوس الاموال .
- الفئة الثانية هم في الغالب قرويون يحملون قيم القرى وهم اكثر الفئات التي تضررت من النكبة الفلسطينية جراء فقدانهم كل ماملكو .

وتكرر هذا المشهد في الهجرة الفلسطينية عام ١٩٦٧،ولا بد من الاشارة ان الفلسطينين مارسو دورا مهما في المدن الاردنية وبالاخص عمان سواء كانت في مجال الاقتصاد او التجارة او غيرها (التل، ١٩٨٥، ص٤٧-٤٨).

ولابد من ذكر ان المستوى المعيشي الذي يتمتع به سكان المدن مرتفع قياسا مع سكان الريف والبادية ،حيث يحصل سكان المدن في الأردن حسبما تشير الإحصائيات على غالبية الدخل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القومي وبموجب معيار الدخل فان سكان الأردن يقسمون الى ثلاثة شرائح اجتماعية وهي (الفتلاوي،١٩٩٦، ص١٢٥):

- فئة الاغنياء ويتركز معظمهم في المدن.
- والفئة المتوسطة الدخل ويتركز معطمها في المدن.
- فئة الفقراء ويتركز معظمها في الريف والبادية.

٢) سكان الريف:

يقصد بسكان الريف اولئك الذين يعيشون في القرى وغالبا ما يمتهنون الفلاحة . ولقد كان سكان الريف في الأردن يشكلون غالبية سكانه وكانت نسبتهم في عهد الامارة حوالي ٨٥% ،والقرى الاردنية لا تختلف في خصائصها العامة عن القرى العربية ، ويتميز الريفيون في الأردن من انحدارهم من اصول بدوية لذلك تتداخل وتتمازج الكثير من العادات والتقاليد بينهم (محافظة ، ١٩٩٠، ص١٩).

تقوم البنية الاجتماعية في القرى على العائلة او الحمولة . والقرابة في الحمولة مبنية على روابط الدم مع وجود الاحترام الكامل لرئيس العائلة وكبار السن. وفي كل قرية يوجد مختار مهمته ان يكون حلقة التواصل بين سكان القرية والحكومة المحلية . وغالبا ماكانت تتوقف قوته على الاحوال الاقتصادية . كما وكانت تقاس قيمة الطبقات الاجتماعية في قرى الاردن بالارتباط بالارض بعض الشيء(مهنا، ١٩٨٩،ص٨٥).

وكانت لمعظم القرى الاردنية مجلس قروي يتألف في الغالب من خمسة اشخاص فأكثر يختارون من القرى وغالبا من العائلات الكبيرة وكبار مالكي الارض، وكان يعد هذا المجلس ممثلا للقرية جميعها امام الحكومة المحلية وهو المسؤول عن وضع الخطط التنموية وهذه المجالس تتلقى اعانة سنوية من الحكام المحليين توزع هذه الاعانات على مجالات التطوير القروية بموافقة من الحكام المحليين في مناطقهم.

ويتوقع المرء ان تشتغل الغالبية العظمى من سكان الريف الاردني في الاعمال الزراعية ولكن الدراسات الحديثة للريف الاردني اثبتت ان غالبية السكان الريفيين في الأردن يعملون في مهن اخرى غير الزراعة مثل التجارة واعمال البناء والخدمات والوظائف الحكومية (harris,١٩٥٨, p ٦٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنظر لظروف البيئة الاردنية فقد اثر في موقع القرى عوامل منها: الماء والتربة والامن. فالماء يلعب دورا مهما في استقرار الافراد فكانو يبحثون عن مناطق يتوافر فيها المياه ،وكذلك التربة الخصبة التي تساعدهم في الزراعة كي ينتجو مايحتاجون اليه ولقد تمكن سكان الريف في بداية الخمسينيات من تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي حتى انهم صدروا فائض ما ينتجون. ولقد حاولت الحكومة الاردنية جاهدة توفير البنى التحتية للنهوض بالريف الاردني من جميع النواحي الا ان مستوى الخدمات مازال ادنى من مستوى الخدمات في المدن .

٣) سكان البادية:

هم سكان البادية الاردنية ، تسود البداوة كنمط معيشي خاص بهم يقوم في الاساس على تربية المواشي والرعي والترحال تلائما مع البيئة التي يعيشون بها وهي البيئة الصحراوية (بركات،١٩٨٦،ص ٦٦) وينقسم سكان البادية من حيث نمط المعيشة السائد لديهم الى رعاة الغنم ورعاة الابل.

وتنتشر على الاراضي الاردنية عدد من القبائل والعشائر بحيث اختلفت الفترات الزمنية التي جاءت بها هذه القبائل الا انها جميعا تشترك بانها جاءت من شبه الجزيرة العربية ومن الحجاز بالذات على فترات متباعدة ولم تكن تستقر في منطقة معينة فمرة هي في الاراضي الاردنية ومرة في الاراضي السورية ومرة في العراقية واخرى في الحجازية ، لكنها اصبحت جميعا وعلى الارض الاردنية تدعي الانتساب لهذه الارض ويعدون انفسهم اردنيين اصليين (الربايعة، ١٩٧٤، ص ٦١-٦٢).وتنتشر على الاراضي الاردنية عدد من القبائل والعشائر التي ساهمت في تاريخ المنطقة واثرت في حياتها الاجتماعية والسياسية منها:

الجدول (١) : القبائل الاردنية

المنطقة	القبائل والعشائر البدوية
عمان	بني صخر
البلقاء	العدوان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معان	الحويطات
بدو الشمال	بني خالد،المساعيد، السرحان، السردية،العيسى
بدو الوسط	بني صخر،الشرارات،السلايطة
بدو الجنوب	الحويطات،بني عطية،الحجايا،الصويت

مصدر الجدول: (الربايعة و حمودة ،١٩٩١،ص٧١).

وتلعب القبائل البدوية تاثيرا في النظام السياسي الاردني ولا يقتصر امر التاثير على القبائل القاطنة في الصحراء كما كان في الماضي بل يشاركها وبدور كبير الذين يقطنون المدن بفكرهم العشائري وما ينعكس معه من سلوكيات وانماط اجتماعية. ولقد حرصت الاسرة الهاشمية على كسب ولاء هذه القبائل لضمان السيطرة الهاشمية و استقرار الاردن، وانشأ مجلس للعشائر عرف باسم مجلس شيوخ العشائر عام ١٩٧٦ وعين الامير محمد رئيسا له للاهتمام بشؤون البدو وربطهم بالحكومة (محمود، ١٩٩٩، ص٦٢-٦٣).وهناك مجموعة من القيم التي تميزت بها القبائل الاردنية (الربايعة و حمودة ،١٩٩١،ص٨٥):

- قيم العصبية: هي قيم عبرت عن التضامن والتماسك الداخلي تجاه تحديات الصحراء وتشمل قيمة العصبية قيم الافتخار بالنسب ونصرة القريب والمساواة بين افراد القبيلة واحترام الاهل...الخ.
- قيم الفروسية :تتصل هذه القيم بمهمة تامين المعيشة والدفاع عن النفس في غياب سلطة اعلى وتشمل قيمة الفروسية قيم الشجاعة والبسالة والكبرياء والرجولة.
- قيم الكرم والضيافة : هي من القيم البارزة التي يتمسك بها البدو وتضم هذه القيمة مجموعة من القيم الاخرى كحماية المستجير .
- قيم الحرية الفردية: يوصف البدوي بنزعته نحو الحرية الفردية والتمسك بكلمة الشرف والامانة والصدق والتعالي عن الاستخدام عند الاخرين.
- قيم المعيشة: كالبساطة والفطرة وتحمل الصعوبات والخشونة والصبر وصفاء النفس والصراحة.

المطلب الثالث :القيم والتنشئة الاجتماعية

اولا: القيم الاجتماعية

القيم :هي الشيء الذي يتصوره الفرد والجماعة على انه مرغوب فيه او مرغوب عنه (الربايعة وحمودة ،١٩٩١، ص ٨٣-٨٤)، ولا يخلو اي مجتمع من المجتمعات الانسانية من قيم ومعايير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اجتماعية تدفع سلوك افراده نحو اتجاه معين وتشكل التراث الثقافي فيه والمجتمع الاردني شأنه شأن سائر تلك المجتمعات ، تسوده قيم سواء على مستوى الفرد ام على مستوى الجماعة وسواء كانت قيم ايجابية ام سلبية .وتعتبر البيئة الطبيعة المؤثر الاول في تشكيل مضامين القيم في المجتمع الاردني الا انها لاتنفرد بذلك فلقد كانت الى جانبها العديد من المؤثرات الاجتماعية والثقافية وقيم الدم والقرابة التي تربط السكان بالمجتمع الاردني (الفتلاوي،١٩٩٦،ص١٤٢) .

ويوجد في المجتمع الاردني نمطان من القيم احدهما تقليدي وثانيهما حديث ،اما التقليدي غالبا مايتمثل بقيم الثأر والعصبية للجماعة واكرام الضيف والتمسك بالارض واحترام الوالدين ، والحديث مرتبط بقيم الربح المادي والتنافس والتعليم وغيرها من الامور الحديثة .والملاحظ على هذه الانواع من القيم انه على الرغم من تراجع القيم التقليدية الا ان بعضها مازال قويا ويمارسه الناس على نطاق واسع مثل الكرم واحترام الوالدين ،وكذلك فان القيم الحديثة لم تستقر استقرارا نهائيا .وكلا النمطين يعيشان في المجتمع سوياً (الربايعة وحمودة،١٩٩١، ص ص ٨٤، ٨٥).

ويمكن تصنيف القيم في المجتمع الاردني بحسب نمط المعيشة في البيئات الاجتماعية التي يتألف منها . ونعني بهذا التصنيف ان هنالك قيمة اجتماعية تنتشر في بعض البيئات الاجتماعية اكثر من انتشارها في بيئات اجتماعية اخرى ولان البيئات الاجتماعية التي يتألف منها المجتمع الاردني هي ثلاث : بدوية وريفية وحضرية فيكون لدينا ثلاثة انماط من القيم وهي : القيم البدوية والقيم الريفية والقيم الحضرية.

- القيم البدوية: وهي قيم مستمدة من تفاعل البدو مع بيئتهم ومنتشرة لديهم اكثر من البيئات الاجتماعية الاخرى منها قيم الفروسية والشجاعة والرجولة وقيم البساطة والخشونة لديهم والتضامن والتماسك الداخلي والكرم والنجدة للمستغيث.
- القيم الريفية : وهي قيم مستمدة من حياة الريفين وتفاعلهم مع بيئتهم ومنها :القيم العائلية والشرف والعفة والحشمة والنسب وقيم الارض وهي قمة القمم لدى اهل الريف .
- القيم الحضرية: وهي القيم المستمدة من طبيعة الحياة الحضرية والمرتبطة بطبيعة المعيشة عند اهل المدن. وهذه القيم عادة ماتقسم الى قيم خاصة بطبقة الاغنياء مثل الربح المادي ، الرفاهية والتحديث والصراع وغيرها .وقيم خاصة بطبقة الفقراء وتشمل قيم العلاقات العائلية والصبر وغيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبشكل عام فأن المجتمع الاردني تسوده قيم بغض النظر عن التقسيمات الاجتماعية مثل الكرم والشرف والحشمة وغيرها.

التغير الاجتماعي:

فيما يتعلق بالمجتمع الاردني فشأنه كشأن سائر المجتمعات فقد تعرض للعديد من عمليات التغير الاجتماعي منذ تأسيس الدولة حتى الان ولصعوبة حصرها سنكتفي بيبيان بعض النماذج :

١) تغير في طبيعة المجتمع والعلاقات بين القوى الاجتماعية : حيث تغيرت العلاقات التي كانت قائمة بين القوى الاجتماعية خلال الحكم العثماني من حالة الصراع الى حالة الاندماج والانسجام بعد حكم الامير عبدالله الاول .
٢) تغير في طبيعة التكوين السكاني: تضاعف عدد السكان وحدثت تغيرات في التوزيع السكاني وظهرت المراكز الحضرية.
٣) تغير في بنية الاسرة: من حيث الحجم ونمط العلاقات والوظائف الاجتماعية والنشاط الاقتصادي .
٤) تغير في وضع المرأة : منها المساواة مع الرجل في مختلف المجالات ، واصبحت المرأة قادرة على الحصول على التعليم افضل من قبل ، والمشاركة في القوى العاملة .
٥) تغير في مجال التعليم : ازدادت اعداد المدارس والجامعات والمعاهد وزيادة المنتظمين في الدراسة .
٦) تغير في النظام القيمي : على الرغم من حرص المجتمع الاردني في المحافظة على قيمه المتوارثة الا ان التحولات والتغيرات العامة اصابت المجتمع و احدثت تغير واضح على النظام القيمي مثل النظرة الى تعليم المرأة .

ثانيا: التنشئة الاجتماعية والسياسية

يقصد بها العملية التي يتعلم الانسان من خلالها ويتمثل بها خلال حياته وتدخل في بناء شخصيته بواسطة وتاثير وسائط اجتماعية ومن خلال خبراته الخاصة التي يتكيف من خلالها مع البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها (عيسى ،١٩٨٣،ص٩٥) ، وتهدف هذه العملية الى تهيئة الفرد اجتماعيا وسياسيا لكي تقوم بدوره في النظام الاجتماعي .

وتلعب عملية التنشئة دورا في الاستقرار السياسي من عدمه بحيث تؤدي الى حالة من عدم الاستقرار السياسي في الحالات التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اذا كان تعارض في انماط التنشئة السائدة بين الابنية السياسية الجديدة.
- اذا حدث اختلاف في نمط تنشئة الجماهير عن نمط تنشئة الصفوة.
- اذا كان هناك اختلاف في انماط التنشئة بين الاجيال.

وتبدأ عملية التنشئة منذ الطفولة فما يتعلمه الطفل في سن مبكرة يصعب تغيره عند الكبر(فيصل،ص٢٣-٣٩) ولقد اهتمت الاسر الاردنية اهتماما بالغا في تربية الطفل والعناية به من جميع النواحي والاسرة هي اول وحدة اجتماعية تستقبل الطفل وهي التي تتحمل المسؤولية الاولى في تعليم الفرد. وما يتعلمه الفرد يؤثر عليه بشكل كبير في مرحلة الرشد (الربايعة وحمودة،١٩٩١، ٥٣-٥٤). لكن الاسرة لم تعد هي المؤسسة الوحيدة التي تعنى بتعليم الطفل وتدريبه بل شاركتها في ذلك العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية منها المدرسة او الجامعة او المسجد او الحزب...الخ.

المبحث الرابع : الطبيعة الاقتصادية للمجتمع الاردني

تمثل الحياة الاقتصادية جزء لا يتجزء من اي نظام في العالم فهو عنصر هام للتمكن الدولة من تلبية حاجات الافراد المادية والسلع والخدمات .والمدارس الاقتصادية كافة لاتختلف جميعها حول وجود دور للدولة تلعبه في الحياة الاقتصادية ،مؤكدة على ان المطروح على الساحة هو حجم ومدى الدور الامثل الذي يمكن ان تلعبه الدولة في الاقتصادات المختلفة (كنعان و الوزني ،١٩٩٦،ص٣٢١).

"وتعتبر الفعالية الاقتصادية عاملا حيويا في تقرير الحياة الاجتماعية والسياسية وتحديد مستوى القدرة على معالجة المتطلبات الضرورية للناس وتوزيع الموارد عليهم وتأثير ذلك على التوازن الاجتماعي وتشكيل الاتجاهات والمواقف ازاء النظام وشرعيته" (الفتلاوي،١٩٩٦،ص١٥١).

تشمل دراسة النظام الاقتصادي دراسة للمؤسسات والعلاقات الاجتماعية والتنظيمات المحددة لطريقة استخدام المجتمع لموارده الاقتصادية. وفي هذا تذهب المدرسة الماركسية الى ان الاقتصاد وراء كل سياسة على المسرح الدولي (مقداد ،٢٠٠١،ص١-٢).ولقد ادرك الملك عبدالله الثاني بن الحسين ان المجتمع القوي والنهضة الشاملة لاتقوم الا على اساس تتحد وتتكامل فيه الطاقات في كافة المجالات . فالسياسة تتأثر بالاقتصاد والعكس صحيح . ومن هنا هدف جلالته الى محاولة وضع برنامج شامل متكامل يهدف الى تحسين الاوضاع الاقتصادية.

الا انه سيتم تناول الوضع الاقتصادي في الاردن من خلال العناوين التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول: الاستثمار

يعتبر الاستثمار ركيزة اساسية لدعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية ويعتمد الاستثمار في اي دولة على مدى توفر الاستقرار الذي يحفز الاستثمار، وتسعى كافة الدول الى تحسين بيئاتها الاستثمارية وتقديم الحوافز لجذب المزيد من الاستثمارات . والاردن كغيره من دول العالم ركز على عملية الاستثمار بعتبارها من اهم مكونات الناتج المحلي الاجمالي وكان ذلك في جزء منه بصياغة القوانين التي من شأنها ان تحفز عملية الاستثمار(قطيشات واخرون،٢٠٠٤،ص١٣٥-١٣٦). ويمكن تصنيف الاستثمار حسب مصدر رأس المال في المشاريع الاستثمارية الى نوعين (السعيدين،٢٠٠٦،ص٦٤):

أ) الاستثمار المحلي: وهو الاستثمار الذي يمول برأس مال من مصادر محلية سواء كانت من القطاع العام او القطاع الخاص ويدار من قبل مستثمرين محلين يحملون جنسية البلد نفسه الذي قام به الاستثمار ويعتمد هذا النوع من الاستثمار على المدخرات الوطنية.

ب) الاستثمار الاجنبي:" وهو الاستثمار الناشيء من خارج الحدود نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية وشتى الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة بهدف جني الارباح وتعظيم المنافع الحقيقية" وينقسم هذا النوع من الاستثمار الى استثمار اجنبي مباشر واستثمار اجنبي غير مباشر.

وتجدر الاشارة الى ان هناك مجموعة من العوامل الحضارية والدينية والثقافية والاجتماعية والقانونية والتشريعية والسياسية والاقتصادية التي تلعب دورا في توجيه قرار المستثمر على المستويين المحلي والدولي.

اما عن السياسات التي تبعتها الحكومة الاردنية لتحسين الوضع الاقتصادي فقد ركزت على اهمية التوازن في العملية التنموية الاقتصادية من خلال التركيز على اهم القطاعات وهو قطاع الصناعة فهو القطاع الذي يحتل الصدارة في الاقتصاد المعاصر .حيث يعد بمثابة القاعدة المادية والتقنية المسؤولة عن حمل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ونظراً لاهمية هذا القطاع تكون الخطاب الملكي السياسي الاصلاحي في هذا المجال بخطى مدروسة لتحقيق التنمية في الاقتصاد وازدهار مختلف الصناعات حتى تكون للدولة القدرة على المنافسة في الاسواق الخارجية . وعليه جاء فكر الملك عبدالله بن الحسين من اجل تنمية هذا القطاع بما يتضمن توجيهات اقتصادية حديثة ومستقبلية تشمل (الشمري، ٢٠٠٠،ص ١٨٣-١٨٥):

١) توسيع وتعميق صلات المملكة بالتكنولوجيا العالمية الحديثة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) تحقيق تنمية اقليمية متوازنة.
٣) العمل على رفع الانتاجية في القطاع الصناعي من خلال التحفيز والتشجيع على اقامة المصانع ذات الطاقة الانتاجية المثلى وتنشيط عملية الانتاج والتصدير.
٤) زيادة التعاون بين الصناعات القائمة على تنوعها واختلافها.
٥) التعاون مع المؤسسات الاقليمية والدولية المختصة التي ابدت رغبتها في تقديم المساعدة.
٦) اعادة النظر في الظروف والمتغيرات المحلية والاقليمية والدولية.
٧) تقديم الفرص المناسبة للراغبين بالاستثمار من داخل وخارج المملكة وتشجيع رجال الاعمال على الاستثمار في كافة المشاريع التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.
٨) تشجيع مبدأ التنافس الحر بين المؤسسات الصناعية والتجارية وهذا مايعتبر اساس النشاط الاقتصادي في المملكة.
٩) الاستعداد لتقديم الحوافز التشجيعية للقطاعات الصناعية.
١٠) على الحكومة ان تقوم بتوفير التجهيزات الاساسية والمرافق العامة اللازمة لقيام الصناعات الاقتصادية مثل: المدن الصناعية.
١١) الاهتمام بالتخاصية .
١٢) الوقوف عند كل محطة ومرحلة في المسيرة لاجراء مراجعة شاملة من شأنها تقيم الانجازات والبناء على الايجابيات ومعالجة السلبيات.

وهذه الافكار جاءت من حرص جلالة الملك عبدالله على اقامة الاقتصاد الحر الذي ينظم علاقات المملكة التجارية مع العالم الخارجي والعمل على تحرير التبادل من كل القيود التي من شأنها ان تحقق نمو الاقتصاد وتطوره،وبناء على هذه التوجيهات لوحظ ارتفاع في حجم الصادرات الاردنية للعالم الخارجي منذ عام ١٩٩٩ كما ساعدت التوجيهات المستقبلية في التصدير خاصة ضمن رؤى جلالة الملك على الساحة المحلية والاقليمية ومنها دخول الاردن منظمة التجارة العالمية والتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين الاردن والولايات المتحدة الامريكية (السعيدين ٢٠٠٦،ص٦٤).

المطلب الثاني: محددات الاقتصاد الاردني

أ) ملامح عن السياسة الاقتصادية الاردنية:

الاقتصاد الاردني حتى وان استطاع ان يحقق معدلات عالية من النمو على صعيد الناتج المحلي الاجمالي في فترات معينة الا انه لم ينجح في التغلب على مشكلات رئيسية عانى منها في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بداياته وضلت ملازمة له حتى الأن ،لأن مصدر هذه المشكلات هو الاختلالات الهيكلية الاساسية التي لم تستطع الجهود التنموية التغلب عليها ومنها مشكلة البطالة التي تعد ملازمة للاقتصاد الاردني . ومصدر المشكلات الاقتصادية في الاردن هو وجود اختلالات جوهرية في بنية او هيكل الاقتصاد الوطني نفسه وملامح اختلال الاقتصاد الاردني اخذت تطفو على السطح في اواخر عقد الثمانينيات نتيجة لتعرضه لازمات داخلية وخارجية . والاقتصاد الاردني يعتبر اقتصاد صغير وهذا يلعب دور في كثير من الاحيان في عدم تحقيق الاهداف التنموية (عبد الجابر، ١٩٩٦، ص٧١) .

ومن ابرز الملامح عن السياسة الاقتصادية الاردنية :

١) سيطرة قطاع الخدمات :نظرا لمحدودية الموارد الطبيعية والمالية في الأردن فان قطاع الخدمات كان وسيظل هو الناشط الاول في الاقتصاد الاردني.
٢) دور حكومي كبير :تقوم الحكومة بدور كبير في الاقتصاد الاردني ، اذ توظف حوالي ٥٠% من القوة العاملة الاردنية وتمتلك شركة ومؤسسات عامة تغلب على الاخيرة الصفة التجارية .
٣) النمو المرتفع للسكان :مع ان عدد السكان في الأردن محدود نسبيا الا ان معدل النمو مرتفع جدا.
٤) اهمية القوة البشرية : مع محدودية الموارد البشرية والمالية ، اتجه الأردن نحو استثمار في تنمية القوة البشرية المتعلمة .
٥) دور هام للعلاقات الاقتصادية الدولية : نظرا لصغر السوق المحلية فان التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في الاقتصاد الاردني فقد اتبع الأردن عن وعي سياسة اقتصادية منفتحة تجاه علاقاته الخارجية واعطى القطاع الخاص دورا اساسيا في عمليات الاستيراد والتصدير .

ب) برامج الاصلاح الاقتصادي:

ولمواجهة الاختلالات التي اصابت الاقتصاد الاردني اتبعت الحكومة الاردنية سياسات واجراءات من شأنها ان تؤدي الى معالجة المشكلات التي حلت بالاقتصاد ،فقامت بتبني نهج التصحيح الاقتصادي والاصلاحات الهيكلية ضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي بدأ عام ١٩٨٩ بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين (وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، ١٩٩٩ ،ص٥-٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد ان عملت حرب الخليج الثانية على توقف هذه البرامج فقد استطاعت الاردن تبني برنامجا جديدا للاصلاح الاقتصادي في عام ١٩٩٢ وتم وضع الخطط التنموية للاقتصاد والاجتماع لفترة(١٩٩٣-١٩٩٧) ثم تبع ذلك خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لفترة (١٩٩٩-٢٠٠٣) التي جاءت في عهد الملك عبدالله الثاني حيث كان مدركا جلالته ان التحدي الاقتصادي في مقدمة التحديات التي تواجه الوطن واولت هذه الخطط اهمية خاصة لتعزيز دور القطاع الخاص مع تركيزها على محاربة الفقر والبطالة وقد استطاع الاردن قطع شوط كبير في هذا المجال حيث ركزت الخطط على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في المجال النقدي والمالي ثم اتجهت الى التصحيح الهيكلي القطاعي بهدف رفع مستوى الانتاجية وتحسين كفاءة تخصيص الموارد مما يزيد القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وذلك من خلال انتهاج سياسات تتميز بالانفتاح والتحرر من اجل تهيئة البيئة المناسبة لاستقطاب الاستثمارات وتعبئة المدخرات المحلية (المناصير، ٢٠٠٣، ص١٦٨).

وبدءً من عام ٢٠٠٢ فقد سعى الاردن الى تطبيق برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي يسعى الى تحقيق جملة من السياسات والاجراءات والتشريعات بمشاركة فاعلة من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ويسعى هذا البرنامج الى تحسين مستوى المعيشة لدى المواطن وتنمية الموارد البشرية وخلق المزيد من فرص العمل ومحاربة الفقر وتوفير العناية الصحية البشرية والخدمات الحكومية للمواطنين والعمل على تخفيض المديونية والعجز المالي . ولكي يتحقق النجاح لهذا البرنامج فقد تم اعداده بناء على العديد من الاعتبارات اهمها: التأكيد على اهمية المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي وتهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة والاندماج مع القطاع العالمي (السعيدين،٢٠٠٦،ص ص ٦٦-٦٧).

أ) الموازنة العامة والمديونية:

١) الموازنة العامة

" تعرف الموازنة العامة بأنها" خطة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وايراداتها خلال فترة قادمة ، غالبا سنة ، ويتم هذا التقدير في ضوء الاهداف التي تسعى اليها السلطة السياسية"(الدوري،٢٠٠٠،ص١٢). ولقد انصب اهتمام الدول منذ الاكثر من عقدين على اعداد الموازنة التي تمثل التقديرات لاوجه النشاط الاقتصادي في المجتمع خلال فترة زمنية قادمة .

والاردن يعاني من عجز بالموازنة العامة كما ان هذا العجز وصل الى مستوى عال نسبيا وقامت الحكومة الاردنية بسلسلة من السياسات والاجراءات لتخفيض العجز الذي عانت منه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموازنة ومن اهم الاسباب التي لعبت دوراً في جعل الموازنة العامة الاردنية تصل الى حد العجز (Knowles ,٢٠٠٥,p ٢٧١):

- ايجاد نخب سياسية واقتصادية وتسميتها بالنخب الريعية بحيث تتبنى العقلية الريعية بدلا من العقلية الربحية.
- العلاقة الضبابية بين كلا القطاعين العام والخاص بحيث ادت هذه العلاقة الى تفضيل عدد كبير من تلك النخب للابقاء على الوضع الراهن بدلا من محاولات ادخال تغيرات جذرية .
- تأثير الاحداث الداخلية والخارجية على سياسة الدول المانحة .
- اثر اعتماد الاقتصاد الاردني على المساعدات وحدوث تغير في سياسات الدول المانحة واثر ذلك على الاقتصاد الاردني من خلال التركيز على تطور طبيعة الدولة والقطاع الخاص.
- ركزت الحكومة الاردنية قوتها على سياسات اقتصادية قصيرة المدى بدلاً من التشجيع على نمو اقتصادي بعيد المدى .
- وبالرغم من تدخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالاقتصاد الاردني الا انه لم يتطور بعد باتجاه اقتصاد السوق.

٢) المديونية الخارجية :

تلعب المديونية دورا كبيرا في الحفاظ على الاستقرار السياسي فهي تؤدي الى زيادة العبء على الدولة سواء كان ذلك بالضغط من الدول والجهات المانحة او الضغط الداخلي كما كانت المديونية احد اهم الاسباب لتفاقم الازمة الاقتصادية التي مر بها الاردن في نهاية الثمانينات ، وكان لسياسات التي اتبعتها الحكومات المتمثلة في التوسع في الأقتراض دور في تراكم الديون (اسعد،١٩٩٠،ص٣٢). ولقد سعت الحكومات المتعاقبة الى محاولة ايجاد الحلول للتقليل من حجم المديونية حيث بلغت مديونية الاردن في عام ١٩٩٩ حوالي (٦٤١٨) مليون دينار(جريدة العرب اليوم العدد ٣٠١٥، ١٦ ايلول ٢٠٠٥ ،ص١١) ، وهذا كان السبب الذي دفع الملك عبدالله الى طرح فكره الإصلاحي في القطاع الاقتصادي.وكانت جولاته وزياراته الى دول العالم المانحة في سبيل مساعدة الاقتصاد الاردني والنهوض به.

د) الفقر والبطالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما بالنسبة للمشكلة الاقتصادية في الاردن فاننا يمكن ان ننلخصها بكلمتين او بالاحرى بعبارتين:

العبارة الاولى :ندرة الموارد ومحدوديتها .

العبارة الثانية :تعدد الحاجات ولا نهائيتها .

كل المفكرين الاقتصاديين او المصلحيين الاجتماعيين كانوا ولا يزالون في سعي دائب في تشذيب وتهذيب وتقليم وتخفيف وطأة هذه المشكلة سواء على مستوى الفرد ام على مستوى الدولة (العلمي، ١٩٩٨، ص١١٠).

والمملكة الاردنية الهاشمية لايمكن استثنائها من مفهوم المشكلة الاقتصادية وبالتالي فانها تعاني من وطأة هذا المفهوم ومانريده هنا هو محاولة بيان السبل التي من شانها ان تخفف من وطأة هذه المشكلة وهي التي تحمل في طياتها بذور المشاكل الاقتصادية الاردنية.

١) :البطالة

تعتبر البطالة من اخطر المشكلات التي تواجه الاقتصاد الاردني لذا لابد من اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذه المشكلة والتي يمكن اعتبار ان اهمها ربط البرامج التعليمية بمتطلبات سوق العمل وغيرها من السياسات كتشجيع الاستثمار والمشاريع الصغيرة ...الخ.

وتم تناول هذا الموضوع لما له من اهمية في التخطيط التنموي كما وتعتبر دراسة التغيرات التي تحدث على البطالة خلال فترة زمنية معينة احد المؤشرات الهامة التي تعبر عن مدى قدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل جديدة او انخفاض فرص العمل في ظل التراجع والتباطؤ الاقتصادي (دائرة الاحصاءات العامة ،٢٠١٠،ص٩) .

القوة البشرية تتألف من فئتين سكانيتين هما: النشيطين اقتصاديا وهم قوة العمل في المجتمع التي تشمل جميع الافراد المشتغلين والمتعطلين سواء يعملون فعلا او يبحثون عن عمل ، اما الفئة الثانية من السكان فتشمل غير النشيطين اقتصاديا وهم(طالب ، مدبر منزل،..... ،اخرى)ممن اعمارهم ١٥ سنة فأكثر وخارج قوة العمل (اي لايعملون ولايبحثون عن عمل وغير متاحين للعمل وغير قادرين على العمل)، ويطلق على هؤلاء الافراد خارج قوة العمل (دائرة الاحصاءات العامة ، ٢٠١٠،ص١١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي النهاية البطالة هي كل مواطن في سن العمل ويرغب فيه ولا يجده ،كما ان لهذه البطالة انواعاً متعددة منها :البطالة الاجبارية التي تكون الحكومة مسؤولة عنها وهي اخطرها ،والبطالة الاختيارية التي تنتج عن انخفاض الاجور وعدم رغبة المواطنين في العمل بهذا الاجر ،والبطالة الموسمية في مواسم معينة ، والبطالة المقنعة وهي عدد الموظفين في مكان العمل دون الحاجة اليهم .وتشير الارقام الرسمية الى ان البطالة في الأردن تتراوح حول معدل ١٣%،وتظهر ميلا للتفاقم ويعزو الاقتصاديون ذلك الى اسباب داخلية وخارجية .

ولقد بقيت معدلات البطالة في الأردن حتى بدايات الثمانينات في الحدود العادية ثم بدأت بالتزايد المستمر فوق المعدل الطبيعي (٤%) وصولا الى حوالي (١٠%) في اعقاب الازمة المالية والنقدية التي مر بها الأردن في عام ١٩٨٨وثم تفاقم الوضع في اعقاب حرب الخليج الثانية وصولا الى معدل ٢٠% في عام ١٩٩٣ وبعد ذلك اخذت معدلات البطالة بالتراجع المستمر حتى وصلت حوالي ١٣.٥% في عام ١٩٩٦ ثم استقرت بعد ذلك حول هذه النسبة مع وجود تغيرات طفيفة صعودا وهبوطا ووصلت في عام ٢٠١٠ مانسبته ١٢.٥% . وبالرغم من هذا التراجع الا انها مازالت مشكلة تمثل هدرا كبيرا للموارد وعبئا اقتصاديا ملموسا .

اسباب البطالة في الاردن:

ليس من السهل ذكر اسباب محددة للبطالة في الاردن وانما هي نتيجة لتفاعل عدة عوامل وظرف كانت اقتصادية او اجتماعية او سياسية تنعكس على سوق العمل وتؤدي الى اختلالات بين العرض والطلب ويمكننا هنا تقسيم اسباب هذه المشكلة الى اسباب عامة وموضوعية .

- **<u>الاسباب العامة للبطالة :</u>**

هناك جملة من الاسباب الداخلية والخارجية التي لها الاثر الواضح في ظهور مشكلة البطالة ، ومرد هذه الاسباب هو الركود الاقتصادي .

- **الاسباب الداخلية:**كان لتباطؤ النمو في النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات النمو السكاني في الاردن وزيادة مخرجات نظام التعليم وتدفق العمالة الوافدة الدور الرئيسي في تحديد قدرة سوق العمل الاردني على استيعاب القوى العاملة المعروضة وخلق فرص عمل جديدة .

ويرجع الاثر الكبير في عدم الامكانية من استيعاب القوة العاملة لتباطؤ النشاط الاقتصادي.واهم المظاهر في تراجع النشاط الاقتصادي في الاردن مايلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١) تراجع معدل الناتج المحلي الاجمالي فعندما نجده في عام ٢٠١٠بلغ مانسبته٢.٣% مقارنة بنمو مرتفع بلغت نسبته ٥.٥% في العام الذي سبقه.(دائرة الاحصاءات العامة، ٢٠١٢،ص١٨).

٢) ونتيجة لهذ التراجع في معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي واستمرار التزايد السكاني فقد انخفض معدل دخل الفرد الجقيقي من (٦٣٤)دينار في ١٩٨٦ الى حوالي (٤٢٤.٨) دينارا عام ١٩٩١.(عميرة واخرون ،١٩٩٢،ص٧٠) ولكنه ارتفع شيء فشيء ليصل في عام ٢٠٠٢ (٩٠٠.٥)دينارا وفي عام ٢٠٠٦(١٠٨٢) دينارا بحيث تكون النسبة التغير بلغت ٢٠%.

٣) ازدياد اعداد خريجي النظام التعليمي في الاردن اضافة الى ان النظام التعليمي لم يتمكن من التكيف مع المتغيرات في سوق العمل بصورة كبيرة (العيسى، ٢٠٠٩، ص١٧٤) من الجامعات والمعاهد بالاضافة الى عودة (٣٠٠) الف مواطنين جراء ازمة الخليج ممايؤدي الى ازدياد اعداد الداخلين لسوق العمل، مما ادى الى ازدياد عرض القوة العاملة بصورة كبيرة.

٤) تدفق العمالة الوافدة التي تقبل العمل بأجر اقل مقارنة بالعمال الاردنيين مما ادى الى زيادة حجم البطالة .

- **الاسباب الخارجية:**

١) ازمة الخليج ومانتج عنها من هجرة عائدة للعمال الاردنين هناك ، حيث يقدر اجمالي القوى العاملة الاردنية التي عادت من الخارج بسبب ازمة الخليج مابين(٦٠-٧٠) الف عامل وعاملة (وزارة العمل ، ١٩٩٢، ص١٥) .

٢) تراجع الطلب الخارجي على الايدي العاملة الاردنية في الدول النفطية بسبب الاوضاع السائدة بها. واحلال العمالة غير الوطنية في الدول البترولية بعمالة وطنية (عارف،١٩٩٤،ص٢٠٦).مما ادى الى انخفاض حجم التحويلات تبعا لذلك.

٣) الركود الاقتصادي: الذي اثر على المنطقة العربية منذ بداية عقد الثمانينات بسبب انخفاض اسعار النفط الى تخفيض المساعدات للاردن وهذا بدوره انعكس على النشاط الاقتصادي بشكل عام في الاردن مما ادى الى وقف او تاخير بعض المشروعات التي كان من الممكن انشائها او توسيعها وتوفير فرص عمل فيها (الحوراني،١٩٩٤،ص٢١٣) .

- **<u>الاسباب الموضوعية للبطالة:</u>**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اسباب عدم الحصول على العمل التي تتأتى نتيجة عوامل اجتماعية وشخصية تتعلق بالمتعطل نفسه ، اضافة الى مايتعلق منها بالاقتصاد الوطني وقدرته على ايجاد فرص عمل جديدة ادت الى ظهور البطالة في الاردن .منها : منافسة العمال غير الاردنيين وقلة الاجر المدفوع او عدم توفر فرص العمل و الخبرة المطلوبة.
- اسباب فقدان العمل: ومن هذه الاسباب مايتعلق بالفرد نفسه مثل زواج الاناث وتركهن للعمل ومنها مايتعلق بالظروف المحيطة مثل ازمة الخليج التي تصدرت المراكز الاولى لترك العمل .

الاثار الاقتصادية للبطالة:

من الصعوبة بمكان الفصل بين الاثار الاقتصادية والاجتماعية الا ان فصلها هنا لغايات تنظيمية فقط ولاغراض البحث ويمكن بيان اهم الاثار الاقتصادية لمشكلة البطالة الا وهي انخفاض الانتاج والانفاق على التعليم وانخفاض مستوى الاجور واثار البطالة على ايرادات الدولة .

- انخفاض الانتاج نتيجة للبطالة : تساهم الايدي العاملة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، باعتبارها من اهم عناصر الانتاج وبالتالي فان زيادة عدد العاملين يؤدي الى نمو الناتج المحلي الاجمالي .

  ويقاس معدل انتاجية العامل من خلال المعادلة التالية: (عميرة ،١٩٨٥،ص٢٤)

  معدل انتاجية العامل= الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي \ عدد العمال
- الانفاق على التعليم: الانفاق على التعليم دون الاستفادة من مخرجاته ومما ينبغي التنويه له هنا وجوب التركيز على توجيه التعليم لتتناسب مخرجاته مع احتياجات سوق العمل الاردني بحيث لا تهدر الكفاءات والاموال معا .
- تخفيض مستوى الاجور: ان وجود نسبة عالية من العاطلين عن العمل يهيء الفرصة امام اصحاب العمل من خفض الاجور ، لان عرض القوى العاملة يكون اكبر من الطلب عليها.
- الاثار على ايرادات الدولة: وجود اعداد كبيرة من المتعطلين عن العمل يحرم الدولة من فرصة الحصول على الضرائب التي تأخذها من العاملين كضريبة الدخل والارباح. بحيث تم تقدير العبء الضريبي للفرد العامل من ضريبة الدخل والارباح لعام ١٩٩١ بحوالي (١٦٦.٧) دينار(البنك المركزي الاردني ، نيسان ١٩٩٢،ص٤٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ناهيك عن الاثار الاجتماعية الناجمة عن مشكلة البطالة والتي كانت اهمها التأثير على الحالة النفسية لحوالي (٨٨%) من المتعطلين ،وتدني مستوى المعيشة لحوالي (٧٦%) ،والاثار الصحية السلبية على حوالي (٢٤%) بالاضافة للاثار التي تلحقها بالروابط الاجتماعية وتدني نوعية السكن وتعليم الابناء ، وكذلك تأثيرها على انحراف العديد من المتعطلين ولجوءهم للسرقة والاحتيال .(الخصاونة ،١٩٩٢،ص١٢٠).

سياسات الحد من البطالة

لقد تبنى الاردن سياسات واسعة للحد من البطالة منذ اعقاب الازمة المالية والاقتصادية الحادة التي واجهتها المملكة عام١٩٨٨ ومما لاشك به ان مشكلة البطالة لاتحل بمجرد املاء السياسات الاقتصادية والادارية وانما لابد من تبني هذه السياسات ووضعها على حيز التنفيذ لتعطي نتائج ايجابية ولقد اولتها الحكومة الاردنية اهمية خاصة للتغلب عليها او لاحتوائها وتخفيف منها حيث قامت باصدار العديد من السياسات والبرامج التي تسهل حصول العاطلين على عمل .

وهنا سنتناول جانبي العرض والطلب للقوة العاملة على اعتبارهما الجانبان الاساسيان في سوق العمل الاردني ومما لاشك به هنا ان عرض هذه القوة في الاردن يفوق كثيرا الطلب عليها وهنا تنشأ البطالة .

ومن السياسات التي تبعتها الحكومة الاردنية:

أ) سياسات من شأنها التشجيع الطلب على القوى العاملة الاردنية :
وذلك من خلال تفعيل الاقتصاد الوطني والتوسع في الاستثمار الخاص وتنمية الصناعات التصديرية وتنظيم تدفق العمالة الوافدة وتبني سياسات تشجع على الهجرة للعمل بالخارج.

١) التوسع في الاستثمار الخاص ،مما من شأنه ان يلعب دورا كبيرا في تحريك الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة ، بحيث يأخذ القطاع الخاص دورا واسعا في العملية التنموية الشاملة .

٢) تنمية الصناعات التصديرية، اثبتت تجارب العديد من الدول ومن ضمنها الاردن ، ان التصنيع الاحلالي لايفي بالغرض المطلوب ، حيث ان الاسواق المحلية عادة تكون صغيرة نسبيا . اضافة الى ان الصناعات الاحلالية تنمو خلف اسوار الحماية ومايتبع ذلك من ارتفاع في اسعار المنتجات وتدني النوعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي فأن على الاردن ان يركز على تنمية الصناعات التصديرية لتنطلق الى الاسواق الخارجية كبيرة الحجم الامر الذي يتيح التوسع في الانتاج وايجاد المزيد من فرص العمل (الخصاونة واخرون ،١٩٩٢، ص١٢٣) .

٣) التركيز على تنظيم العمالة الوافدة والمشاريع كثيفة العمال، يجب على النظام ان يقوم بتنظيم العمالة الوافدة بما يتفق ومصلحة الاقتصاد الوطني من جهة والحد من البطالة من الجهة الاخرى. اما بالنسبة للمشاريع كثيفة العمال فان الحوافز الاستثمارية والضريبية تشجع على اقامتها فهي تستوعب عددا واسعاً من العمال مما يخفف من مشكلة البطالة. ومن الضروري في هذا المجال تفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل ومؤسسات الاقراض المتخصصة لتوفير التمويل اللازم لهذه المشروعات ، ولتشجيع المتعطلين الراغبين على الاقتراض بشروط ميسرة لانشائها (الحوراني، ١٩٩٤، ص٢١٧).

٤) تبني الاصلاحات الاقتصادية والادارية الضرورية وتشجيع الهجرة للخارج، فلابد من اتخاذ سياسات تصحيح اقتصادي تسهم من خلق فرص عمل جديدة كتحرير التجارة الخارجية وترشيد الحماية الجمركية والاصلاحات الضريبية وغيرها ويمكن كذلك للحكومة الاردنية التشجيع على الهجرة الى الخارج من خلال الطلب في اسواق عمل الدول العربية الخارجية للايدي العاملة الاردنية وعقد الاتفاقيات الثنائية بين الاردن وهذه الدول . وفيما يتعلق بالاردن نجد ان الاردنين يتميزون بقابلية عالية على الانتقال والحركة ، وتعود تقاليد الهجرة لديهم الى بدايات الخمسينيات كما وتتركز العمالة الاردنية المهاجرة في دول الخليج العربية المصدرة للنفط في منطقة الشرق الاوسط (ابو جابر،١٩٩١، ص٢١٣).

ب) سياسات تراعي القوة العاملة وكفائاتها ونوعياتها

فلا بد للاردن من اتخاذ سياسات سكانية من شأنها تحديد حجم السكان والقوى العاملة للموائمة بين معدلات النمو السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي . وكذلك الموائمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل الاردني ولمعرفة مساهمة الحكومة في التصدي للاوضاع الاقتصادية الحادة والمؤثرة على المواطن بشكل مباشر. يبين الجدول التالي معدل البطالة من عام ٢٠٠١-٢٠١١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (٢) : معدلات البطالة في الاردن لسنوات مختلفة

السنة	عدد السكان(بالمليون نسمة)	معدل البطالة
٢٠٠١	٤,٩٧٨	١٤,٧
٢٠٠٢	٥,٠٩٨	١٥,٣
٢٠٠٣	٥,٢٣٠	١٤,٥
٢٠٠٤	٥,٥٥٠	١٢,٥
٢٠٠٥	٥,٤٧٣	١٤,٨
٢٠٠٦	٥,٦٠٠	١٤
٢٠٠٧	٥,٧٢٣	١٣,١
٢٠٠٨	٥,٨٥٠	١٢,٧
٢٠٠٩	٥,٩٨٠	١٢,٩
٢٠١٠	٦.١١٣	١٢,٥
٢٠١١	٦,٢٤٩	١٢,٩

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة والبنك المركزي

٢) الفقر

يعتبر الفقر ظاهرة معقدة ذات ابعاد متعددة اقتصادية واجتماعية ويختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والازمنة ولكن من المتفق عليه ان الفقر هو ببساطة عدم القدرة على توفير الحد الادنى من مستوى المعيشة المطلوب والمرغوب فيه اجتماعياً ، وهو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى احد مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعاً ، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكاني والحرمان من امتلاك السلع المعمرة والاصول المادية الاخرى وفقدان الاحتياطي او الضمان ، لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والاعاقة والكوارث والبطالة والازمات (بافر ،١٩٩٦،ص١) والفقر في مفهومه العام ، هو عدم مقدرة الشخص على توفير الدخل اللازم لتلبية الحاجات الاساسية (الغذاء، والمأوى ، الملبس ، التعليم، الصحة، النقل) التي تمكنه من اداء عمله بصورة مقبولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الخلفية النظرية لادبيات الفقر :

ان دراسة وتحليل ظاهرة الفقر يتطلب حساب خطوط الفقر ، وتحديد خصائصه ومؤشراته وتحديد معالمه ليمكن وضع سياسات واقعية لمعالجة هذه الظاهرة والتصدي لها . ويعود تاريخ قياس ظاهرة الفقر في الاردن لعام ١٩٧٣ بحيث بدأت اول دراسة حول قياس الفقر .

وتكمن اهمية بيانات ومقاييس الفقر في التوعية بقضية الفقر وكسب الدعم لمواجهتها والتعرف على اثار سياسات الدولة والتأثيرات الخارجية والعوامل الاخرى على الفقر ،واستطلاع الاوضاع قبل المباشرة بتنفيذ البرامج المتعلقة بالفقر ورصد تطور الفقر وخاصة فيما يتعلق باثار السياسات والبرامج المعمول بها للتخفيف من الفقر واعداد تقارير قياس وتقييم ملامح الفقر وتقارير تحقيق الاهداف الانمائية الالفية وتقارير التنمية البشرية (بافر ، ٢٠٠٧، ص٢٦).

وهنا سنتناول ثلاثة قضايا هي كيفية قياس ظاهرة الفقر وعمق هذه الظاهرة واستراتيجيات معالجتها

١- قياس ظاهرة الفقر :

يعتبر قياس الفقر مهما ليتمكن واضعو سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر تحديد الاولويات والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه الحزم من الاجراءات وبالتالي ضمان وصول هذه البرامج الى مستحقيها .

و تعتمد قياس ظاهرة الفقر على ثلاثة محاور اساسية تتعلق الاولى بالمقياس الذي يتناول مستوى المعيشة ليتم من خلاله تحديد من هو الفقير ومن هو غير الفقير، والثانية تحدد خط الفقر اما الثالثة : فهي تتخطى تقدير عدد الفقراء لتتناول قياس عمق وشدة ظاهرة الفقر نبينها في النقاط التالية:

أ) معيار مستوى المعيشة : هناك جانبان هامان لمستويات المعيشة الاول دخلي (مستوى الدخل) والثاني اجتماعي . يمكن ان نعتبر هنا بان حجم الاستهلاك افضل من مستوى الدخل لانه اكثر تعبيرا عن مستويات المعيشة السائدة ، وهناك جوانب اخرى لاتشملها المقاييس منها الاوضاع الاجتماعيية ومدى توافر الخدمات الاجتماعية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب) خطوط الفقر: يمكن تعريف خط الفقر بأنه الحد الفاصل بين دخل او استهلاك الفقراء من غير الفقراء(بافر ،١٩٩٦، ص ١).

ويعتبر الفرد فقيرا اذا كان استهلاكه يقل عن مستوى الحد الادنى لقيمة الحاجات الاساسية اللازمة له، ويعرف الحد الادنى لقيمة حاجات الفرد الاساسية "تكلفة السلة لفئة السكان الاقل استهلاكا على انه خط الفقر " .

فالافراد والاسر التي يكون انفاقها تحت خط الفقر يتم تصنيفهم بانهم فقراء والافراد والاسر اللذين يكون انفاقهم او دخلهم يساوي او اكثر من خط الفقر يصنفون بانهم غير فقراء .

وهناك انواع مختلفة من خطوط الفقر اهمها الفقر المدقع والفقر المطلق .

الفقر المدقع : يعرف بخط فقر الغذاء ويعرف على انه مستوى الانفاق اللازم للفرد لتامين الحاجات الغذائية الاساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية وبقائه حيا . ويعنى بخط الفقر المدقع ذلك الخط التقديري الرقمي الذي يقاس بالحد الادنى من الانفاق اللازم لتغطية حاجات الفرد / الاسرة من السعرات الحرارية التي يحصل عليها من المواد الغذائية الاساسية مضافا اليه متوسط الانفاق على غير الغذاء للأسر التي يكون متوسط انفاق الفرد فيها قريب من خط فقر الغذاء وفق النمط الغذائي للمجتمع (وزارة الشؤون الاجتماعية-الصقور واخرون،١٩٨٩،ص١١) وعليه فقد بلغ متوسط قيمة خط فقر الغذاء في الاردن (الفقر المدقع) على مستوى المملكة ٣٣٦ دينارا للفرد سنويا في عام ٢٠١٠ (اي حوالي ٢٨ دينارا شهريا) وعلى مستوى الاسرة المعيارية (٥.٤) فرد بلغت قيمته ١٨١٤.٤ دينارا سنويا و ١٥١.٢ دينارا شهريا (تقرير حالة الفقر في الاردن استنادا لبيانات مسح ونفقات الاسرة ٢٠١٠ ، ٢٠١٢،ص٣٤)

خط الفقر المطلق : يعرف خط الفقر المطلق او العام على انه مستوى الدخل او الانفاق اللازم للفرد لتأمين الحاجات الغذائية والحاجات غير الغذائية الاساسية التي تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات ويقصد بخط الفقر المطلق ذلك الخط التقديري الرقمي الذي يقاس بالحد الادنى من الانفاق المطلوب لتغطية حاجات الفرد الاساسية (الغذائية وغير الغذائية).(وزارة الشؤون الاجتماعية-الصقور واخرون،١٩٨٩،ص١٧) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناء على بيانات مسح نفقات ودخل الاسرة لعام ٢٠١٠ تم احتساب خط الفقر المطلق (الغذاء وغير الغذاء)، حيث بلغت قيمته ٨١٤ دينارا للفرد بالسنة بالاسعار الجارية على مستوى المملكة .

وبناء عليه يكون خط الفقر العام للفرد ٦٧.٨ دينارا شهريا وللاسرة المعيارية البالغ حجمها ٥.٤ فرداً ٣٦٦.١ دينارا شهريا وللاسرة التي يبلغ حجمها ٦ افراد ٤٠٦.٨ دينارا شهريا .

اما خط فقر غير الغذاء فقد بلغ ٤٧٨ دينارا للفرد سنويا على مستوى المملكة (اي حوالي ٣٩.٨ دينارا شهريا) وعلى مستوى الاسرة المعيارية (٥.٤فردا) بلغت قيمته ٢١٥.١ دينارا شهريا و٢٥٨١,٢ دينارا سنويا (تقرير حالة الفقر في الاردن استنادا لبيانات مسح ونفقات دخل الاسرة ٢٠١٠، ٢٠١٢، ص٣٤) .

اما بالنسبة للفقر المطلق حيث حدد السكان الفقراء حسب نتائج ٢٠١٠ بأنهم من يقل انفاقهم عن خط الفقر المطلق والبالغ ٨١٤ دينارا سنويا وعليه فقد بلغت نسبة الفقر في الاردن ١٤.٤ لعام ٢٠١٠ كانت اعلاها في محافظة معان حيث بلغت ٢٦.٦ % واقلها محافظة العاصمة والكرك حيث بلغت ١١,٤ (تقرير حالة الفقر استنادا لبيانات مسح ونفقات دخل الاسرة ٢٠١٠، ٢٠١٢ ص٣٥)
.

ج) اختيار خط الفقر :خطوط الفقر متحركة بحكم طبيعتها لذلك لابد من اختيار الخط الذي ييسر مهمة التحليل المقارن.

ومنهجية قياس الفقر المتبعة والمعتمدة في الاردن هي منهجية تلبية الاحتياجات من السعرات الحرارية لقياس خط الفقر وما يندرج تحته من حساب للمؤشرات المختلفة ، حيث يعتبر مسح نفقات ودخل الاسرة هو المسح الامثل والمصدر الرئيسي لقياس مؤشرات الفقر (ص٢٥، تقريرحالة الفقر في الاردن استنادا لبيانات مسح ونفقات دخل الاسرة٢٠١٠ ، ٢٠١٢،ص٢٥).

د) توزيع الدخل تحت خط الفقر : تعتمد حدة الفقر على كيفية توزيع الدخل بين من هم تحت خط الفقر . وان تراكم الفقراء تحت خط الفقر مباشرة هو اقل خطورة من كونهم موزعين في مستويات دخل او استهلاك تبتعد كثيرا عن خط الفقر .

ه) تعداد الفقراء: هناك مؤشر لعدد الفقراء يمثل النسبة من السكان الذين يكون مستوى معيشتهم او استهلاكهم اقل من خط الفقر ولكن هذا المؤشر غير حساس للاختلافات بين الافراد فيما يتعلق بعمق وشدة فقرهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) عمق ظاهرة الفقر :

أ- مؤشر فجوة الفقر: تمثل فجوة الفقر الفرق بين خط الفقر والدخل الوسطي للفقراء ويعبر عنها كنسبة بقسمة هذا الفرق على قيمة خط الفقر . ويعكس هذا المؤشر بصورة جيدة حدة ظاهرة الفقر ولكنه لا يظهر عمق الفقر لانه غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء. كما ويلاحظ ان مؤشر فجوة الفقر يحقق ميزة من المميزات المطلوبة في مؤشرات الفقر وهي الرتابة والتشابه فعندما ينخفض الدخل لاي من الفقراء ترتفع فجوة الفقر .
واظهرت النتائج ان فجوة الفقر قد بلغت ٣.٦ % على مستوى المملكة حيث كانت اعلاها محافظة معان التي سجلت نسبة ٨.٣ واقلها جرش حيث بلغت ١.٢(تقرير حالة الفقر في الاردن استنادا لبيانات مسح ونفقات دخل الاسرة ٢٠١٠، ٢٠١٢،ص٣٧)

ب- المقاييس ذات الحساسية لطبيعة توزيع الدخول : تهدف هذه المقاييس للاخذ في الاعتبار طبيعة توزيع مستويات الدخل بين الفقراء . فعند افتراض ان المجتمع يعطي اهمية اكبر لمساعدة الاكثر فقرا ، فان مثل هذه المقاييس تأخذ بمبدأ الترجيح الذي يعبر عن مدى انخفاض دخل الفرد او الاسرة عن خط الفقر . وكلما ازداد الوزن المعطى للاكثر فقرا بالقياس للاقل فقرا تزداد حساسية هذا المقياس لشدة الفقر.حيث بلغت شدة الفقر على مستوى المملكة ١.٢١% في عام ٢٠١٠ (تقرير حالة الفقر في الاردن استنادا لبيانات مسح ونفقات دخل الاسرة ٢٠١٠ ، ٢٠١٢، ص٣٨)

ت- مفهوم الاستشراء : يسمح تطبيق هذا المفهوم بتقديم ما اذا كان الفقر يزداد او ينقص عبر الزمن او في ظل تطبيق او عدم تطبيق معايير معينة في السياسات الاقتصادية . ويستند هذا المقياس على مقارنة توزيعات الدخل الصاعدة لفترتين من الزمن . فاذا كان التوزيع الصاعد للدخل للفترة الجديدة يقع بأكمله ادنى من التوزيع المماثل للفترة السابقة فان ذلك يعكس ان الفقر قد انخفض بدون لبس . اما اذا تقاطعت التوزيعات الصاعدة فان استخلاص النتيجة يغدو اكثر صعوبة (تقرير دراسة الفقر – الواقع والخصائص ١٩٩٣،ص٥)

٣) هناك اسباب عديدة للفقرنذكر منها : (العليمي ،٢٠٠٣،ص٨٧٦)

- التقصير في استغلال الثروات المتاحة .
- اخفاق الكثير من الدول في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي.
- عدم تحقيق العدالة في التوزيع .
- البطالة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- انخفاض مستوى الاجور .
- عدم الاعتدال في الانفاق .

٤) استراتيجيات معالجة الفقر:

- يستخلص من تقرير للبنك الدولي حول الفقر ان الادلة توصل بان الطريقة السليمة لمعالجة الفقر تكمن باتباع استراتيجية تتألف من عنصرين . العنصر الاول هو تشجيع الاستخدام الكثيف للعمالة ، والعنصر الثاني هو توفير الخدمات الاجتماعية الاساسية للفقراء .
- تحقيق العدالة في التوزيع لأصول وعوائد الانتاج، وتعظيم استفادة الفقراء من ثمار ، وعوائد النمو .(العليمي، ٢٠٠٣،ص٨٧٩).
- القضاء على البطالة، ورفع مستوى الاجور بالشكل الذي يحقق للعامل ولمن يعولهم، مستوى الكفاية من المعيشة .مع تحقيق توازن مستمر بين الاجور والاسعار (العليمي ،٢٠٠٣،ص٨٧٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث: اثر بنية النظام السياسي الاردني على الاستقرار السياسي في الاردن

المبحث الاول: النظام السياسي الاردني

المطلب الاول: سمات ومقومات الدولة الاردنية

المطلب الثاني: النهج الدستوري للملكة الاردنية الهاشمية

المطلب الثالث: السلطات الدستورية

المبحث الثاني :الاستقرار السياسي في الاردن

المطلب الاول : العوامل الداخلية

المطلب الثاني: العوامل الخارجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول: النظام السياسي الاردني

المطلب الاول: سمات ومقومات الدولة الاردنية

البعد التاريخي:

ان شرعية وجود النظام السياسي الاردني مستمدة من اهداف وغايات الثورة العربية الكبرى التي هدفت الى مجموعة من الاهداف السامية مثل: الجهاد والاستقلال والحرية حيث تأسست الدولة الاردنية على هذه المبادىء والاهداف السامية من خلال فكر الحسين بن علي ثم المغفور له باذن الله الملك عبدالله الاول (بني حسن،١٩٩٠، ص٢٣).

وتعتبر الثورة العربية الكبرى بانها الاولى في التاريخ العربي الحديث ثورة قامت على الظلم والفساد والاستبداد والتجهل فقد هدفت هذه الثورة الى تحرير البلاد العربية من يد العثمانين وتوحيد البلاد العربية في دولة عربية تضم سوريا والعراق ولبنان وفلسطين والحجاز والاردن وقد اعلن هذه الثورة الشريف الحسين بن علي في حزيران ١٩١٦ وقادها ابناء الشريف علي وعبدالله وفيصل وزيد ورفع علم الدولة العربية على دمشق في ١-تشرين الاول-١٩١٨ .ثم قام العرب بعد هذه الانتصارات بالمطالبة بحقوقهم وبالوعود المتفق عليها من بريطانا خصوصاً الاستقلال الا ان بريطانيا وفرنسا كذلك نكثت بهذه الوعود التي ابرمت مع الشريف الحسين وكان ذلك باعلانهما لاتفاقية سايكس بيكو وسان ريمو حيث تم السعي من خلالهما الى اقتسام الاراضي العربية ووضعها تحت انتداب كل من بريطانيا وفرنسا (الصمادي،١٩٩٩،ص ص ٢٢-٢٤).

الا انه وعلى الرغم من هذا كله فقد تأسست الدولة الاردنية كدولة عربية ذات ابعاد قومية وشرعية دينية وسياسية قائمة على مبادىء واهداف الثورة العربية ، ومن هنا تعتبر الثورة العربية الكبرى هي منبع النظام السياسي. ومن ذلك الوقت والاردن لم يعارض قيام اي تحرك يهدف الى تحقيق الوحدة .

ثانيا : مقومات الدولة الاردنية

تتألف الدولة الاردنية من ستة عناصر اساسية هي (عبيدات،١٩٩٢،ص٣٠):

١) السكان :ان اول الشروط الاساسية للدولة وجود شعب اي سكان يعيشون على حدود هذه الدولة وينتمون اليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) الارض: هو الشرط الثاني لوجود كيان يسمى الدولة بحيث توجد مساحة محددة من الارض لها حدود مميزة تفصلها عن الدول الاخرى المجاورة وتقع اراضي الدولة الاردنية على خطي الطول (٣٤-٣٩) شرقا، وخطي العرض (٢٩-٣٣) شمالا على الحافة الشمالية الغربية للترس العربي الافريقي في مركز وسط بين اقطار الوطن العربي ،في اسيا وافريقية (دائرة الاحصاءات العامة،١٩٦٤.ص:ح)

ويحيط بالاردن خمس دول هي : سوريا من الشمال والعراق من الشرق والمملكة العربية السعودية من الجنوب وفلسطين من الغرب.

تبلغ مساحة الاردن (٩٢,٥٥١)كيلو متر مربع تقريبا ، ولايشمل ذلك مساحة الضفة الغربية البالغة(٥,٠٠٩) ،كيلو متر مربع (دائرة المطبوعات والنشربالتعاون مع المجلس القومي للتخطيط ،١٩٧٨،ص٢٨).

٣)الحكومة:ان هناك شرط اساسي للدولة هو وجود حكومة لها اجهزتها التي تقوم من خلالها بتقديم الخدمات الرئيسية وتحقيق الامن ووضع القوانين وتنفيذها وتحمل المسؤوليات الدولية وللاردن حكومة دستورية ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي (الداودي والدجاني ،١٩٩٣، ص١٦٦).

٤) السيادة : لقد استقر الفقه السياسي على ان الذي يميز الدولة عن غيرها من الجماعات الاخرى هي خاصية السيادة التي تتصف بها سلطاتها العامة .

والسيادة في اراء بعض الفقهاء السياسين هي القوة القادرة على تحقيق الوحدة السياسية للدولة الدائمة غير المؤقتة وهذه السيادة لاتقبل التجزئة او التفويض او المسؤولية عنها امام سلطة اخرى (مهنا،٢٠٠٥،ص١٨١).

والسيادة هي الشرط الرابع لاعتبار اي كيان وللدولة الاردنية كامل السيادة على اراضيها وحكومتها ومواطنيها ولها القدرة على ممارسة هذه السيادة.

٥) الاستقلال: هو الشرط الخامس لوجود الدولة يعني ان تكون الدولة مستقلة عن سيطرة الدول الاخرى .

وفي ٢٥ ايار/مايو ١٩٤٦ اعلن الاردن دولة مستقلة ذات سيادة واستبدل اسم امارة شرق الاردن باسم المملكة الاردنية الهاشمية (الداودي والدجاني،١٩٩٣،ص١٦٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦) الاعتراف الدولي : الشرط الاخير لاعتبار اي كيان سياسي دولة هو شهادة بقية الدول واقرارها بوجود جماعة تعيش على اقليم وتتمتع بتنظيم واستقلال وقادرة على الوفاء بالتزاماتها.

ثالثا :سمات النظام السياسي الاردني

١) ان الاردن دولة دستورية :الدستور هو الذي يحدد شكل الدولة ونظام الحكم وتنظيم السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ويحدد اختصاصها والاشخاص القائمين عليها وحقوق الافراد وواجباتهم بالاضافة الى تنظيمه لعلاقة الدولة بالافراد وكافة المجالات (الداوودي والدجاني ،١٩٩٣، ص ص ١٧٠-١٧١).

٢) الاردن دولة ملكية :الدستور نص على ان نظام الحكم"ملكي وراثي" ليس جمهوريا.

٣) الاردن دولة احادية: دولة موحدة وليس نظاما فيدراليا او كنفدراليا.

٤) الاردن دولة عربية مستقلة ذات سيادة بحدودها الطبيعية المعروفة ودينها الاسلام وهي حرة ومستقلة ملكها جزء لا يتجزء ولايتنازل عن شيء منه وكرس النظام السياسي الاردني الانتماء العربي على اساس العمل القومي وهذا جاء تأكيداً على عروبة الدولة الشعب هو جزء من الامة العربية واللغة الرسمية هي اللغة العربية (البدارين ،٢٠١٠،ص٣٣).

٥) الاردن دولة برلمانية اكد النظام السياسي الاردني على ان النظام نيابي برلماني يقوم على وجود رئيس دولة يسمى بالملك ،ووجود مجلس نواب منتخب من قبل الشعب لضمان مشاركة الشعب في الحكم وبشروط حددت في الدستور ،ووجود مجلس اعيان يتم تعينه من قبل الملك .

ومن اجل خلق التوازن بين السلطتيين التنفيذية والتشريعية اعطي حق حل مجلس الامة للسلطة التنفيذية واعطيت السلطة التشريعية حق سحب الثقة من الوزارة واسقاطها، كما وجد مبدأ الفصل بين السلطات.

٦) الاردن دولة قانونية: الاردنيون امام القانون سواء لا تميز بينهم في الحقوق والواجبات وان اختلفو في العرق او اللغة او الدين.

وتكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود امكانياتها (كما نصت المادة ٦)،والقضاة مستقلون لاسلطان عليهم في قضائهم لغير القانون كما نصت المادة٩٧.(البدارين، ٢٠١٠،ص٣٤)

٧) الاردن دولة ديمقراطية: وجدت بذور الديمقراطية في النظام السياسي منذ بداية تأسيس امارة شرق الاردن في اذار عام ١٩٢١ واستندت هذه الديمقراطية الى قواعد قانونية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عامة في الدستور والقوانين، وطبيعة الحياة بالاضافة الى استنادها لمفاهيم الحرية والعدالة والمساواة(الدوري والدجاني،١٩٩٣،ص١٧٤).

٨) الاردن دولة تعددية: النظام الاردني مجتمع يقوم على التعددية السياسية.

٩) الاردن دولة الاستقرار والثبات: يمتاز النظام الملكي بشكل عام بالاستقرار وكان ذلك نتيجة لرؤية القيادة الواضحة والانتقال السلمي للسلطة والتفاف الشعب حول القيادة الاردنية وقدرة القيادة الهاشمية على تجنيب الاردن المخاطر والتهديدات العديدة التي واجهته.

كما استطاع النظام السياسي الاردني ان يثبت قدرته على تحقيق الاستقرار منذ تأسيس الامارة رغم الكثير من العوامل الداخلية والخارجية التي تدفع نحو عدم الاستقرار واتضح ذلك في الاحصائية التي نشرتها الولايات المتحدة الامريكية في ٢٠٠٩/١١/١ التي حصل الاردن فيها على المركز الرابع عشر عالميا في استقراره وامنه داخليا بفضل جهود وحكمة القيادة والاجهزة الامنية في الاردن (جريدة الرأي،٢٠٠٩ ،ص١٢).

المطلب الثاني: النهج الدستوري للملكة الاردنية الهاشمية

كل دولة تنطلق في ادائها لوظائفها من قانون اساسي وضعته سلطات تأسيسية ويطلق عليها لفظ الدستور وكان اليونان اول من ابرزوا الدساتير الى حيز الوجود .ويطلق لفظ الدستور على مجموع القواعد الاساسية التي تحتل الصدارة بين سائر القواعد القانونية فهي التي تعين شكل الدولة ونظام الحكم فيها والسلطات العامة واختصاصاتها وحقوق الافراد وواجباتهم (الدوري والدجاني،١٩٩٣،ص ١٨٣).

وتقسم الدساتير الى نوعين من حيث كونها جامدة او مرنة (الدوري والدجاني، ١٩٩٣، ص١٨٥):

١) الدساتير الجامدة:هي التي لها اجراءات تعديل خاصة مثل عقد جمعية تأسيسية او مجلس برلماني او استفتاء شعبي

٢) الدساتير المرنة وهي التي يكون تعديلها ايسر من الدساتير الجامدة من خلال الاجراءات التشريعية المعتادة .

يعتبر الدكتور سالم الكسواني في كتابه مبادىء القانون الدستوري ان الدستور الاردني لعام ١٩٢٨م من الدساتير المرنة اما الدستور الاردني لعام١٩٤٧م دستورا جامد فهو يتمتع بشيء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الثبات ولا يعدل الا بموافقة الثلثين من اعضاء المجلس واعتبر دستور ١٩٥٢م كذلك من الدساتير الجامدة لانه لايعدل كما تعدل التشريعات العادية وله اجراءات خاصة لتعديله (الكسواني،١٩٨٣ص ص ١٧١-٢٠١).وكذلك الدكتور عادل الحياري في القانون الدستوري والنظام السياسي الاردني فقد اعتبر ان دستور ١٩٥٢ من الدساتير الجامدة (الحياري ،١٩٧٢، ص٥٨٣) .

وينص الدستور الاردني على ضرورة تحقيق اربع شروط لتعديل الدستور(الدوري والدجاني ،١٩٩٣،ص١٨٦-١٨٧):

الاول:انه يجري التصويت على التعديل بالمناداة على الاعضاء باسمائهم بصوت عال

الثاني: ان تجيزه اكثرية الثلثين من الاعضاء الذين يتألف منهم كل مجلس .

الثالث: ان يصادق عليه الملك .

الرابع:ان ينشر في الجريدة الرسمية .

ويمكن ان تقسم الدساتير بناء على اعتبارات اخرى كالتدوين والكتابة الى: مكتوبة وعرفية او من حيث طريقة وضعها الى :منحة او اتفاق او جمعية تأسيسية او استفتاء شعبي.

وهنا سنكتفي ببيان دستور ١٩٥٢ المعمول به حاليا:

لقد تظافرت مجموعة عوامل ومتغيرات لصياغة وتحديد مسار العملية السياسية في المملكة الناشئة حديثة الاستقلال حيث اقر مجلس الامة الاردني دستورا جديداً للبلاد وقعه الملك طلال بن عبدالله في كانون الثاني-يناير-١٩٥٢ ونشر في عدد الجريدة الرسمية رقم (١٠٩٣) تاريخ ٨ –كانون الثاني/ يناير -١٩٥٢ ويتضمن تسعة فصول و(١٣١) مادة (الداودي والدجاني، ١٩٩٣،ص ١٩٢) .

ويعتبر هذا الدستور انجازاً سياسياً هاماً في تاريخ الاردن لما يتسم به من ليبراالية سياسية ومبادىء للحكم الديمقراطي وجاء متماشياً مع التطورات التي حدثت بعد وحدة الضفتين ولقد سبق الاردن جميع الدول العربية حين اعلن بالمادة الاولى من هذا الدستور بأن المملكة الاردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة وان الشعب الاردني جزء من الامة العربية (الماضي وموسى، ١٩٥٩، ص ٥٦٥) ومن ما جاء في هذا الدستور:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١) الاخذ بمبدأ سيادة الامة : حيث لم يكن موجودا في دستور ١٩٤٧ ومثل هذا النص يؤكد على مبدأ سيادة الشعب مما يؤدي الى الاخذ بالنظام الديمقراطي (المشاقبة ،٢٠٠٢).

٢) اعتبار الشعب الاردني جزء من الامة العربية وهو امر لم يكن مقرر في دستور ١٩٤٧(المشاقبة،٢٠٠٢).

٣) نص دستور ١٩٥٢ على ان النظام السياسي في الاردن هو نظام نيابي ملكي وراثي .

٤) يتمتع كل من مجلس الاعيان والنواب باختصاصات محددة وفقا للدستور. الا ان الدستور قد ميز مجلس النواب في بعض الحالات عن مجلس الاعيان، لان مجلس النواب هو المجلس المنتخب شعبيا وعليه فقد اعطى الدستور مجلس النواب حق الاقتراع على الثقة بالوزارة او بأحد الوزراء وحق سحب الثقة واسقاط الوزارة واعطى الدستور مجلس النواب حق توصية الاسئلة للوزراء واستجوابهم ومن المظاهر الاخرى لتميز مجلس النواب عن مجلس الاعيان ارتباط ديوان المحاسبة بمجلس النواب (المشاقبة،٢٠٠٢).

٥) الاخذ بمبدأ التعاون بين السلطات – الفصل المرن بين السلطات.

٦) النص على تشكيل ديوان المحاسبة حيث قرر الدستور تشكيل ديوان المحاسبة لمراقبة إيرادات ونفقات الدولة وطرق صرفها كما نصت المادة ١١٩ من الدستور الاردني.

٧) تنظيم الحقوق والحريات العامة بشكل كامل من المواد (٥-٢٣) وهي الحقوق التي حفل بها التراث العربي الاسلامي واعترف بها دوليا وانسانيا.

ويعتبر دستور عام ١٩٥٢ هو الدستور المعمول به حاليا في المملكة الاردنية الهاشمية وقد ارسى هذا الدستور دعائم الاستقرار في المملكة الاردنية الهاشمية وحافظ على كيانها واستمرارها فهو دستور فصل كل شيء متعلق بالدولة والشعب على الرغم من الظروف التي صيغ الدستور في وقتها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: السلطات الدستورية

اولا:في السلطة التنفيذية في المملكة الاردنية الهاشمية

من الممكن تعريف السلطة التنفيذية بانها منظمة سياسية لها سلطات تقديرية واسعة مهمتها ان ترى القوانين منفذة وان تمثل الدولة في علاقاتها الدولية والعسكرية (المشاقبة،٢٠٠٥، ص١١٧) ، تضم السلطة التنفيذية رئيس الحكومة ووزرائه ومستشاريه ورؤساء الاجهزة المختلفة التابعة لتلك السلطة فهي تمثل التنظيم الحقيقي للدولة (رايموندكتيل، ١٩٦٣، ،ص١١٤-١١٥).

تنص المادة ٢٦ من الدستور الاردني على ان السلطة التنفيذية تناط بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه [٣] من الدستور الاردني ،ولذلك سنتحدث هنا عن الملك ومجلس الوزراء.

- **الملك**

يحدد الدستور الاردني ان النظام السياسي في المملكة الاردنية الهاشمية هو نظام نيابي ملكي وراثي .والمقصود بالملكية انها نظام حكم يتمثل في دولة رئيسها الاعلى يحصل على حقه بالوراثة ويعرف بالملك وتسمى الدولة بالمملكة ويعتبر النظام السياسي الاردني مزيجاً بين الملكية المقيدة دستوريا والملكية الدستورية الحديثة التي يبعتمد فيها على الشعب الذي هو مصدر السلطة والملك هو رأس الدولة ورمز استمرارية الحكومة والهوية والوحدة الوطنية [٤]. ويعتبر عرش المملكة وراثيا في اسرة عبدالله بن الحسين وتكون وراثة الملك في الذكور من اولاد الظهور (المادة٢٨ من الدستور الاردني)، وهناك مجموعة من الشروط التي يجب ان تتوفر فيمن يعتلي العرش(الملك) (محمود،١٩٩٩،ص١٤):

١) ان يكون مسلما.
٢) ان يكون عاقلا.
٣) ان يكون مولودا من زوجة شرعية وأبوين مسلمين.
٤) ان لا يكون استثني بارادة ملكية من الوراثة بسبب عدم اللياقة .
٥) العمر :"سن الرشد للملك" ان يكون قد اتم ١٨ سنة قمرية من عمره.

---

[٣] راجع المادة ٢٦
[٤] راجع:بني حسن،١٩٨٩،ص١٧٧-١٧٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والملك هو رأس الدولة و رأس السلطة التنفيذية ويمارس صلاحياته ويتولى السلطة بوساطة مجلس الوزراء بموجب المادة (٢٦ من الدستور الاردني)وهو مصون من كل تبعية ومسؤولية ومن حقوقه وصلاحياته (الدوري والدجاني،١٩٩٣،ص٢٠٠):

١)التمثيل الرمزي والرسمي للدولة والشعب.
٢)مسؤولية العلاقات الخارجية.
٣)حق العفو.
٤)حق الملك في التصديق على القوانين.
٥)حق اعلان الحرب وابرام المعاهدات وعقد الصلح(المادة٣٣،فقرة(١) المنشورة في العدد ١٣٩٦ من الجريدة الرسمية).
٦)حق تعين اعضاء مجلس الاعيان واصدار الاوامر لكي تجري انتخابات مجلس النواب.
٧)حق تعين مجلس الوزراء واقالته.
٨)حق قيادة القوات المسلحة.
٩)تعين رجال الحاشية والقصر وحقه كرئيس الاسرة المالكة.
١٠)صلاحية اصدار تعليمات لاغراض الدفاع استنادا للدستور.

- **مجلس الوزراء**

يتألف مجلس الوزراء كما ورد في المادة ٤١ من الدستور الاردني من رئيس الوزراء وعدد من الوزراء حسب الحاجة والمصلحة العامة.هذا ولا يلي منصب رئيس الوزراء وفقاً لنص المادة ٤٢ من الدستور الاردني الا اردني (الحياري ،١٩٧٢،ص٦٠١)، ويتولى مجلس الوزراء مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة باستثناء ماقد عهد به، و يعهد به من تلك الشؤون الى شخص او هيئة اخرى (مادة ٥ من الدستور الاردني).

يقوم رئيس الوزراء بتنسيب الوزراء للملك عندما يشكل حكومته، غير ان هذا التنسيب لا يعد ملزما للملك، والدستور الاردني لا يمنع ان يكون احد الوزراء من افراد الاسرة المالكة (بني حسن،١٩٩٠،ص ص٦٨-٦٩).

وكذلك لا يجوز الجمع بين الوزارة واية وظيفة اخرى (كما جاء في المادة٤٤ من الدستور الاردني) غير عضوية البرلمان(كما جاء في المادة(٥٢) وكذلك لا يمكن الجمع بين الوزارة والوصاية على العرش.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا ولا بد من بعد تشكيل الوزارة وقبل ان يباشر رئيس الوزراء والوزراء اعمالهم ان يقسموا امام الملك اليمين التالية "اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للملك وان احافظ على الدستور وان احترم الامة واقوم بالواجبات الموكولة الي بامانة" (المادة ٤٣ من الدستور الاردني).

وفي الاردن عندنا وكيل وزارة يقوم بمساعدة الوزير دون ان يعد منصبه سياسي كما ينوب عن الوزير في حضور جلسات مجلس الامة ويتكلم باسمه كما جاء في المادة (٥٢ من الدستور الاردني).

ومجلس الوزراء يشارك الملك في التوقيع على الادارة الملكية وذلك في كافة الشؤون السياسية والادارية وايضا لهم دور اقتصادي وبخاصة ما يتعلق بتحضير الميزانية الخاصة بوزارتهم ويعد الوزراء وكلاء مباشرين ومسؤولين عن اعمال الملك المصون من كل تبعية ومسؤولية (غزوي،١٩٨٥،ص١٠٩).

وهناك ثلاثة قضايا يشترك في صنعها طرفا السلطة التنفيذية :الملك ومجلس الوزراء وهذه القضايا هي: قانون الدفاع، والقوانين المؤقتة، والاحكام العرفية (محمود،١٩٩٩،ص٢٧).

اختصاصات السلطة التنفيذية:

اولا: في سن القوانين المؤقتة

ثانيا:في وضع الانظمة

كما جاء في المادة ٩٤ من الدستور الاردني فانه يجوز لمجلس الوزراء بموافقة الملك ان يضع قوانين مؤقتة في الحالات التالية(غزوي،١٩٨٥،ص١١٦):

- حالة الضرورة .
- او في اثناء عطلة مجلس الامة.
- او في فترة حله مما يستوجب السرعة في اتخاذ تدابير لاتحتمل التأخير.

وتعتبر هذه التشريعات من قبيل التشريعات العادية وتكون لها قوة هذه التشريعات ويشترط ان تعرض هذه القوانين على المجلس في اول اجتماع يعقده فاذا لم تعرض او عرضت ولم يوافق عليها المجلس زال ماكان لها من قوة القانون.

اما وضع الانظمة الذي ياتي في المرتبة الاخيرة من مراتب القانون المكتوب فانه يجب ان لا تخالف التشريع هو من اختصاص السلطة التنفيذية وهذه الانظمة تنقسم الى عدة انواع (المشاقبة ،٢٠٠٥،ص ص ١٥٠-١٧٣):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١) الانظمة التنفيذية :وهي الانظمة التي تصدر لتنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية .

٢) الانظمة المستقلة: وهي الانظمة غير المرتبطة باي قانون اي الانظمة القائمة بذاتها وهي انظمة المصالح العامة وانظمة الضبط (البوليس).

٣) الانظمة التشريعية: التشريع هو المهمة الاولى والاساسية للسلطة التشريعية لكن السلطة التنفيذية اعطيت هذا الحق في حالات معينة حددها الدستور وخصوصا في حالة الطوارىء التي لا تحتمل التاخير.

٤) الانظمة التفويضية: تصدرها السلطة التنفيذية في امور لم يتناولها التشريع من خلال تفويض من قبل السلطة التشريعية تسمى بقرارات ادارية لها قوة القانون.

ثانيا:في السلطة التشريعية في المملكة الاردنية الهاشمية

تعتبر السلطة التشريعية من السلطات المهمة نظرا لما تقوم به من دور اساسي في بناء الحكومات من خلال القوانين. والسلطة التشريعية تعمل على خلق الشرعية السياسية للنظام السياسي من خلال تمثيلها لشرائح المجتمع.

يتألف المجلس التشريعي في الاردن من مجلسين هما: مجلس الاعيان ومجلس النواب وفقا لنص المادة ٦٢ من الدستور الاردني اما مجلس الاعيان فالملك هو الذي يعين اعضاءه ورئيس المجلس ويقبل استقالتهم (المادة ٣٦ من الدستور الاردني) ولا يتجاوز عددهم وفقا لنص المادة (٦٣) بما فيهم الرئيس نصف عدد مجلس النواب فانه يتألف من اعضاء منتخبين انتخابا عاما سريا ومباشرا وفقا لقانون الانتخاب المادة(٦٧ من الدستور الاردني).

وتتألف السلطة التشريعية من:

١) **مجلس الاعيان**:

في النظام السياسي الاردني يتم تعين اعضاء مجلس الاعيان من قبل الملك كما جاء في نص المادة(٦٣) وتتم عملية التعين من خلال ارادة ملكية سامية تصدر وتكون موقعة من رئيس الوزراء ووزير الداخلية وقد وضع الدستور الاردني شروطا للعضوية في مجلس الاعيان في المادة(٦٤) من الدستور الاردني:

- ان يكون قد اتم الاربعين سنة شمسية
- ان يكون من احدى الطبقات التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١)رؤساء الوزراء والوزراء الحاليون والسابقون.
٢)ان يكون قد شغل سابقا احد المناصب التالية: السفراء والوزراء المفوضيين، رؤوساء مجلس النواب ،رؤوساء وقضاة محاكم التميز والاستئناف النظامية والشرعية ،والضباط المتقاعدون من رتبة امير لواء فصاعدا ،النواب السابقون الذين انتخبوا لمرتين او اكثر والحائزين على ثقة الشعب واعتماده .

ولقد نص الدستور الاردني على ان مدة العضوية في مجلس الاعيان اربع سنوات ويجوز اعادة تعين من انتهت مدته منهم،ومدة رئيس مجلس الاعيان سنتان ويجوز اعادة تعينه (المادة ٦٥).

وكذلك لايجوز الجمع بين عضوية مجلس الاعيان او النواب معا او مجلسي الامة والوظائف العامة في الدولة.

٢) مجلس النواب :

يتألف مجلس النواب من اعضاء منتخبين انتخابا عاما سريا ومباشرا (مادة ٦٧من الدستور الاردني) لمدة اربع سنوات يجوز للملك تمديدها بارادة ملكية الى مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد عن سنتين ، ولا بد من اجراء انتخابات خلال الشهور الاربعة التي تسبق انتهاء مدة المجلس، وينتخب مجلس النواب في بدء كل دورة عادية رئيساً له لمدة سنة شمسية ويجوز اعادة انتخابه (مادة ٦٩).

ويشترط في عضو مجلس النواب بالاضافة الى الشروط سابقة الذكر ان يكون قد اتم ثلاثين سنة شمسية من عمره (مادة٧٠)

وفي النظام السياسي الاردني يوجد ثلاثة انواع من الدورات لمجلس الامةهي:

١) الدورات العادية :كما يحددها الدستور الاردني فان مجلس الامة يعقد دورة عادية واحدة في غضون كل سنة من مدته.يدعوها الملك الى الاجتماع في اليوم الاول من شهر تشرين الاول من كل سنة يجوز تأجيلها بارادة ملكية لمدة لاتزيد عن شهرين ،وتمتد الدورة العادية ٤ شهور يجوز للملك تمديدها مدة اخرى لا تزيد عن ثلاثة شهور(مادة ٧٨).
٢) الدورات غير العادية: تعقد الدورة غير العادية حسب مانص عليه الدستور الاردني في المادة ٧٣،في حالتين :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ) اذا حل مجلس النواب واجراء انتخابات عامة يجتمع المجلس الجديد في دورة غير عادية بعد تاريخ الحل باربعة اشهر على الاكثر .

ب) اذا لم يتم الانتخاب عند انتهاء الشهور الاربعة يستعيد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فورا كأن الحل لم يكن ولا يجوز ان تتجاوز هذه الدورة غير العادية يوم٣٠ ايلول وتفض في التاريخ المذكور ليتمكن المجلس من عقد دورته العادية في اول شهر تشرين الاول.

٣) الدورات الاستثنائية: حددتها المادة ٨٢ من الدستور الاردني:

أ) ان يدعو الملك عند الضرورة مجلس الامة الى الاجتماع ولمدة غير محددة لكل دورة من اجل اقرار امور معينة تبين في الارادة الملكية عند صدور الدعوة.

ب) يدعو الملك مجلس الامة للاجتماع في دورة استثنائية ايضا متى طلبت الاغلبية المطلقة لمجلس النواب بعريضة موقعة منها تبين فيها الامور التي يراد البحث فيها.

وبعد هذا العرض لمجلس النواب فان اختصاصه كما حدده الدستور يمكن اجماله ب :

- الرقابة الحكومية من خلال منح الثقة لمجلس الوزراء او استجواب الوزراء او حق اتهام الوزراء.
- الوظائف التشريعية تشمل هذه الرقابة السلطات المالية وسلطة التشريع.

اما عن مجمل اختصاصات السلطة التشريعية في النظام السياسي الاردني فهي (المشاقبة، ٢٠٠٥،ص ١٩٥) :

١) الاختصاص التشريعي .

٢) الاختصاص السياسي (واعمال الرقابة) (السؤال والاستجواب والتحقيق وابداء الرغبة والاستماع للعرائض).

٣) الاختصاص المالي (الموازنة العامة).

اما فيما يخص الحصانة فهي ترمي الى وضع الاعضاء تحت حماية المجلس خوفاً من ان تقوم السلطة التنفيذية من اتخاذ اجراءات كيدية ضدهم (غزوي،١٩٨٥،ص ١٣٠).

ثالثا: في السلطة القضائية في النظام السياسي الاردني

في النظام السياسي الاردني تتولى السلطة القضائية المحاكم المختلفة التي تصدر احكامها وفقا للقوانين المعمول بها في المملكة . والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم الا القانون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفقا لاحكام المادة (٩٧ من الدستور الاردني) وهذه المحاكم مفتوحة للجميع ومصونة من التدخل في شؤونها لاي جهة كانت والقضاء في النظام السياسي الاردني مستقل ومجاني. ولضمان حسن سير العدالة فقد اخذ القضاء الاردني بمبدأ التقاضي على درجتين (المشاقبة ،٢٠٠٥،ص٢١٩-٢١٠) والمحاكم في الاردن بمقتضى الدستور الاردني ثلاثة انواع (الدوري و الدجاني،١٩٩٣،ص٢٣٢):

١) المحاكم النظامية.
٢) المحاكم الدينية التي تتألف من المحاكم الشرعية للمسلمين ومجالس الطوائف الدينية الاخرى.
٣) المحاكم الخاصة.

وتصدر جميع الاحكام وفق القانون باسم الملك.

المحاكم النظامية : جميعها تنظر في القضاء النظامي المدني والتجاري والجزائي بالاضافة الى ذلك يوجد قضاء اداري تختص به محكمة العدل العليا وهي على اربع درجات:

أ) محكمة الصلح: تختص بالنظر في الدعاوى الحقوقية التي لاتزيد قيمتها عن سبعمائة وخمسون دينارا.
ب) محكمة البداية:تختص بالنظر في الدعاوى التي تزيد قيمتها عن سبعمائة وخمسون دينارا .
ت) محاكم الاستئناف:تختص بالنظر في قضايا الاستئناف التي ترفع اليها من محكمة الصلح والبداية.
ث) محكمة التميز :تختص بالاشراف على مدى تطبيق القانون.

اما **المحاكم الدينية**: بناء على نص المادة ١٠٤ من الدستور الاردني تقسم الى نوعين:

أ) المحاكم الشرعية التي تطبق في قضائها احكام الشرع الاسلامي الشريف.
ب) مجالس الطوائف الاخرى:هي مجالس الطوائف الدينية غير المسلمة.

المحاكم الخاصة : تنص المادة ١١٠ من الدستور فان المحاكم الخاصة تمارس اختصاصها في القضاء وفقاً لاحكام القانون الخاصة بها ومنها:

أ) محكمة استئناف ضريبة الدخل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب) محكمة املاك الدولة .

ت) محكمة تسوية الاراضي والمياه.

ث) محكمة الجمارك البدائية.

ج) محكمة البلديات.

ح) محكمة امن الدولة.

اهم الوظائف التي تقوم بها السلطة القضائية في الاردن مايلي:

١) القضاء: تمارس المحاكم الاردنية القضاء بين الناس بناء على القوانين التي وضعتها السلطة التشريعية والتنفيذية .

٢) تفسير القانون: لتطابق النصوص مع الظروف التي تنشأ.

٣) صنع القوانين: يأتي صنع القوانين من حق القضاء في تفسير القانون ليعتبر هذا الاتجاه سابقة قانونية تعود اليها المحاكم عندما تكون صادرة عن محكمة التميز العليا.

٤) صمام الامان: عندما تزداد الضغوطات الاجتماعية وتعجز الاجهزة التشريعية والتنفيذية عن التجاوب مع احتياجات المجتمع وتلبية طلباته.

٥) التدريب المهني: مثلا في الاردن المعهد القضائي.

٦) الواجبات السياسية والاجتماعية. في اوقات يكون فيها حاجة للموضوعية والثقة او في الوزارات كوزارة العدل.

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي في الاردن

لقد شهد الاردن مظاهر مختلفة من الاستقرار السياسي وكذلك من عدم الاستقرار السياسي ،وان دراسة الاستقرار السياسي تتأثر بجملة من العوامل الداخلية والخارجية ولكن لابد من الاشارة الى ان هذه العوامل المتعددة مترابطة ترابطاً قوياً بحيث تأثر الداخلية بالخارجية والعكس صحيح (الرقاد،٢٠٠٥، ص٦٨).

المطلب الاول : العوامل الداخلية

تتعدد العوامل الداخلية المؤثرة في الاستقرار السياسي في الاردن وهذه العوامل قد تنطوي على تأثير مزدوج باتجاهين احداهما ايجابي والاخر سلبي ، اي انه يمكن لاحد هذه العوامل ان يكون عاملا للاستقرار السياسي من جهة وفي نفس الوقت عاملا لعدم الاستقرارمن جهة اخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتمثل اهم العوامل التي ستتناولها الدراسة في اطار العوامل الداخلية المؤثرة في الاستقرار السياسي للاردن في:

اولا: التركيبة السكانية

يظهر المجتمع الاردني تجانساً الى حد كبير فيما يتعلق بالتركيبة السكانية حيث ان الغالبية العظمى من السكان تنتمي الى ثقافة واحدة هي الثقافة العربية الاسلامية ، والى جانب هذه الاغلبية توجد الاقلية الشركسية التي جاءت للاردن بعد اضطهاد الروس لهم في اواخر القرن الثامن عشر وكذلك الاقلية الشيشانية فهذه الاقليات تشترك مع الاغلبية من الناحية الدينية .وهناك اقلية مسيحية اللذين يرجع معظمهم باصول نسبة الى القبائل العربية منذ ماقبل الاسلام (الفتلاوي،١٩٩٩،ص١١٥)، والاغلبية العظمى من سكان الاردن هم سنة بنسبة تقدر ب(٧٩)% (ابو دية ،١٩٩٠،ص٨٩)-الى نسبة (٩٥)% (بني حسن،١٩٨٩،ص٨٨).وهذا اثر ايجابا على الاستقرار السياسي في الاردن لما لمذهب السنة من ضوابط عديدة منها عدم الخروج عن الحاكم بحيث يكاد يكون امراً مرفوضا تماما عند هذا المذهب (ابن تيمية، ١٩٨٨،ص ص٩-٢٢)

وستتناول الدراسة هنا تأثير طبيعة التركيبة السكانية على الاستقرار السياسي في الاردن من خلال دور هذه الفئات المكونة للمجتمع الاردني.

أ) **الاردنيون** :

قدر عددهم عام١٩٤٨تقريبا(٤٠٠,٠٠٠) نسمة(هلال وابو الخير ،١٩٩٤،ص٣٤٧) وتقدر نسبة الاردنيين بحوالي٦٦% من مجموع السكان(Valerie ١٩٨٨,p.١٥). بينما قدرت في دراسة اخرى بنسبة ٥٠% من مجموع السكان (نقرش،١٩٥٥،ص١٥٠٤)، ومن حيث الدور الاستقراري لهذه الفئة من المجتمع الاردني فقد نشأ وترعرع بتأثير عاملين هما:

١) النظام الملكي:الذي استطاع من خلال سياسته المدركة والواعية ربط هذه الفئة بالنظام الملكي حيث اقنعوهم ان مصلحتهم في استمرار هذا النظام واستقلال الاردن (نقرش ١٩٩٥،ص١٥٠٤) ولقد ظهر دور النظام بإقناع الاردنين من خلال اساليب متعددة منها امتيازات خاصة للاردنين في الجيش والمناصب السياسية العليا (نقرش،١٩٩٥، ص١٥١٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) دخول الفلسطينيون في النسيج الاجتماعي الاردني بحيث ادى ذلك الى خشية الشرق اردنيون من الفلسطينيون ان يحتلو مواقعهم ويسيطروا على مواردهم (صايغ ،١٩٨٧،ص١٨)

وفئة الشرق اردنيون تضم:سكان الريف والبدو ،واذا تناولنا دور البدو فلقد لعبوا الدور الاكبر والاهم بالاستقرار السياسي للاردن(بني حسن،١٩٩٢،ص١٩٣) فمنذ الايام الاولى للملكة وحتى الان حرص النظام على كسب ولاء القبائل لضمان الاستقرار السياسي (محمود،١٩٩٣،ص٦٣) ومن مظاهر هذا الاهتمام في عام ١٩٧٦ انشأ الملك الحسين رحمه الله مجلس شيوخ العشائر وعين الامير محمد رئيسا له (ابو دية ،١٩٩٠،ص١٤٧) كما عملت الحكومة على تقديم خدمات اكبر للبدو مثل التعليم والتوظيف والخدمات الصحية ورفع مستوى المعيشة (محمود، ١٩٩٩،ص٦٣).

اما سكان الريف فان دورهم اقل مما هو الحال لدور البدو فلقد تمثل دورهم داخل الدولة من خلال الجهاز الاداري بصورة اساسية (نقرش،١٩٩٥ ،ص١٥١) .

ب) **الفلسطينيون** (الاردنيون من اصل فلسطيني):

تختلف الدراسات بتقدير نسبة الفلسطينيون الى مجموع السكان في الاردن تماما كما هو الحال باختلاف الدراسات في تقدير نسبة الاردنيون (الشرق اردنيون) الى مجموع السكان.

فهناك من يرى ان الفلسطينيون لايزيدون عن٣٧% من اجمالي السكان في الاردن. ومنهم من يقول ان يقول ان الفلسطينين يشكلون نصف السكان واكثر(نقرش،١٩٩٥،ص١٥٠٤).

لقد بدأت العلاقة الحقيقية بين الاردنيين والفلسطينين منذ قيام الوحدة بين الضفتين الشرقية والغربية اثر مؤتمر اريحا ١٩٥٠(الرقاد،٢٠٠١،ص٥٥). والحديث عن دور الفلسطينين وتاثيرهم على الاستقرار السياسي في الاردن هو حديث مزدوج فالفلسطينيون خدموا الاستقرار السياسي من ناحية، وفي بعض الاوقات ومن ناحية اخرى كانو عاملا من عوامل عدم الاستقرار السياسي.

اما من الناحية الايجابية فهناك ارتفاع في نسبة المتعلمين والمتخصصين في شؤون الادارة مما جعل شرق الاردن يستعين بعدد من هؤلاء عند تأسيس الامارة ،كما ان نسبة التمدن في صفوف الفلسطينيين اعلى منها بين ابناء شرق الاردن (مصالحة،١٩٩٢،ص٩٠)،وبذلك حملت الى الاردن جماهير على قدر من الوعي والخبرة في النشاطات السياسية .فلقد اسهم الفلسطينيون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بشكل ايجابي عند قدومهم الى الاردن وذلك بحكم تفوقهم النسبي مقارنة بالاردنيين في التعليم والثقافة والاقتصاد والنواحي الاجتماعية (صايغ،١٩٨٧،ص١٨) ولقد اثر الفلسطينيون في المجال الاقتصادي بشكل واسع حيث قيل ان "للاردنيين السياسة وللفلسطينيين الاقتصاد" (نقرش،١٩٩٥،ص١٥١٩) ، وفي مجال القطاع الخاص فقد لعب الفلسطينيون دورا هاما من خلال الاموال التي جلبوها من دول الخليج العربي(Robins, ١٩٨٦,p.٨).

اما الناحية السلبية في تاثير الفلسطينيين على الاستقرار السياسي في الاردن كانت ابرز مؤشراته :اغتيال الملك عبدالله الاول في القدس عام١٩٥١ ،وحدوث المواجهة بين المنظمات الفلسطينية والجيش الاردني عام١٩٧٠(الرشواني،١٩٩٩،ص ص ٥٦ ٥٧)،والواقع ان الفلسطينيون جاءوا للاردن عبر دفعات فالبعض جاء قبل عام ١٩٤٨ والبعض جاء على اثر حرب ١٩٦٧ وهم اللذين سكنوا في افقر الاماكن مما جعل الفلسطينين في الاردن لايمثلون مجموعة سياسية مرتبطة بمصالح مشتركة (philipe,١٩٨٦,p.٧٠٨).

ومن هنا ليس كل فلسطيني في الاردن معادياً للنظام الاردني وعموما فان الفلسطينيين الذين جاءوا للاردن قبل عام ١٩٤٨ اصبحو جزء من المؤسسة الاردنية وتمتعوا بمكانة اجتماعية واقتصادية جيدة وغالبية الفلسطينيين الذيين تولوا مناصب سياسية او ادارية رفيعة هم من بين هذه المجموعة والتي تضم العديد من المسيحيين (محمود،١٩٩٩،ص٦٦)،وهناك عوامل مازالت موجودة وتؤثر سلبا على الاستقرار السياسي في الاردن منها النظرة المتبادلة بين الاردنيين والفلسطينيين التي تنطوي على الخوف والشك فهناك خوف من الجانب الاردني تجاه الجانب الفلسطيني من السيطرة على الموارد او اعتبار الفلسطينيين الاردن الوطن البديل لهم (الرشواني،١٩٩٩،ص٥٨)، وكذلك الحال فلفلسطينيين ينظرون الى ان هناك تمييز من حيث شغل الوظائف سواء في المؤسسات المدنية او العسكرية لصالح الاردنيين. (صايغ ،١٩٨٧، ص٣٨)

الا ان النظام السياسي الاردني حاول دمج هذه الفئة في بوتقة المجتمع الاردني وتبنى سياسات تعمل على تخفيف حدة التأثير السلبي للفلسطينيين ومنها السياسة الخارجية الاردنية في الدفاع عن القضية وكذلك في محاولة ايجاد فرص العمل لهذه الفئة وتشغيلها ومنح هذه الفئة جوازات السفر التي تسهل عليهم حرية التنقل (sayigh,١٩٩٠,p.١٧٤).

ج) الاقليات:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل المسيحيون والشركس والشيشان اهم الاقليات العرقية والدينية في المملكة الاردنية الهاشمية وكان من اهم الاقليات عند نشوء امارة شرق الاردن الشركس والشيشان الذين قدموا الى البلاد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (محافظة،١٩٨٩،ص١٤٥) .اما المسيحيون فهم مكونون من عدة طوائف اكبرها الطائفة الارثوذكسية وغيرها من الطوائف المسيحيين منها طائفة الروم الكاثوليك وطائفة اللاتين والطائفة البروتستانتية (محافظة،١٩٨٩ ،ص١٤٥).

اما فيما يتعلق بالاقلية الشركسية والشيشانية فهي مجموعة غير عربية في اصولها ،مسلمة الديانة ومن سكان شرق الاردن عندما اعلنت الامارة .هاجروا قفقاس بعد الغزو الروسي لبلادهم (الفتلاوي،١٩٩٩،ص١١٨) وقدر عدد الشراكسة حوالي (٢٥) الفا الشيشان حوالي الفين فقط (محمود،١٩٩٩،ص٦٨) ،اما المسيحيون فقد قدر عددهم عام ١٩٣٣ مابين(٢٥-٣٠) الفاً (سلامة،١٩٨٧،ص١٠٧)، وهنا كما يرى غسان سلامة بانه هناك علاقة متينة نشات بين المسيحيين والدولة انشاها الهاشميون الذين تميزوا بانفتاحهم على الافكار وان السلطة كانت حريصة على تمثيل المسيحيين في المجالس النيابية او في الادارة (الفتلاوي،١٩٩٩،ص١١٧) وقد عمل المسيحيون في الادارة والقوات المسلحة والقضاء والفعاليات الاقتصادية الاخرى ، ولكن لم يكن هناك اية محاولة منذ نشاة الامارة لتشكيل علاقة مؤسسية بين المسيحيين (الشاعر ،١٩٨٧،ص١٨٨).

وكذلك الحال مع الاقليات الاخرى بحيث تظهر ذلك من خلال التمثيل المرتفع لابناء هذه الاقلية في اجهزة الدولة ومؤسساتها (نقرش،١٩٩٥ ،ص١٥١٧)، والواقع ان الدستور الاردني لا يغلق على الاقليات اية مراكز سياسية او عسكرية (الشاعر،١٩٨٧،ص١٨٨) مما ساعد على استقرار هذه الاقليات وعدم استخدامهم كورقة ضاغطة من قبيل الغير في مواجهة النظام.

وتمثل الكوتا المخصصة للاقليات العرقية والدينية حاليا عاملا ايجابيا في تدعيم الاستقرار فهذا الامر اخذ بالحسبان منذ عام ١٩٢٨ وهو عامل يدفع الاقليات الى التمسك والوحدة مما ينصب بشكل ايجابي في صالح الاستقرار السياسي (الرقاد،٢٠٠١،ص٧٩). وان كان هذا الوضع يلعب دورا في الحفاظ على النظام واستقراره فانه من ناحية اخرى قد يشكل تهديدا لهذا الاستقرار في حالة شعور الاغلبية ان مثل هذه الامتيازات يكون على حسابها(الرشواني،١٩٩٩،ص٦٠).

واخيراً فان التركيبة السكانية للمجتمع الاردني استفاد منها النظام من خلال التعددية الاثنية والاجتماعية عن طريق تحديد الادوار بتقنية عالية بحيث يتحول التنافس الى ولاء ولا يتحول الى صراع (نقرش ،١٩٩٥،ص١٥٠٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: القيادة السياسية

لقد تمكنت الاسرة الهاشمية عبر القرن الماضي من تعزيز مكانتها كقيادة سياسية لعبت دورا فاعلا في تحقيق الاستقرار السياسي في الاردن منذ تأسيس الامارة عام ١٩٢١ من خلال فترة حكم عبدالله الاول بن الحسين التي بدأت عام ١٩٢١ واستمرت الى عام ١٩٥١ وكذلك فترة حكم الملك الحسين بن طلال بحيث نظر الى الملك الحسين باعتباره احد اهم عناصر الاستقرار السياسي في الاردن (هلال وابو الخير،١٩٩٤، ص ص ٣٤٣-٣٧٥)، فلقد استطاع الملك الحسين بن طلال اقامة روابط مع اهم عاملين للاستقرار في الاردن العشائر والجيش وكانت لديه قدرة اثبتها من خلال المواقف على التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية (al-marayati,١٩٧٢,p.٢٣١)، ومن ثم جاء الملك عبدالله الثاني بن الحسين الذي استلم سلطاته الدستورية عام ١٩٩٩ في مرحلة من ادق واصعب مراحل تاريخ الاردن ولكن الملك عبدالله ببعد نظره وقوة شخصيته واندفاع الشباب فيه تمكن من تخطي كل ضائقة تعصف بالاردن واستطاع تثبيت دعائم الامن والاستقرار بتعزيز الوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية وخطوات الاصلاح والتنمية في كل المجالات (البدارين،٢٠١٠،ص٥٦).وبموجب القانون الاساسي (دستور١٩٢٨) الذي نص على ان الامير هو رأس الدولة وهو الذي يصادق على جميع القوانين ويصدرها ويراقب تنفيذها [٥] والملك طبقا للدستور الاردني يتمتع بثقل كبير داخل النظام السياسي الاردني فهو رئيس السلطات الثلاث وهو مصون من كل تبعية ومسؤولية[٦] وتنطلق الاسرة الهاشمية في قيادتها من شرعية دينية فهم من أل البيت ويمتد نسبهم الى النبي محمد – صلى الله عليه وسلم- وكذلك شرعية تاريخية في دور الأسرة الهاشمية في خدمة الامة العربية وهناك الشرعية القومية العربية في الثورة العربية الكبرى التي قادها الحسين بن علي.والشرعية الدينية حيث ان ٩٥% من سكان الاردن يعتنقون الاسلام ويتبعون المذهب السني الذي يقيد الخروج على الحاكم وهذا الشيء يدعم ويعزز من الاستقرار (الرشواني،١٩٩٩،ص٥٠).

وقد شكلت القيادة السياسية في الاردن عاملا من عوامل الاستقرار وذلك من خلال (الرقاد ،٢٠٠١،ص٧٣):

١) تبني الاردن سياسات من شانها عدم التدخل في الانظمة العربية وغيرها واحترام مبادىء حسن الجوار والمحافظة عليها.
٢) التزم الاردن باحترام القوانين الدولية والاتفاقيات .

[٥] انظر القانون الاساسي لشرق الاردن المواد(١٦-٢٤) المواد(٢٥، ٢٦، ٢٩، ٧٠)
[٦] انظر حقوق وامتيازات الملك في الدستور الاردني الصادر عام١٩٥٢ المواد٢٥- ٢٧، ٣٠-٤٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣) عندما تم توقيع اتفاقية السلام فإنه شكل في جانب من الجوانب عامل استقرار وفي جانب اخر عامل من عوامل عدم الاستقرارعندما برزت بعض القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي عارضت معاهدة السلام من خلال اشكال متعددة من العنف السياسي.

الا انه لا بد من الاشارة الى انه سادت اوضاع من عدم الاستقرار السياسي بين الملك والحكومة التي ترأسها سليمان النابلسي واصبح الاردن يسوده مظاهر من عدم الاستقرار السياسي كالمظاهرات والتغيرات الوزارية وبعض الحركات المضادة للملك من قبل بعض ضباط الجيش.

النهج السياسي للملك عبدالله الثاني :

- المحافظة على الجوهر العام للنهج السياسي الذي وضع اسسه الملك الراحل.
- الاستمرار في مسيرة التنمية والاصلاح والتحديث للمجتمع الاردني وهذا ماعبر عنه الملك عبدالله الثاني بقوله "لقد كان موضوع التنمية الاقتصادية وإعادة هيكلة اقتصادنا الوطني ، وتفعيل دور القطاع الخاص وايجاد المناخ الاستثماري الجاذب ، وتوفير البنى التحتية ومعالجة موضوع المديونية ، على رأس اولوياتنا واهدافنا الوطنية" (العطار ،١٩٩٩،ص٨٧).
- العمل بكل السبل والوسائل من اجل استقرار السلام العادل والشامل القائم على الشرعية الدولية والعدالة وحق الشعوب بالتمتع بالامن بعيدا عن الحروب.
- العمل الايجابي مع الدول العربية من اجل ايجاد عمل عربي يخدم القضايا العربية مع تشجيع كافة الجهود التي تدعو الى الاندماج والانصهار فبإطار الاعتراف بحقائق النظم السياسية القائمة والمختلفة.
- من معالم النهج السياسي للملك عبدالله الثاني عدم الانحياز، حيث جاء موقفه بالدفاع عن المبادىء الانسانية وعدم التبعية والانحياز لاي طرف والحث على العمل لتقريب وجهات النظر بين دول العالم الثالث والعالم المصنع واحترام الوحدة الترابية للدول الاعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والدعوة الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يحقق تكافؤ في فرص التنمية بين الدول والدعوة من خلال عدم الانحياز الى الحد من سباق التسلح النووي (الشمري، ٢٠٠٠،ص٤٦).
- العمل على استقلالية القرار السياسي وارتكازه على مصالح البلاد العليا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الاسهام في سبيل حفظ السلام والأمن الدوليين وتنمية علاقة الاردن مع الدول الصديقة في كافة المجالات والاصعدة.

ثالثا: التنظيمات السياسية

يتركز الاهتمام هنا حول دراسة الاحزاب السياسية التي لها علاقة مباشرة في الاستقرار السياسي في الاردن.

بدأ النشاط السياسي على الساحة الاردنية منذ تأسيس امارة شرق الاردن ،وتشكيل الحكومات الاردنية المتعاقبة وكان النشاط السياسي ينصب على تحقيق استقلال شرق الاردن وتمتع الاردن بالاستقرار. والاستقرار في بدايات التأسيس الا ان دولة الانتداب بريطانيا قامت بفرض القيود مما ادى الى سيادة جو من عدم الاستقرار السياسي واصبحت شرق الاردن قاعدة لاثارة القلاقل في سوريا .وكان النظام السياسي ممثلاً بالامير عبدالله متعاطفا مع الحركات الوطنية (الموسى،١٩٩٦ ،ص ص ٣٢٠-٣٢١).

ولقد بدأ العمل الحزبي في الاردن منذ عهد الامارة تحديداً الى العام ١٩٢٧ حيث تأسس حزب الشعب الاردني وظهرت العديد من الاحزاب خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٢٧ وحتى استقلال الاردن في عام ١٩٤٦ فانه لايمكن الحديث خلال تلك الفترة عن دور فاعل للاحزاب فيما يتصل على وجه التحديد بالاستقرار السياسي للاردن سواء اكان ايجابيا او سلبيا اذا استثنينا استمرار هذه الاحزاب بالمطالبة بالغاء المعاهدة البريطانية وقيام حكومة دستورية و وحدة عربية (الرقاد،٢٠٠١،ص٧٤).

ربما يعود ذلك الى ان هذه الاحزاب كانت مشخصنة اساسا اضافة الى ان عضويتها كانت مقتصرة على سياسين ذوي نفوذ (ابودية ،١٩٩٠،ص٨٤)،ويمكننا القول ان بداية التأثير الحزبي في الاستقرار السياسي في الاردن اخذت في الظهور بعد توحيد الضفتين عام١٩٥٠ (الرشواني،١٩٩٩،ص٦٦).

فبعد وحدة الضفتين مثلت الاحزاب في المملكة جميع الاتجاهات السياسية : دينية ،قومية، يسارية، ومحافظة وهدفت الاحزاب العقائدية الى تحقيق الاهداف التالية (ازمة الديمقراطية في الوطن العربي،١٩٨٤،ص٦٩٤):

١) محاربة الصهيونية والاستعمار والرجعية والمحافظة على الاستقلال الوطني.
٢) بلورة هوية قومية واحدة والعمل من اجل الوحدة العربية وتحرير فلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣) العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية .

٤) المطالبة بالتنمية الاقتصادية الجادة السريعة.

٥) تحقيق المشاركة السياسية عن طريق الوصول للحكم.

ثم تلا ذلك صدور قانون الاحزاب السياسية رقم ١٥ لسنة١٩٥٥ ونشر في الجريدة الرسمية في ٣ نيسان ١٩٥٥ وقد قيد هذا القانون تأليف الاحزاب وحصر قرار منح الترخيص للحزب او حله بيد مجلس الوزراء وهذا مافسر الصراع الذي عانت منه الحياة السياسية في منتصف الخمسينيات (حوراني ،١٩٩٥،ص٢١).

وبصورة عامة مثلت الاحزاب السياسية الاردنية خلال هذه الفترة عاملاً من عوامل عدم الاستقرار .وساعد على قيام هذا الوضع غير المستقر ان الاحزاب كانت تحمل توجهات سياسية يسارية وشيوعية قومية ومن ثم فقد كانت توجهات هذه الاحزاب من حيث محاداتها للغرب والذي ظهر من خلال دورها في عدم انضمام الاردن لحلف بغداد عام١٩٥٥ والغاء المعاهدة البريطانية عام ١٩٥٦(الماضي،١٩٩٥،ص٤٤).

واستمر تجميد قانون الاحزاب الذي لم يشمل جماعة الاخوان المسلمين حتى عام ١٩٩٢ وخلال هذه الفترة لم تقم الاحزاب بدور فاعل لا بتجاه الاستقرار ولا بتجاه عدم الاستقرار .

وجماعة الاخوان المسلمين تأسست في ١٩٤٥/١١/١٩ وتم ترخيصها رسميا عام ١٩٤٦ على انها جمعية اسلامية وليست حزبا سياسياً، وفي الخمسينيات تقدمت الى وزارة توفيق ابو الهدى من اجل ان ترخص باعتبارها "هيئة اسلامية عامة شاملة" وقبلت دعما لمؤسسة العرش والحكومة وساهمت في الاستقرار الحكومي في بعض الفترات (عبد الكاظم،١٩٩٧،ص ٣٥).

ولقد كان العامل الابرز في تعزيز دور جماعة الاخوان المسلمين في الاردن يتمثل في طبيعة العلاقة بين الجماعة والنظام السياسي الاردني والتي يعتبرها البعض تحالفا استراتيجيا بين الجماعة والنظام (مسعد ،١٩٩١،ص٥٦). واستمر الحظر على الاحزاب حتى عام ١٩٩٢ مع صدور قانون الاحزاب الاردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢.

ولقد اكد الملك عبدالله الثاني على ان الحياة السياسية في الاردن تستدعي ووجود احزاب سياسية وطنية وان تكون لها اجندة تعمل من خلالها واهداف وبرامج واضحة تستطيع من خلالها خوض الانتخابات والمشاركة في الحكم (ابراهيم ،٢٠٠٧، ص٤٢٢-٤٢٣) ، فلا بد من وجود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

احزاب لها برامج فاعلة للتمكن من التقدم في مسار الاستقرار السياسي (ابراهيم ،٢٠٠٧، ص٢٤٦).

ومن اجل ذلك نصت المادة ١٦ من الدستور الاردني في اطار التعديلات الدستورية في عام٢٠١١:" على حرية تأليف النقابات والجمعيات والاحزاب السياسية وهذا بدوره يعزز حجم المشاركة السياسية سواء كان بشكل فردي او جماعي وفي مقدمة انماط المشاركة السياسية[٧] النشاط الانتخابي، والعمل الحزبي ، والعمل النقابي كل ذلك كان من اجل الوصول الى ضمان حقوق الافراد والجماعات في عملية المشاركة السياسية بغض النظر سواء اكانت مشاركة مؤيدة او معارضة وانما تهدف في النهاية الى تغير مخرجات النظام السياسي بصورة تلبي مطالب الافراد والجماعات التي تقوم بها (الفريجات،٢٠٠٥،ص٥٣).

وان قيام الاحزاب السياسية الديمقراطية مرهون بتطور المجتمع على جميع الاصعدة السياسية والاقتصادية والتربوية حيث لايمكن فصل العمل الحزبي عن العمل الاجتماعي لذلك عززت المادة ١٦ الفقرة ٢ مبدأ تأليف الاحزاب السياسية ضمن مشروعيتها وغايتها السلمية السياسة والنهج الذي تبنته الاردن من خلال الحكومات المتعاقبة هو التركيز على الاستقرار السياسي كنتيجة يتوصل اليها من خلال التفاعل بين الحكومة والاحزاب السياسية لما لها من دور مهم في الحياة السياسية (ابو الهنا،٢٠٠٨،ص٦١).

وفي هذا يتحدث الملك عبدالله في مقابلة اجراها مع صحيفة الحياة اللندنية بأنه على جميع الاحزاب والقوى السياسية ان ترتقي بأدائها السياسي الى المستوى الذي تتطلبه منا هذه المرحلة الحاسمة والدقيقة . والنضج السياسي الوطني المطلوب من جميع القوى السياسية في الاردن الأن يستوجب إلا ننظر الى عملية المشاركة السياسية من باب الغنائم والمكاسب و المحاصصة والاحتكار بل من باب الشراكة في صناعة الحاضر والمستقبل ولذلك فان التركيز يجب ان ينصب على وجود جميع القوى في العملية السياسية البرلمانية والتمثيلية .

رابعا:المؤسسة العسكرية

ان ولاء المؤسسة العسكرية للنظام الحاكم امر حيوي لاستقراره واستمراريته خصوصا في الاقطار النامية ولا سيما في المراحل الاولى من التحديث.

[٧]المشاركة السياسية : زيادة مساهمة المواطنين ودورهم في اطار النظام السياسي بقصد التأثير في عملية صنع القرار الرسمي(الحكومي).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نشأ الجيش الاردني في ظل الاستعمار البريطاني وبعد الاعتراف البريطاني باستقلال الادارة الاردنية في ٢٥ايار١٩٢٣حدث تطورات جديدة في تنظيم القوات العسكرية الاردنية (محافظة،١٩٨٩،ص ص ٣٩-٤٢).

وعندما تسلم جلوب باشا رئاسة الاركان في الجيش العربي قام بادخال البدو للجيش .وعندما قام جلوب بإدخال البدو فانه اوحى الى اهل المدن والقرى ان افضل الوسائل لردع القبائل هو توظيفها في خدمة الدولة وشجع هذا المنطق التنافس بين القبائل لدخول الجيش وسرعان ماسيطرت قبائل الجنوب ولاسيما الحويطات على الجيش. والواقع ان الانجليز كانو فعليا هم المسيطرون على الجيش حتى تم تعريب قيادته .وبعد تعريب الجيش فقد اخذ البدو بالسيطرة على الجيش العربي فالاغلبية العظمى من الضباط تعين من هذه القبائل (محمود،١٩٩٩ ،ص٨٢) ويمكن ارجاع الدور الداعم للنظام من قبل الجيش الى مجموعة من العوامل اهمها طبيعة تركيبة الجيش واللذي يسيطر عليه البدو (بني حسن،١٩٨٩، ص١٩٢) اللذين يتصفون بارتباطهم الشديد بالعرش الهاشمي واخلاصهم له.

الا انه وعلى الرغم من ذلك في غالبية اقطار الدول العربية المجاورة لاسرائيل تخصص للمؤسسات العسكرية ٢٥ و٤٠% من ميزانية الدولة ويعود ذلك الى الصراع العربي الاسرائيلي وظروف انعدام الاستقرار السياسي في الداخل (المشاقبة ،٢٠٠٥،ص٣٦٨) وعند مقارنة الجيش الاردني بالدول المجاورة فهناك ضعف في القدرات العسكرية لهذا الجيش سواء من حيث الانفاق او التسليح.

ومنذ الايام الاولى لتأسيس الدولة في الاردن اعطيت للعسكرين مسؤوليات واسعة في الحفاظ على النظام والاستقرار السياسي. وقد لعب الجيش دورا في الاستقرار السياسي وتميز بولاء متين للعرش فالمحاولة الانقلابية عام ١٩٥٧ التي قام بها علي ابونوار لاقت الفشل وعلى الرغم من هزيمة ١٩٦٧ الا ان الجيش لم ينقلب على الملك واثبتت احداث ١٩٧٠ عمق ولاء الجيش للنظام ودوره في حمايته (سلامة،١٩٨٧،ص١٥٨).

وينبع هذا الولاء من كون معظم اعضاء القوات المسلحة ينتمون الى خلفية اجتماعية واحدة هي البدوية اضافة الى الرعاية الخاصة التي يتلقاها منتسبو الجيش الاردني سواء كانت مادية او معنوية (بني حسن،١٩٨٩،ص١٩٢)، اذ يتمتع اعضاء المؤسسة العسكرية في الاردن بإمتيازات منها العلاج المجاني والرواتب الجيدة والسيارات المجانية الخاصة لكبار الضباط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والقروض والمقاعد الجامعية لابناء العسكريين (بني حسن،١٩٨٩،ص١٩٣)، هذا عدا عن الحرص الدائم في تسليح الجيش.

خامسا:الفساد السياسي

يعرف الفساد بانه سوء استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية وهذا هو نص تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد ،وهي اكبر منظمة غير حكومية في العالم ،والفساد السياسي اكبر عائق امام التطور سواء اكان هذا التطور اقتصاديا او ديمقراطيا وخاصة على وجه التحديد في دول العالم الثالث.

والاردن عنيت في مكافحة الفساد فصدر قانون هيئة مكافحة الفساد وهو الاول من نوعه في الاردن عام١٩٩١ بعد اكثر من ٨٠ سنة من الفساد في بلد صنف عام ٢٠٠٥ في المرتبة ٣٧ على سلم منظمة الشفافية الدولية التي ترصد سنويا حجم انتشار افة الفساد في ٢٥٩ دولة ،على الرغم من انه لم يكن في الاردن هيئة مستقلة لمكافحة الفساد حتى عام ١٩٦٦م ،حيث انشئت وحدة مكافحة الفساد التابعة لدائرة المخابرات العامة .وكانت غالبية القضايا التي تكشفها تلك الهيئة تتعلق بسرقات او رشاوى في اطارها مواطنون عاديون او من القطاع الخاص (ابو الهنا،٢٠٠٨،ص٦٥) .

الا انه تنفيذا لتوجهات الملك عبدالله الثاني المتعلقة بتشكيل هيئة مستقلة تعنى بوضع وتنفيذ استراتيجية عامة لمكافحة الفساد والوقاية منه بشكل مؤسسي ولاقت هذه التوجهات الترحيب من قبل الفعاليات النيابية والحزبية والسياسية والنقابية .فالاردن استمر في مكافحة الفساد لتحقيق الاصلاح الشامل والحفاظ على الاستقرار(ابراهيم ،٢٠٠٧،ص٤٠٠).

فمن ضمن المطالبات الشعبية التي لا تنتهي وتبقى مستمرة مراراً وتكراراً الكشف عن الفساد وخصوصاً في مؤسسات الدولة . ولقد تم ايضاح ذلك للمواطن من خلال ما صرح به رئيس هيئة مكافحة الفساد بأنه تم التعامل خلال الربع الاول من العام ٢٠١١ مع نحو ٣٩٩ قضية فساد وتم احالة بعض القضايا التي تثبت وجود شبهة فساد الى الجهات القضائية المختصة (موقع الاردن العربي ، http:arab jo.net/index.php?٠ption =comcontent&view= articte&id= ٨٧٣١)

ومن هنا انطلق الملك عبدالله الثاني بتوجيهاته واوامره الملكية بمحاسبة الفاسدين من خلال محاكمتهم امام القضاء حيث قال جلالته " لا احد فوق القانون ولا حصانة لاي احد وان علاقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المواطن بمؤسسات الدولة قائمة على مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص "(جريدة الدستور الاردنية ، ٢٠١٢، العدد ١٦٢٢١). وبناءً على ذلك تم تحويل ملفات القضايا التي طالت النخب السياسية والاقتصادية الى السلطات المختصة مما اعطى المواطن الاطمئنان بأن مطالباته وصلت الى حيز التنفيذ وبالتالي تحقيق المزيد من حالة الاستقرار النسبي في الاردن .وفيما يلي جدول يبين مؤشر ضبط الفساد في الاردن :

الجدول (٣) : يبين ضبط الفساد في الاردن

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٦
	٠.٠٤	٠.٠١	٠.٣٣	٠,٣٨

المصدر : وفقا لاحصائيات الحكم في الوطن العربي (٢٠٠٠-٢٠٠٦) الصادر عام ٢٠٠٧ نقلا عن تقارير البنك الدولي (http//go.worldbank.org)

الجدول (٤) : يبين نتائج تقرير منظمة الشفافية الدولية حول مدركات الفساد في الاردن

السنة	نتيجة المؤشر من ١٠	الترتيب العربي	الترتيب الدولي	عدد الدول التي تقييمها
٢٠٠١	٤,٩	٢	٣٧	٩١
٢٠٠٢	٤,٥	٢	٤٠	١٠٢
٢٠٠٣	٥,٦	٦	٤٣	١٣٣
٢٠٠٤	٥,٣	٤	٣٧	١٤٥
٢٠٠٥	٥,٧	٥	٣٧	١٥٨
٢٠٠٦	٥,٣	٥	٤٠	١٦٣
٢٠٠٧	٤,٧	٥	٥٣	١٧٩
٢٠٠٨	٥,١	٥	٤٧	١٨٠
٢٠٠٩	٠٥,١	٥	٤٩	١٨٠
٢٠١٠	٤,٧	٥	٥٠	١٧٨
٢٠١١	٤,٥	٦	٥٦	١٨٢
٢٠١٢	٤,٨	٤	٥٨	١٧٦

واشار مركز الشفافية الاردني الى ان هنالك جملة من الاسباب لتفشي ظاهرة الفساد في الاردن وهي :

١- عدم التمكن من محاكمة الوزراء الا من خلال مجلس النواب وهو ما نص عليه الدستور الاردني .
٢- عدم وجود حزمة واحدة من القوانين المعنية بالفساد بالاضافة الى ضعف اجراءات تتبع قضايا الفساد او عدم القدرة على حماية المبلغين او تمكين المتهمين من العبث بالادلة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- ضعف الارادة السياسية في محاربة الفساد وتزوير الانتخابات النيابية.
٤- ضعف الشراكة بين القطاع العام والخاص .
٥- ظهور مؤسسات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد حديثا كما انها تتسم بقلة الخبرة.
٦- ضعف مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية والرخاء الاقتصادي.
٧- العادات المتوارثة وفكرة الحقوق المكتسبة والمحسوبية.

سادسا : المؤسسة التشريعية

يعتبر غياب المؤسسة التشريعية في اي نظام سياسي عائقا امام المشاركة السياسية التي تتمثل في احد جوانبها في التصويت في الانتخابات العامة وبالتالي تعتبر مظهر من المظاهر الرئيسية للنظام الديمقراطي وضمانة للاستقرار السياسي (البيج،١٩٩٧، ص ص ٦٤-٧١).

كان اول تشريع دستوري ينص على قيام السلطة التشريعية في الاردن هو القانون الاساسي لشرق الاردن سنة ١٩٢٨ ،فقد نصت المادة ٢٥ الفقرة ١ على ان يتألف المجلس التشريعي من ممثلين منتخبين طبقاً لقانون الانتخاب (المادة ٢٥ الفقرة أ من القانون الاساسي لسنة ١٩٢٨ تنص على "تناط السلطة التشريعية بالمجلس التشريعي والامير ويتألف المجلس التشريعي من: ممثلين منتخبين طبقا لقانون الانتخاب الذي ينبغي ان يراعي فيه التمثيل العادل للاقليات)

وتلعب المؤسسة التشريعية دورا مهما في تعزيز الاستقرار السياسي من عدة جوانب اهمها (الرقاد،٢٠٠١،ص٦٩):

أ) تزيد من درجة الرضاء الشعبي من خلال الدور الذي تلعبه في شرح وجهات النظر باعتبار النواب ممثلين للشعب ويساهمون في تكوين رأي عام ايجابي إزاء القضايا التي تؤثر في الاستقرار السياسي مما يحول دون اللجوء الى العنف السياسي .
ب) تشكل عاملا مهما في اضفاء الشرعية السياسية للنظام السياسي وإعطاء الثقة للحكومات مما يسهم في الاستقرار السياسي ويجنب النظام السياسي التغيرات السريعة في الحكومات التي تدل على حالة من عدم الاستقرار السياسي.
ت) توفر التمثيل السياسي للاقليات العرقية والدينية مما يسهم في الاستقرار السياسي ويطمئن هذه الاقليات فيصبح اهتمامهاً بالصالح العام اكثر لتتمكن من المحافظة على مكتسباتها وبالتالي تدعيم الاستقرار السياسي.
ث) تتيح فرص اوسع لتحقيق المساواة في تولي المناصب السياسية بين النخب والمستويات الشعبية الاخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج) ومن خلال ممارسة مجلس النواب لاحدى وظائفه الاساسية الا وهي الرقابة السياسية فان هذا يفتح الباب امام محاسبة الوزراء والحكومات مما يضبط مسيرة العمل ويعين على معالجة العديد من قضايا الفساد الاداري والمالي ،وكل هذا ينصب في النهاية في مصلحة الاستقرار السياسي.

سابعا: السياسة الاقتصادية

الاقتصاد الاردني اقتصاد صغير الحجم تعرض في فترات معينة الى حالة من عدم الاستقرار السياسي وفي فترات اخرى الى حالة من الانتعاش وحصلت له فترات تراجع وضيق الى ان ارتبط بالصندوق والبنك الدوليين وتطبيقه لسياسات التكيف الهيكلي ،ظهرت فترات الانتعاش خلال تدفق المساعدات الخارجية وتحويلات المغتربين السنوية التي وصلت الى ٣٤,٣% من الناتج القومي مما ادى الى نمو حقيقي في هذا الناتج وصل الى ١١,٦% في عقد السبعينات وقد اثر هذا ايجابا على الاستقرار السياسي الا ان هذا الامر ترك اثرا غير استقراري في الاعتماد على المعونات الخارجية ،وتشير بعض الدراسات الى العلاقة المتينة بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي في الاردن (الوزني،١٩٩٧، ص ص ١١-٢٧)

وقد تعرض الاردن الى ازمات متعددة منها ازمة الثمانينات وتخفيض سعر الدينار وارتفاع الاسعار وسياسات الانفاقات الحكومية فنتج عن ذلك العجز في الموازنات العامة وعجز في الميزان التجاري والمدفوعات وتراكم الديون الخارجية التي بلغت حوالي (١٠) مليارات دولار في نهاية الثمانينات (محافظة ،٢٠٠٠، ص ص٢٩-٣٠) وفي ضوء هذه المعطيات توجه الاردن في بداية ١٩٨٩ الى اتفاق تكيق مع مؤسستي بريتون وودز اتبعه باتفاق عام ١٩٩٢ بسبب عدم اكتمال الاول وذلك بهدف استقرار سعر الصرف ومكافحة التضخم وتحقيق نموا وتحسين وضع القطاع الخارجي بتشجيع الصادرات وتنميتها (الوزني ،١٩٩٧، ص١٧)

ويلقي بعض الباحثين باللوم على السياسات الاقتصادية الرسمية واذعانها بشروط ومطالب الصندوق والبنك الدوليين ،ويعيد اسباب الازمات الاقتصادية لعدم وجود قاعدة انتاجية وعدم تنظيم جهود التنمية التي ركزت على بعد تعظيم الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي بغض النظر عن مصادر هذا النمو ، عدا عن غياب وحدات التخطيط والمتابعة على المستويات الادنى (الحوراني ،١٩٨٨،ص ص ٧-١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واذا تناولنا مشكلة البطالة فقد شكلت عاملا مهما من الناحية السلبية في الاستقرار السياسي بل من اهم الاسباب التي لعبت دورا في عدم الاستقرار نظراً للأحباط الذي يتسرب في نفوس العاطلين عن العمل وبخاصة عند الشباب والمتعلمين الذين يشكلون قطاعا مهما ومؤثر ا في الاستقرار واذا وجه الشباب التوجيه الصحيح سيكونون عاملا ايجابيا في الاستقرار من خلال المساهمة في التنمية ودفع عجلة الصناعة التي تعود بالعوائد الاقتصادية ،وقد يكون الشباب عاملا من عدم الاستقرار من خلال الاحتجاج على الاوضاع القائمة والرغبة في التجديد والخروج عن المألوف .ويزيد الامور تعقيدا انتشار الفقر والبطالة والحرمان مما يؤدي لخلق حالة من عدم الاستقرار.

ثامنا:مؤسسات المجتمع المدني الاخرى

في ظل ما تفرضه العولمة وانتشارها من معطيات اخذت بتفعيل العوامل التي تؤثر على سيادة الدولة وتساعد على تأكل مسارات هذه السيادة ،بدأت مؤسسات المجتمع المدني تنشط وتتقدم في ظل القوانين الدولية التي تعطيها الغطاء القانوني وفي بعض الاحيان ربما تقدم لها الغطاء المالي من جهات خارج الدولة نفسها ولكن هذه المؤسسات تتميز بخصائص معينة واهداف وغالبا ماتكون اهداف مشتركة تسعى لتحقيقها وفي الغالب تتمحور هذه الاهداف في مساعدة الافراد او تحقيق منافع جماعية او الدفاع عن قضية معينة (الرقاد ،٢٠٠١،ص٨١) ويمكننا هنا اضافة النقابات على صعيد العوامل الداخلية المؤثرة في الاستقرار السياسي في الاردن ،ونشأت النقابات المهنية للاطباء والمهندسين والمحامين والصيادلة بطريقة مختلفة عن النقابات العمالية وهذه النقابات لم تقم بدور سياسي منذ نشأتها عام ١٩٥٤ وانما اقتصرت على الاهتمام بامور المهنة والمهنين ولم تتدخل الحكومات الاردنية المتعاقبة في امورهم ولاصياغة قوانينهم وانظمتهم الداخلية ،وفي عام ١٩٦٧ بعد حرب حزيران بدأ تسيس النقابات ودخل على خط النقابات بعض القوى السياسية من الاحزاب والجماعات وتحول النقابيون المهنيون من ادوارهم القيادية للنقابة الى الدور التابع وسيطر على قيادة هذه النقابات مهنيون جعلوا السياسة حرفة لهم ودعوا الى افساح المجال امام الدور السياسي للنقابات على حساب الدور المهني وواحد من اهم الاسباب المؤثرة في هذا التغير كان نتيجة للغياب الحزبي الفاعل عن الساحة السياسية .

ولم يقتصر هذا على النقابات المهنية بل كانت النقابات العمالية التي تهتم بمطالب العمال وزيادة الاجور وتحديد ساعات العمل والتأمين الصحي الى جانبها (حمزة ،١٩٩٥، ص ص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٥٧-١٦٣). ولقد شكلت النقابات العمالية اكبر مؤسسات المجتمع المدني من خلال الاتحاد العام لنقابات العمال،حيث بلغ عدد المنتسبين لها (٢٠٠) الف عامل من خلال (١٧) نقابة.وتوجد في الاردن (١٢) نقابة بلغ عدد اعضائها (٧٥,٠٠٠) الف عضو ،وتوجد اكثر من(٧٠٠) جمعية خيرية تمارس نشاطاتها في مختلف مناطق الاردن (عساف، ص١١٨) بيد انه لم يكن هناك دور سياسي بارز للنقابات قبل عام ٢٠٠٠ حيث بدأت النقابات بالاعلان عن موقفها من معاهدة السلام مع اسرائيل ودعت الى الغائها منذ اعلانها ودأبت على معارضة ماترتب من التزامات تجاه الاردن بموجب المعاهدة وهذه المواقف السياسية جاءت من خلال برامج النقابات الانتخابية التي اعلنتها القيادات النقابية التي تضمنت الالتزام بالعمل بالطرق التي كفلها الدستور (غرايبة،٢٠٠٠،ص٨).

في حين رأت الحكومة ان المعاهدة تعتبر قانوناً سارياً بالمقابل تطورت تعبيرات النقابين الى اعداد قوائم باسماء المطبعين والقيام بمظاهرات واعتصامات الى ان تأزمت الامور واتخذت الحكومة اجراءات باعتقال عدد من النقابين في بدايات عام ٢٠٠١.

والنقابات تشكل قوة بشرية لايستهان بها فهي بالتالي تؤثر بشكل فعال في الاستقرار نظرا" لما يمكنها من لعب دور فاعل في تجنب الازمات الاجتماعية ومنع انفجارها او معالجتها" (عساف،ص١١٨) وفي نفس الوقت تستطيع ان تلعب دوراً في عدم الاستقرار اذا تم استغلالها وتوظيفها لمعارضة الدولة في بعض القرارات السياسية.

تاسعا :الحراك الاجتماعي[٨] في الاردن في مرحلة الربيع العربي

تشهد المملكة الأردنية حالة غير معهودة من المسيرات الواسعة التي تطالب بالإصلاح السياسي والاقتصادي والتي تمثل فئات فكرية متعددة ومختلفة في المطالب، وتستدعي حالة نهج جديد تحدد العلاقة بين السلطة والفرد مبنية على الشراكة الحقيقية، وتأتي هذه التوجيهات في ظل ظروف إقليمية استطاعت بها الجماهير عند عدد من الدول العربية أن تفرض ذاتها أمام هيبة النظام السياسي الذي ظهر وأوجد ذاته منذ سنوات طويلة، إلا أن الحال في الأردن يختلف بتزكية والتوافق على رأس النظام الأردني وبإعتباره أنه بمثابة قاسم مشترك يمثل هيبة الشعب والدولة،

[٨]الحراك الاجتماعي هو: التغيرات الاجتماعية التي تحدث داخل البناء الاجتماعي ، فالحراك الاجتماعي هو عملية اجتماعية ينتقل خلالها الفرد والجماعة من وضع اجتماعي الى اخر ويمتاز الحراك باختلاف سرعته وقوته من مجتمع الى اخر .(السرور ، ٢٠٠٥، ص٩٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأنه مرجعية الجميع ولا جدال في شرعيته وشخصه. لذا فإن دعوات الإصلاح جاءت بدعوى ترهل دور السلطة التنفيذية في أداء أدوارها التي تنسجم مع واقع وتطلعات أفراد الدولة ومؤسساتها، بمعنى أن نهجها تخطى حدود قدرة الحكومة في القيام بمسؤولياتها المكلفة من قبل الملك وبالتالي المجتمع في المسائل المتعلقة بمستلزمات الإصلاح والتحديث، بل لدرجة توصف لدى فئات واسعة بأنها تتحمل مسؤولية نتاج العبء المثقل على المواطن بسبب احتكار صنع وتنفيذ القرار، وأنها لم تعط موضوعية حقيقية في عملية توزيع الأدوار، وأسهمت في إخراج برلمانات تتلاءم مع نهجها، مما أفقده وظائفه الأساسية بالقيام بدور التشريع للقوانين والرقابة على الحكومة في تنفيذ البرامج المطلوبة.(المقداد، ٢٠١١)

سيتم تناول مؤشرات من عدم الاستقرار السياسي في اطار هذا الموضوع الا وهي المظاهرات والاعتصامات وأعمال الشغب و...الخ.

كانت البداية من المظاهرات التي اندلعت في تونس ٢٠١٠/٩/١٨ ،ثم كانت الشرارة الثانية من مصر بتاريخ ٢٠١١/١/٢٥ وغيرها من موجات الاحتجاج التي اندلعت في الوطن العربي ، وتزامنا مع المظاهرات والمسيرات في مصر وتونس فان التحرك نحو التغير ظهر على السطح الاردني ،ولكن بفارق عن الوضع التونسي والمصري وتجلى الفرق بالمطالبة بإصلاح النظام وليس تغيره. حيث كانت الاسباب الرئيسية هي تردي الحالة المعيشية والفقر والبطالة حيث اشارت التقديرات ان البطالة تبلغ مانسبته اكثر من ٣٠% في المجتمع الاردني (حميد،٢٠١١، ص٢)، والمطالبة بالاصلاحات السياسية ،وكانتقطة انطلاق الاحتجاجات الشعبية يو الجمعة ١٤ كانون الثاني من العام ٢٠١١ ثم تتابعت الاحتجاجات في الاسابيع التي تلته. الا انه لايمكن حصر الاسباب التي خرجت من اجلها الاحتجاجات وتأثرت هذه الاحتجاجات بوسائل التكنولوجيا الحديثة كغيرها من الاحتجاجات التي حدثت في الوطن العربي .

ولقد ساعدت هذه الاحتجاجات على إحداث الكثير من التغيرات في الحكومات والشعوب ، كما استطاعت ان تشكل أدوات ضغط على النظام لإطلاق مسيرة الإصلاح السياسي.ولابد هنا من ذكر اهم الاسباب التي كانت وراء هذه الاحتجاجات :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولاً: الاسباب السياسية

كان يوم ٢٤ اذار ٢٠١١ يوم فاصل في تاريخ الحراك السياسي الاردني ، حينذاك خرجت مظاهرة بالآلاف في منطقة دوار الداخلية في مدينة عمان وقاموا بالاعتصام ، وقامت مجموعة من مَن حسبوا انهم اتباع الحكومة والاجهزة الامنية بالاعتداء على المعتصمين ، واصبح هذا اليوم فارقة في الحراك السياسي الاردني، وازدادت مطالب الحراكيين واصبحو أكثر جرأة في شعاراتهم ، حتى وصلت مطالبهم للحد من صلاحيات الملك بما يمنح تفويضاً ديمقراطياً اكبر للشعب وخياراته – الملكية الدستورية-(الكلالدة ، ٢٠١٣ ،ص٢) وهذا لم يكن المطلب الوحيد بل كانت العديد من المطالب الا ان هذا المطلب واجه ضجة كبيرة من قبل المفكرين والمحللين السياسيين والاعلاميين والشعب الاردني مابين رافض ومؤيد لها، كما طالبو بتعديل الدستور او العودة الى دستور ١٩٥٢، ومن ضمن المطالب الشعبية مراراً وتكراراً الكشف عن الفساد في مؤسسات الدولة (العلان ،٢٠١٢،ص١٧٣) .ولقد انقسمت الا سباب السياسية الى :

أ) الاسباب السياسية الداخلية : يمكن تحديد اهم الاسباب الداخلية التي كانت وراء الاحتجاجات التي حدثت في الاردن منذ عام ٢٠١١ وحتى الان من خلال التعرف على مطالب المحتجين التي تمثلت ب (الكلالدة ،٢٠١٣،ص١٠):

١) تفعيل المبدأ الدستوري " الشعب مصدر السلطات".
٢) قانون انتخاب عادل وانتخابات نزيقانون انتخاب عادل وانتخابات نزيهة .
٣) رفع القبضة الامنية عن الحياة السياسية في البلاد .
٤) اجراء تعديلات دستورية تعيد للشعب سلطاته وحقوقه .
٥) وجود حكومة برلمانية منتخبة تكون لها الولاية العامة .
٦) محاربة الفساد ومحاسبة الفاسدين مهما علا شأنهم .
٧) استرجاع الاموال والاملاك والمقدرات الوطنية المنهوبة .

ومن هذه المطالب نستطيع ان نلمس ان نفيها يؤدي الى الاسباب السياسية للاحتجاجات ، وكانت ابرز الحراكات التي خرجت بدافع سياسيداخلي جبهة العمل الاسلامي ، والجبهة الوطنية للاصلاح بقيادة رئيس الوزراء الاسبق احمد عبيدات حيث منحت موضوع الاصلاح السياسي والتعديلات الدستورية اهتماماً كبيراً ، وكانت هذه الاولويات السبب الرئيسي لمقاطعة هذه القوة الانتخابات النيابية احتجاجاً على عدم جدية الدولة في القيام بأصلاحات جوهرية (ابو رمان ، ٢٠١١، ص ١٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي دراسة اجريت حول اولويات الحراك الشعبي الاردني تبين ان المطالبة بإصلاحات دستورية تصدرت موضوعات الحراك بما نسبته (١٤.١%) تلاها المطالبة بإصلاحات سياسية ، ثم اجراء انتخابات نيابية وبلدية نزيهة بنسبة (١١.٢%) ، وحل مجلس النواب جاء في المرتبة قبل الاخيرة بنسبة (٧.٦%) من ضمن عشرة مواضيع تم طرحها(العلاونة ، ٢٠١٢، ص٢٥)

ب) الاسباب السياسية الخارجية : ساهمت العوامل السياسية الخارجية في وجود الاحتجاجات في الاردن ومن ضمن هذه الاسباب السياسية الخارجية :

١) الربيع العربي : وهذا ماسنبينه ضمن العوامل الاقليمية . الا ان الدراسات الميدانية اظهرت ان انتقال الربيع العربي الى الاردن كسبب من اسباب الاحتجاجات الشعبية كان يحمل متوسطاً حسابياً عالياً مقارنة مع الاسباب السياسية الاخرى ، وهذا يدلل على مدى استجابة المجتمع الاردني لما يحصل في البيئة الاقليمية الا ان الحراك في الاردن رفع شعارات اصلاح النظام وليس تغيره (بني سلامة ، ٢٠١٣، ص٥٢).

٢) القضية الفلسطينية : خرجت الكثير من المظاهرات في الاردن لنصرة الشعب الفلسطيني ، فالقضية الفلسطينية كانت ومازالت من اهم القضايا التي تشغل فكر المواطن .

٣) سياسة القوى الغربية : ساهم موقف الدول الغربية السلبي وبخاصة الولايسياسة القوى الغربية : ساهم موقف الدول الغربية السلبي وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية من القضايا العربية الراهنة ولاسيما القضية الفلسطينية في اشعال الكثير من الاحتجاجات في الاردن ، وماقامت فيه الولايات المتحدة من ارسال مجموعة من جيوشها الى الاردن لتوجيه ضربة عسكرية لمنشأت سورية تدعي بوجود مخزن كيماوي فيها اثار هذا الكثير من الاحتجاجات في الفترة الواقعة بين شهري نيسان وحزيران من العام ٢٠١٣.

ثانيا: الاسباب الاقتصادية

يلعب العامل الاقتصادي دورا مهما في السياسات الدولية ، والاردن كغيره من الدول يعاني من ظروف اقتصادية استثنائية كانت السبب وراء قيام الاحتجاجات الشعبية ويمكن تقسيم الاسباب الاقتصادية الى :

أ) **الاسباب الاقتصادية الداخلية :**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عانى الاقتصاد الاردني من الكثير من الاختلالات التي تزايدت جراء القيام بخصخصة الشركات التي انشئتها الحكومات المتعاقبة ، بالاضافة الى الزيادة في استغلال مقدرات الدولة وازدياد ظواهر الفساد ونهب الثروات مما نقل الاقتصاد الاردني من مرحلة سيئة الى مرحلة اسوء ، وكذلك فان الاردن يعاني من سوء في ادارة الاستثمار عدا عن التهرب الضريبي من قبل كبار الاغنياء (الكلالدة ،٢٠١٣، ص٦).

ومن ابرز الاحتجاجات التي خرجت اعتراضا على الوضع الاقتصادي الداخلي عندما اعلنت الحكومة في تشرين الثاني ٢٠١٢ عن رفع اسعار المشتقات النفطية بشكل مفاجيء ، ورفعت الحكومة الاسعار بنسب تراوحت بين ٥٥% للغاز المنزلي و ٢٥% للكاز والسولار و١٢% للبنزين ، وهي المشتقات الاكثر استعمالاً للعائلات الاردنية ، ورفع اسعار المواصلات (الجزيرة نت ، ٢٠١٢ ، ص١١-١٤).

ويمكن حصر اهم الاسباب الاقتصادية الداخلية للاحتجاجات في الاردن ب: (بني سلامة ، ٢٠١٢، ص٢٠-٢١)

١) ارتفاع معدلات الفقر والبطالة
٢) تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.
٣) تراجع جودة الخدمات العامة.
٤) انتشار الفساد في جميع انحاء الدولة .
٥) الخصخصة ونهب مقدرات البلاد ، وسوء توزيع عوائد التنمية .

ب) الاسباب الاقتصادية الخارجية :

هناك العديد من الاسباب الاقتصادية الخارجية ساهمت بالاحتجاجات التي خرجت الى الاردن نذكر اهمها:

١) بنك النقد الدولي : قام صندوق النقد الدولي على زيادة المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المواطن لاسيما من خلال شروطه التي تؤدي الى زيادة الاحتجاجات،بحيث يفرض صندوق النقد الدولي شروطاً قاسية على البلدان التي تتقدم لطلب القروض ويلزمها بوصفة الاصلاح الاقتصادي [٩٩٩] ومن اهم الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي على البلدان المدينة : (الحوار المتمدن ، ٢٠١٢، ١/٦)

[٩٩٩] وصفة الاصلاح الاقتصادي : هي حزمة من الاجراءات الاقتصادية والسياسية المخلة بالمصالح الوطنية والتي تؤدي الى ارتهان ارادة البلدان المقترضة الى مشيئة البلدان والمؤسسات الدولية الدائنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تخفيض النفقات الحكومية .
- تحرير العلاقات التجارية لاسيما الغاء الرسوم الجمركية وتحرير حركة رؤوس الاموال.
- خصخصة مؤسسات القطاع العام.
- تخفيض سعر العملة الوطنية ، وتعويمها.
- الغاء الدعم عن سيعر المحروقات.
- تشجيع الاستثمار الاجنبي.

٢) المديونية : بلغت حجم المديونية في الاردن مع نهاية عام ٢٠١٣ نحو ١٩.٣ مليار دينار بارتفاع قدره ٣.٥ (١٥%) مقارنة بعام ٢٠١٢ الذي بلغ حجم المديونية فيه ١٦.٨ مليار دينار (الجزيرة نت، ٢٠١٣، ص١١-٢٦)، ويعزى هذا السبب في المديونية الى العديد من الضغوطات التي يتعرض لها الاردن منها انقطاع الغاز المصري ، وارتفاع اسعار المشتقات النفطية ، بالاضافة الى الاعباء المالية التي ترتبت على الاردن اثر استقبال مليون لاجيء على ارض المملكة (العرب اليوم ،٢٠١٤، ص٥-٦).

وفيما يلي جداول تبين محصلة عدد الحراك الشعبي في الاردن لعام٢٠١١، ٢٠١٢

الجدول (٥) محصلة عدد الحراكات الشعبية في الأردن للعام ٢٠١١

الأقاليم	عدد الإعتصامات	عدد المسيرات	عدد التجمعات
العاصمة	٦٢٠	٤٧٧	٦٠٢
الوسط	٢٣٥	١٦٠	٥٢٩
الشمال	٣٥١	١٣٧	١٥٢
الجنوب	٣٢٣	١١٨	١٣٣
العقبة	٥٦	٧	١٣
البادية	٥٠	١	٤
المجموع	١٦٣٥	٥٢٥	٦٦٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر: مديرية الأمن العام، إدارة العمليات، ٢٠١٢، وأشير إليها في دراسة حياصات، أيهم(٢٠١٢)، دور حزب جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح السياسي في الأردن ١٩٨٩-٢٠١٢، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

جدول(٦): محصلة عدد الحراكات الشعبية في الأردن للعام ٢٠١٢

	عدد الإعتصامات	عدد المسيرات	التوقف عن العمل	المهرجانات	عدد التجمعات
الأقاليم	٦٢٧	١٠٩	٣٦١	٧٧	٣٠٢
العاصمة	٢٨٢	١٩٧	١٥٦	٢٤٢	٥٨
الوسط	٣٨٢	١٦٣	٢٣١	٤٢	١٦٦
الشمال	٣٤٦	١٣٩	٣٦٩	٧٠	١٦٠
الجنوب	٦٠	٨	١٨	٥	١٤
العقبة	٦٠	٨	١٨	٥	١٤
البادية	٥٦	٣	٦٦	٢	٤
المجموع	١٧٧٣	٦١٩	١٢٠١	٤٣٨	٧٠٤

المصدر: مديرية الأمن العام، إدارة العمليات، ٢٠١٢

ويلاحظ من الجداول السابقة أن الإحتجاجات والمسيرات ازدادت في العام ٢٠١٢ عن العام ٢٠١١ حيث بلغ عدد الإعتصامات في العام ٢٠١١ (١٦٣٥) بينما بلغ عدد الإعتصامات في العام ٢٠١٢ (١٧٧٣).كما يلاحظ ان العدد الاكبر من الحراكات كان في العاصمة والشمال والجنوب ، ويعزى ذلك الى الزيادة السكانية والتجمع الاكبر للمراكز الحيوية من الاحزاب والجمعيات والنوادي.

وقد باتت الحاجة إلى الإصلاح والتغيير المستمر، مطلباً مجتمعياً، حيث يواجه الأردن العديد من القضايا المختلفة، تدعو إلى مواجهتها من خلال معالجة موضوعية، من خلالها فتحت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأفق لأبناء المجتمع للمشاركة في الطرح والعمل نحو المساعدة في حلها فحالة عدم الاستقرار التي فرضت على المنطقة، ومحدودية الموارد الاقتصادية، وتدني مستوى المساعدات الخارجية دفع بالنظام السياسي لتبني خطاب سياسي مبني على التغيير نحو الأمثل ضمن أفق يدعو إلى احترام الرؤى الإصلاحية التي تقود إلى التحديث، وهذا من شأنه الدفع بالحوار نحو الإنفتاح وتبني السلوك الديمقراطي المسؤول، وإن مسألة مواجهة الفساد بأشكاله المتعددة، فتحت المجال للتعبير الحر الهادف في معالجة هذه الظاهرة وكما أن تدني مستوى المعيشة وارتفاع الأسعار وتفشي ظاهرة البطالة دفع بشرائح اجتماعية واسعة نحو المطالبة بالمحاسبة والمراقبة المستمرة التي لها علاقة مباشرة بنتاج المسيرة الديمقراطية (المقداد، ٢٠١١).وقد كان موقف النظام ايجابي من هذه الاحتجاجات واعتبرها فرصة للشروع في عملية إصلاح شاملة، ومن هذه الإصلاحات(التل، ٢٠١٢):

١- إنشاء لجنة للحوار الوطني والتي ضمت مختلف الأطياف السياسية والتنظيمات على الساحة الأردنية لوضع اقتراح لقانوني الأحزاب والانتخاب ومناقشة القضايا الإصلاحية الداخلية.

٢- تشكيل لجنة ملكية لمراجعة مواد الدستور الأردني، وقد تم تعديل ما يقارب ثلث الدستور الأردني.

٣- الطلب من البرلمان الأردني تشريع قانون للأحزاب وتعديل قانون الانتخابات.

٤- حل مجلس النواب السادس عشر والإعلان عن موعد إجراء الإنتخابات النيابية في بداية عام ٢٠١٣.

٥- إقرار قانون إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات من أجل ضمان نزاهتها.

٦- المضي في مكافحة الفساد، حيث تم تحويل عدد من الملفات التي تتضمن شبهات فساد إلى القضاء الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- إقرار نظام هيكلة الرواتب، حيث تضمن زيادة لرواتب الموظفين والمتقاعدين.

٨- الاستجابة لمطالب المعلمين بتشكيل نقابة خاصة بهم.

فالنظام السياسي الاردني استطاع ان يحتوي هذا الحراك الشعبي ، وقام بالاستجابة للمطالب الشعبية فلو لم يستجب النظام لهذه المطالب لزداد التوتر الشعبي -مظاهرات، مسيرات ، احتجاجات- اذ ان الفترة الاخيرة هي فترة حاسمة في تاريخ الشعوب العربية ولولا احتواء الازمة الاردنية بالعديد من الطرق لاصبح الحراك الشعبي اكثر مما هو متوقع (العلان ، ٢٠١٢، ص١٦٠-١٦١)

محددات عملية الإصلاح في الأردن

لم تكن الحكومات بمستوى توجهات كتب التكليف بما يحقق الإصلاح والتنمية السياسية، وتتمثل محددات عملية الإصلاح في الأردن في الآتي(الشناق، ٢٠٠٦، ص٧٩):

١- عدم الإستقرار الحكومي يربك مسار تنامي الحرية في الأردن.

٢- هناك الكثير من قوانين الحريات العامة كالصحافة والعقوبات ما زالت في أدراج المؤسسة التشريعية والتنفيذية.

٣- يتم التضييق أحياناً على النقابات حرصاً على العلاقة الأردنية العربية.

٤- لا زال البرلمان دون مستوى المسؤولية، بحيث يهتم أعضائه بالمصالح الشخصية دون الإهتمام بالمصالح العامة والوطنية، وهناك شعور لدى الجميع بأن البرلمان تابع للحكومة وخاضع لها على خلاف النصوص الدستورية.

٥- أن الكتل البرلمانية التي وجدت في مجلس النواب لم تلتئم على أساس مبدئي أو قواعد وطنية بل مرتبطة برئيس الكتلة ومدى قدرته على تحقيق مطالبهم من الحكومة، ولذلك يلاحظ أنهم ينتقلون من كتلة إلى أخرى.

العوامل الخارجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان النظام السياسي لاي دولة لا يمكن ان ينفصل عن البيئة الدولية فهو يؤثر ويتأثر بما يجري خارج حدوده والاردن شأنه شأن سائر تلك الانظمة اذ تأثر نظامه بالعوامل الاقليمية الدولية(محمود،١٩٩٩،ص٨٥)سواء تمثل اثر هذه العوامل في تعزيز الاستقرار السياسي او على العكس اي عدم تعزيز الاستقرار السياسي .

وتعرف العوامل الخارجية بأنها:المتغيرات النابعة من البيئة الخارجية للدولة سواء كانت هذه المتغيرات نابعة نتيجة تفاعل النظام مع دول ووحدات دولية اخرى او من خارج نطاق سلطة الدولة (سليم ،١٩٩٢،ص١٤٥).

وهنا تنقسم العوامل الخارجية الى عوامل اقليمية نابعة من البيئة الاقليمية للدولةو وعوامل دولية نابعة من البيئة الدولية على الرغم من الصعوبة في وضع حد فاصل بين ماهو عامل اقليمي وماهو عامل دولي ،وهذا يرجع الى الترابط بين البيئتين الاقليمية والدولية وربما يصبح ماهو عاملا اقليميا عاملا دوليا في وقت ما.

العوامل الاقليمية :

يلعب الاستقرار السياسي الاقليمي دورا مهما في التأثير على الاستقرار السياسي الاردني حيث كان الاردن ومازال جزءا فاعلا من الامة العربية الا ان الدراسات السياسية المختلفة التي تناولت تأثير العوامل الاقليمية على الاردن تظهر تباينا في تحديد تلك العوامل . وسنتناول هنا اهم العوامل_باعتقاد الباحث_ التي اسهمت بالتأثير بشكل كبير على الاستقرار السياسي في الاردن .

١- العلاقات الاردنية العربية

اتصفت العلاقات الاردنية العربية بالمد والجزر فهي لم تكن تؤثر في اتجاه واحد نحو الاستقرار او عدم الاستقرار بل كان هناك تأثير لهذه العلاقات في كلا الاتجاهين.

ويمكننا النظر لهذه العلاقات في مرحلة النشأة من عام ١٩٢١ الى عام ١٩٥٥

بحيث تظهر هذه الفترة من التفاعلات تأثير يتسم بالحياد على الاستقرار السياسي في الاردن تجلت ابرز مظاهره في النظر الى طبيعة العلاقات التي لم تكن على وفاق مع السعودية في عهد تأسيس الامارة نظرا للاختلاف بين النظامين السعودي والهاشمي في تلك الفترة ،وكذلك مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراق حيث كانت هناك محاولات للملك الحسين في اقامة الاتحاد العربي بين الاردن والعراق تلك المحاولة التي لم تنجح وبعدها بخمسة اشهر اغتيل الملك فيصل ملك العراق(الحسين،١٩٨٧،ص١٤١-١٤٦) كما كانت مصر ترى ان اقامة مشروعات مثل سوريا الكبرى والاتحاد العربي والهلال الخصيب تخل بالتوازن القائم وتشكل تهديدا لمركزها ونفوذها القويين في الوطن العربي .

ومن هنا قامت كلا من مصر والسعودية التي خشيت تزايد نفوذ وقوة الهاشمين ومن ثم المطالبة بحقوقهم بالاراضي السعودية مستقبلا(محافظة واخرون،١٩٨٨،ص٧٦) بالتحالف لاجهاض ومناهضة مشاريع الهاشمين مثل مشروع الهلال الخصيب والصيغة الهاشمية لانشاء جامعة الدول العربية وحتى اعلان الوحدة بين الضفتين الشرقية والغربية عام ١٩٥٠.

ويمكننا هنا ان نقول بان العلاقات الاردنية العربية في هذه الفترة اتسمت بالحياد بحيث اثرت في فترة من الفترات بتعزيز الاستقرار السياسي .وفي المقابل اثرت في خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والتي تجلت بصورة واضحة في اغتيال الملك عبدالله عام١٩٥١ على الرغم من انه لايمكن الجزم والتأكيد بوجود علاقة قوية بين التفاعلات الاردنية العربية في هذه الفترة وعملية الاغتيال

اما المرحلة التي امتدت من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٧٠

فلقد شهد الاردن فيها درجة عالية من عدم الاستقرار السياسي حيث انتشرت المظاهرات ومحاولات الانقلاب الى ان وصلت الذروة بنشوب احداث عام ١٩٧٠ الدامية التي نشبت نتيجة العلاقة بين الاردن والمنظمات الفلسطينية(الرشواني،١٩٩٩،ص٧٦) بالاضافة الى الاحزاب السياسية .بحيث تجلى ذلك من خلال محاولات تسعى لضم الاردن الى حلف بغداد عام ١٩٥٥(هلال ومطر،١٩٨٦،ص٨٩) فقد عملت العناصر الناصرية في الاردن على اثارة الشعب على حلف بغداد وكان لاذاعة"صوت العرب" التأثير ذاته فعمت المظاهرات البلاد الامر الذي منع الاردن من دخول الحلف وذلك بعد استقالة عدة حكومات متتابعة مثل حكومة هزاع المجالي التي دامت ٦ ايام وحكومة ابراهيم هاشم التي دامت ١٧ يوم (الماضي والموسى ص ص ٦١٠- ٦٢١) وكان للفلسطينيين تاثيرا في هذه الاحداث اذ انقسمت الحكومة الاردنية تجاه الانضمام لحلف بغداد نتيجة لمعارضة الوزراء الفلسطينيين الذين استقالو وسقطت الحكومة ثم جاءت حكومة هزاع المجالي التي استقالت نتيجة للمظاهرات التي نشبت في المدن الكبرى في الضفة الغربية (بني حسن،١٩٨٩،ص١٠١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ظل هذه الظروف كان هناك تمحور بين التيار القومي الذي دعا اليه الرئيس عبد الناصر ومحاولة اقامة الجمهورية العربية المتحدة مع سوريا لذلك لم تكن العلاقة بين مصر وسوريا من جهة والاردن من جهة ثانية على وفاق وامتدت هذه العلاقات بين الشطط والهدوء حتى وفاة الرئيس جمال عبد الناصر . وعلى الرغم من خطورة تأثير المد القومي على الاستقرار السياسي في الاردن في المقابل اسهم في تعزيز وضع الاردن اقليميا وذلك من خلال تعزيزه للعلاقات الاردنية السعودية منذ عام ١٩٥٧ التي وصلت حد التحالف واستمرت حتى حرب الخليج عام ١٩٩٠ واسهمت في تعزيز استقرار الاردن.ومما ساعد في اتجاه السعودية صوب الاردن هو رغبتها وحرصها في مواجهة النفوذ المصري المتزايد(Gabriel, ١٩٩٤, p.١٩١).

وعلى الرغم من هذا الا ان الاتجاه العام لتأثير التفاعلات العربية بقي باتجاه عدم الاستقرار السياسي في الاردن ،حيث شهدت تلك الفترة سقوط النظام الملكي الهاشمي في العراق اثر انقلاب عام ١٩٥٨ وما حمله هذا الانقلاب من توجهات سلبيه تجاه الاردن مما ولد خوفا حقيقيا لدى القيادة الاردنية وبالتالي استدعاء القوات البريطانية ونشوب ازمة عام ١٩٥٨ بين الجمهورية المتحدة من جهة ولبنان والاردن من جهة اخرى .

وبقي الاردن خلال فترة اواخر الخمسينيات وبداية الستينات عرضة للتدخل من الدول العربية منها محاولات ناصرية لقلب نظام الحكم ،وتشجيع بروز برلمان يضم الفلسطينين والعناصر المدعومة من الدول العربية وحملات اعلامية من راديو القاهرة ودمشق التي وصفت الاردن بانه شبه"بريطانيا الكولونية" وكانت المعارضة للملك الحسين ليست داخلية فحسب وانما كان هناك النظام في العالم العربي يعرف بانه " تقليدي" وحتى" اقطاعي" فدعم الاردن للامام في اليمن ضد العناصر الثورية اثبت بانه نظام فوق المحافظية (Joseph J,١٩٧٣. Pp ١٢٢-١٢٥)

ولقد شهدت هذه الفترة درجة عالية من عدم الاستقرار الى ان وصلت ذروتها عام ١٩٧٠ بالمواجهة بين المنظمات الفلسطينية والجيش الاردني ولقد تلقت هذه المنظمات دعما من مختلف الدول العربية سواء كان دعما سياسيا او عسكريا او ماليا(ابو دية،١٩٩٠،ص٢١٤) مما اسهم في تقوية هذه المنظمات الى درجة وصلت الى حد المنافسة على الحكم ومحاولة فرض توجهاتها بطريقة عنيفة الى ان وصلت الى درجة محاولة في اغتيال الملك الحسين في العام ١٩٧٠ . وظهر الدور الايجابي الابرز من جانب الرئيس جمال عبد الناصر الذي تدخل في استمرار الحوار مع الملك الحسين و انهاء هذه الازمة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجدر الاشارة هنا الى ان كل توتر في العلاقات الاردنية العربية يتبعه او يسبقه توتر داخلي وتحرك لدى القوى السياسية المعارضة داخل الاردن واثارة قلاقل واضطرابات وكذلك كل انفراج في العلاقات الاردنية –العربية رفع للقمع السياسي واخراج المعتقلين وعودة الحياة السياسية الى مجراها الطبيعي وتطبيق احكام الدستور.(ازمة الديمقراطية في الوطن العربي،١٩٨٤،ص٧١٧) باستثناء ازمة الكويت التي كان لها حالة خاصة نتيجة لاتفاق وجهات النظر بين الهرم السياسي وقاعدته.

ويمكن تلخيص العلاقات الاردنية – العربية من حيث عدم الاستقرار في الاردن على النحو التالي(الرقاد،٢٠٠١،ص٨٤):

أ) محاولات تصدير الافكار الثورية والقومية الى الاردن ودعمها ، ولكنها تراجعت بعد ١٩٦٧ واستباب الامن في الاردن بعد احداث ١٩٧٠

ب) التدخل في الشؤون الداخلية في الاردن والذي وصل الى تدخل عسكري مثل التدخل العسكري السوري في الاردن عام ١٩٧٠ والحشود السورية على الاردن عام مطلع الثمانينات مما اثر بشكل سلبي على الاردن الا ان التركيبة الاجتماعية الاردنية اتحدت لمواجهة هذه الاخطار.

ت) دعم بعض الاحزاب السياسية المعارضة ماليا وسياسيا

ث) انشاء الفصائل المسلحة في الاردن ودعمها ماديا مما اوصل الى احداث ١٩٧٠ وعدم الاستقرار في الاردن

ج) استخدام السلاح الاقتصادي للضغط على الاردن مثل البترول والمساعدات المالية كالذي قامت به ليبيا والكويت تجاه الارن عام ١٩٧٠

ح) دور المنظمات الفلسطينية في تنظيم الفلسطينيين داخل الاردن مما ترك اثارا على الوحدة الوطنية الاردنية في فترة الستينات والسبعينات.

وتلت هذه المرحلة مرحلة من الاستقرار السياسي من عام ١٩٧١الى عام ١٩٩٠

ويمكن ارجاع البدايات الحقيقية لهذه المرحلة الى الفترة اللاحقة مباشرة لحرب حزيران عام ١٩٦٧ وما ادت اليه من انكسار وتراجع المد القومي وبالتالي تلاشي تأثيراته السلبيةعلى الاستقرار السياسي في الاردن . ومنذ هذه الفترة بدأ التأثير الفاعل للمال النفطي والذي لعب دورا مؤثرا في استقرار الاردن السياسي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا بالاضافة الى الدور الذي لعبه الاردن في النظام الاقليمي العربي بما يعزز مكانته واستقراره خصوصا من خلال دوره في الحرب العراقية – الايرانية وقام الاردن باعادة علاقاته مع مصر كاول دولة عربية تعيد علاقاتها بعد كامب ديفيد وانشاء مجلس التعاون العربي مع كل من مصر والعراق واليمن (الرشواني،١٩٩٩،ص ص٨١-٨٣)

وعلى الرغم من هذا الدور الايجابي الا ان هذا لم يمنع من التأثير السلبي على الاستقرار السياسي الاردني لعب فيها العراق وسوريا الدور الرئيسي.و بالرغم من هذا التهديد الا انه تميز بانه قد تم عبر اشخاص لا يقيمون في الرادن بل انهم غير مواطنين اصلا . وهذا ماافضى في النهاية الى تعزيز استقرار الاردن ككل.

٢)حرب الخليج الثانية

بدأت ازمة الخليج منذ دخول القوات العراقية الى الكويت في اغسطس ١٩٩٠ وماترتب عليها من نشوب الحرب في ١٦-١٩٩١/١/١٧ لاخراج القوات العراقية من الكويت.ولقد اثرت هذه الحرب على الاستقرار السياسي في الاردن من خلال ماافرزته من نتائج على الصعيديين الداخلي والعربي .

فلقد عززت حرب الخليج مجموعة من العوامل السلبية ذات التأثير السلبي على الاستقرار السياسي في الاردن بصورة غير مباشرة لما كان لحرب الخليج من نتائج مدمرة على الاقتصاد الاردني ،فقد تسبب بعودة حوالي (٣٢٩)الف اردني من الكويت ووصول اعداد كبيرة من العراق بعد الازمة الى الاردن وكذلك ادت الى انقطاع المساعدات الاقتصادية المقدمة من دول الخليج العربي وانخفاض عوائد التجارة البينية ،مما جعل الاقتصاد الاردني يشهد تدهورا واضحا ادى الى انخفاض المستوى المعيشي للفرد بنسبة ٤١% (الرحماني،١٩٩٤،ص٣٧) مما ادى الى ارتفاع البطالة الى مانسبته ٢٥% واكثر واتساع حزام الفقر الى مايقارب ٣% (شرف،د.ت،ص١٢٨)

وقد طرحت هذه الحرب اثارا خطيرة على الاستقرار السياسي في الرادن فتمثلت في طبيعة العلاقة بين الاردن ودول الخليج بحيث اعتبرت دول الخليج ان الاردن كان مؤيدا لاجتياح العراق للكويت واتخذت بحقه اجراءات انتقامية فاوقفت المساعدات وانهت عقود العمالة الاردنية التي حمل بعض افرادها العائدة المسؤولية للحكومة الاردنية وتبدو خطورة هذا الامر عندما يعجز النظام من ايجاد البديل المناسب لهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن الربط بين حرب الخليج وتأثيرها على الاستقرار السياسي كما يلي :(الرقاد،٢٠٠١، ص٨٦)

١. كان الموقف الاردني تجاه هذه الازمة يتصف بالاتزان في التعامل مع الطرفين ولكن الموقف الشعبي كان متعاطفا مع العراق وهذا اثر من ناحية ايجابية في تدعيم الاستقرار عن طريق تدعيم الشرعية السياسية للنظام السياسي الاردني ، بالمقابل كان هناك تدهور للعلاقة مع دول الخليج والكويت تحديدا مما اثر بشكل سلبي على الاستقرار السياسي .
٢. بعد انتهاء هذه الحرب تحرك الاردن لتدعيم العلاقات مع دول الخليج والولايات المتحدة الامريكية وسمح للفصائل المعارضة للعراق بالدخول الى الاردن مما اثر بشكل سلبي على العلاقة مع العراق بالمقابل تأثرت العلاقة ايجابا مع الكويت ودول الخليج.

ويمكننا التأكيد هنا ان حرب الخليج الثانية قد افضت بلتأثير السلبي على الاستقرار السياسي في الاردن غلى الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

٣)التهديد الاسرائيلي لاستقرار الاردن

في حقيقة الامر تعتبر اسرائيل تهديدا رئيسيا لاستقرار الاردن .فهناك تاريخ طويل يدلل على اعمال العنف التي قادتها اسرائيل ضد الاردن حيث كان اشدها ايذاء للاردن نتيجة انتصار اسرائيل في حزيران ١٩٦٧وقامت اسرائيل بغزو الضفة الشرقية للاردن في اذار سنة ١٩٦٨ وشنوا سلسلة من الهجمات الجوية مثل الغارة على العقبة في نيسان ١٩٦٩ وعلى عجلون في حزيران من نفس العام حيث بلغ عدد الانتهاكات للاراضي الاردنية اكثر من ٣٠٠ انتهاك بري و٢٥٠ جوي من قبل اسرائيل (بني حسن،١٩٨٩،ص١٣٦).

ويبقى التأثير الاخطر للصراع الاسرائيلي على الاستقرار السياسي في الاردن من خلال العامل الديمغرافي للاردن فالهجرات المتتالية التي حصلت نتيجة هجرة الفلسطينين الى الاردن مثلت تهديدا للاستقرار السياسي في الاردن من خلال التنافس المتصاعد بين النظام والفلسطينين الى ان وصل ذروته في ايلول عام ١٩٧٠ بين الجيش الاردني والفصائل الفلسطينية ومثلت هذه المواجهة اخطر مؤشرات عدم الاستقرا السياسي الذي عرفها الاردن طوال تاريخه(البشتاوي، ١٩٥٥،ص ١٠١-١٠٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واهم مايظهر التأثير السلبي مقولة" الوطن البديل" فهذه المقولة خطيرة جدا فهي تسمح لاسرائيل بالقيام بعمليات التهجير الجماعية للفلسطينين مما يؤثر على التركيبة السكانية في الاردن فتنعكس على الاستقرار السياسي بالاضافة الى ان هذه المقولة تسهم بزرع الشقاق والشك والخوف من قبل الاردنيين ذو الاصول الاردنية تجاه الفلسطينيين والذي حتما سينعكس على التماسك الداخلي ويهدد الاستقرار السياسي الاردني (الماضي ، ١٩٩٥،ص١١٤).

والعامل الديموغرافي يبقى موجودا حتى بصورة غير مباشرة اذ تؤثر الممارسات الاسرائيلية القمعية ضد الفلسطينيين في الاراضي المحتلة على التجاوب الفلسطيني _الاردنيين من اصل فلسطيني –وتظهر على شكل مؤشرات في عدم الاستقرار السياسي في الاردن، كالمظاهرات.

وهنا نتحدث **عن معاهدة السلام الاردنية –الاسرائيلية** في اطار التوجه العربي للسلام كخيار استراتيجي بحيث توصل الاردن الى توقيع اتفاقية سلام مع اسرائيل في ٢٦تشرين اول ١٩٩٤ ،كما يصعب مناقشة الاثار المترتبة على هذه الاتفاقية سواء ايجابا او سلبا لانها لم تصل مرحلة الاستقرار النهائي بالاضافة الى وجود تأثيرات للمسارات الاخرى على اتفاقية السلام الاردنية الاسرائيلية (الرقاد ،٢٠٠١،ص٨٥).

لكن في ظل المعطيات على الواقع ادى توقيع هذه المعاهدة الى بروز معارضة الاخوان المسلمين وبعض القوى السياسية لهذه الاتفاقية رغم مرورها بالمراحل الدستورية ،مما شكل مواقف تنطوي على تهديد الاستقرار السياسي ،بالمقابل كانت هناك توقعات تفضي الى تحسن الوضع الاقتصادي في الاردن بعد هذه الاتفاقية في قطاع الخدمات وعلى رأسه قطاع السياحة سيكون المستفيد الاول من عملية السلام وفائدة على قطاع المال والبنوك والاستثمار والنقل والصناعات الانتاجية والزراعة وقطاع المياه(مخامرة،١٩٩٥،ص ص ٦٣-٧٢)،هذا بالاضافة الى انخفاض في حجم المديونية نتيجة للازدهار الاقتصادي المتوقع واسقاط الديون من قبل الدول الدائنة كتشجيع للمضي في تحقيق السلام.

وهنا تبقى التأثيرات المتوقعة من اتفاقية السلام الاردنية –الاسرائيلية على الاستقرار السياسي في الاردن تدور في اطار التوقعات بحيث تثور العديد من الاجابات المتنوعة حول هذا الشيء. منها احتمالات تصل في الاردن الى مرحلة من الحرب او توقف المساعدات الغربية والعربية عن الاردن .

٤) القضية الفلسطينية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اكد الملك عبدالله الثاني منذ توليه مقاليد الحكم في الاردن على الثوابت السياسية الاردنية تجاه العلاقات مع الشعب الفلسطيني وسلطته كما شدد على تقديم كافة وسائل الدعم والمساندة للسلطة الوطنية الفلسطينية والحفاظ على امان الشعب الفلسطيني الشقيق للوصول الى السلام او حصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة وعلى رأسها اقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني او ايجاد حل عادل وشامل لقضايا اللاجئين والمستوطنات والمياه والحدود والترتيبات الامنية استنادا الى قرارات الشرعية الدولية (المناصير،٢٠٠٢،ص٣٥١).

وعندما قامت الانتفاضة الفلسطينية الثانية وجهة هذه الانتفاضة بالبطش والتنكيل والحصار من قبل الجيش الاسرائيلي وخلال طول شهور الانتفاضة استمر الاردن حكومة وشعبا وبتوجيه من الملك عبدالله الثاني بتقديم العون سواء كان ماديا او معنويا فقد تم تقديم الغذاء والدواء كما تم السماح للفلسطينين باللجوء، ومارس الاردن ضغطا دوليا على اسرائيل كي تفتح المنافذ والحدود لتصل المساعدات الى الفلسطينين وكان الاردن الوسيلة لمرور المساعدات من الاقطار العربية والاسلامية للشعب الفلسطيني(ابراهيم،٢٠٠٧،ص٤٧٦) كما كان الاردن مدافعا عن القضية الفلسطينية في المحافل الدولية والاقليمية. وعندما قامت اسرائيل بمحاصرة الرئيس السابق – ياسر عرفات- قدم الملك عبدالله الثاني جهودا تمثلت في المساعي العربية والدولية لانهاء الحصار (ابو شيخة،٢٠٠٤،ص٢١١).

وتظهر اثر القضية الفلسطينية على المنطقة بشكل عام وعلى الاردن بشكل خاص من خلال رؤى القيادات السياسية الاردنية وعلى رأسها الملك عبدالله الثاني الناقمة على الحرب والعنف لما له من اثار اجتماعية خطيرة تحول دون التقدم والنهضة في المجتمع فالنزاع الفلسطيني الاسرائيلي على الاردن يحول دون الالتقاء والتفاهم في المنطقة ومن ثم اعاقة التعاون والاستثمار. وعلى اعتبار ان الاردن هي التوأم لفلسطين فلقد تأثر بشكل مباشر جراء هذا النزاع ودخل في متاهات وطرق مسدودة في المجتمع الدولي.

فالنزاع الفلسطيني الاسرائيلي والذي سماه الملك عبدالله الثاني بنزاع الشرق الاوسط يحول الى وقوع نزاع اقليمي يؤثر بدول المنطقة وعلى رأسها الاردن(الشمري٢٠٠٢،ص ص ١٢٦، ١٢٧).

والملك عبدالله يؤمن ان السلام هو القاعدة التي يجب ان تنهض عليها النظرية الاستراتيجية خاصة ان منطقتنا قد شهدت كابوسا مرعبا بسبب سفك الدماء والعنف وقال الملك عبدالله في خطابه لاساتذة وطلبة جامعة هارفارد "انا اؤمن بشدة ان السلام في المنطقة ليس ممكنا، ولكنه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حتمي فالحرب ليست احد البدائل فالمنطقة قد شهدت اكثر من نصيبها من الحروب والعنف وعدم الاستقرار ولقد ان الاوانم لتأسيس السلام في ارض السلام(الشمري،٢٠٠٢،ص١٢٥) كما ندد الملك عبدالله باستخدام اسرائيل للقوة المفرطة ضد الشعب الفلسطيني ورأى بأنه يجب السماح لهيئة تقصي الحقائق الدولية للبحث في طرق محتملة لقواعد القانون الدولي والانساني في الاراضي الفلسطينية (الشمري ،٢٠٠٢،ص١٣٥).

وكذلك فقد فان استضافة الاردن لاستضافة العدد الهائل من اللاجئين الفلسطينيين وتحمله لاكثر من خمسة عقود لتكاليف ونفقات البنى التحتية والخدمات ادى الى استنزاف الموارد خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي يعانيها الاردن هذا عدى عن التأثير في التركيبة الاجتماعية الاردنية التي حدثت نتيجة هذا الصراع.

٥) ثورات الربيع العربي :

هي موجات من الثورات والاحتجاجات في اواخر عام ٢٠١٠ ومطلع ٢٠١١ اندلعت في مختلف انحاء الوطن العربي بدأت بالثورة التونسية . واطلقت وسائل الاعلام الغربية على هذه الثورات لقب الربيع العربي . (المرزوق ، ٢٠١١، ص٥). وفي الحقيقة فإن الثورة تدعو في جوهرها الى التغيير الجذري وان بدأت كحركة مطلبية فإنها سرعان ما تتحول الى حركة تغيير شامل (الداودي ، ٢٠١١) .

ولقد كان العنوان الرئيسي للثورات العربية هو تغير الانظمة والمطالبة بالاصلاح والحرية والديمقراطية والعدالة والتأكيد على ان الامة العربية هي امة واحدة لها مستقبل ومصير واحد ومشترك ويجمع بينهما التاريخ المشترك والهوية والثقافة المشتركة .(الخدام ،٢٠١٣،ص١٣)

ومن اسباب الثورات العربية (الداخلية) بشكل عام مايلي :

١) الاوضاع العربية الداخلية : التي تمثلت بضعف الادارة والتخلف والفساد والبطالة والقهر والاستبداد وسوء توزيع الثورة وغياب الديمقراطية (الخدام ،٢٠١٣، ص١٥).
٢) الاستبداد بالحكم وادارة شؤون البلاد بمعزل عن ارادة الشعب (الشيوخ ،٢٠١٣، ص١٠٧).
٣) انتهاج سياسة التميز بمختلف اشكاله (الشيوخ،٢٠١٣،ص١٠٧).
٤) فساد الطبقة الحاكمة والضياع المتكرر لفرص الاصلاح (الخدام ،٢٠١٣، ص١٦).
٥) اضعاف النسيج الاجتماعي ، وتغييب الوحدة الوطنية (الشيوخ ،٢٠١٣،ص١٠٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦) وفرة وسائل الاتصال وثورة المعلومات للشباب العربي هيأ الفرصة للشباب العربي للاطلاع على الثقافات الاخرى (الخدام ،٢٠١٣،ص١٥).

وهناك اسباب اخرى تندرج تحت مسمى الاسباب الامنية (الشيوخ ، ٢٠١٣، ص١٠٨):

١) تعاظم القبضة الامنية والقمع لجهاز الامن مقابل غياب او تغييب حقوق الانسان .
٢) غياب دولة القانون وعدم احترام تطبيق القانون والانظمة المحلية .
٣) عدم محاكمة المقبوض عليهم بتهم سياسية وسجنهم لمدة طويلة بدون احكام
٤) زيادة الرقابة الامنية على المواطنين وتكميم الافواه ، ومنع حرية التعبير.
٥) ازدياد وتيرة الاعتقالات التعسفية والخطف والتغييب القسري .
٦) عدم تمكين المعتقلين من الدفاع عن انفسهم او توكيل محاميين للدفاع عنهم .
٧) تغليب الحلول الامنية على الحلول السياسية في معالجة المشاكل والازمات السياسية .

قد تكون هذه الاسباب دافعاً لاشعال الاحتجاجات في بلد ما ، وفي الاردن شكلت هذه الاسباب التي اسهمت في خروج الشعوب العربية في مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا سببا رئيسيا في خروج الاحتجاجات التي تطالب بالاصلاح السياسي .ولابد من الاشارة ان مشروع الاصلاح الاردني بدأ قبل مايسمى بالربيع العربي ،حتى ان الشارع الاردني شهد احتجاجات مطلبية قبل احداث تونس وحادثة بوعزيزي الشهيرة الا ان الربيع الاردني تميز عن الربيع العربي فالشارع الاردني الذي شهد الاحتجاجات هو نفس الشارع الذي وزع فيه رجال الامن الماء على الحراكيين والمعتصميين (الكلالدة ،٢٠١٤،ص٦-١٧) ، كما اسهمت ثورات الربيع العربي بعد عام ٢٠١١ في زيادة الوعي السياسي لدى الشباب الاردني ، وكان الربيع العربي محفزاً قويا للاحتجاجات في الاردن .

ومن اهم الثورات التي اثرت على الاستقرار السياسي في الاردن :

- **الثورة السورية :**

هي احداث بدأت بمظاهرات شعبية انطلقت يوم الثلاثاء ١٥-٣-٢٠١١ في العاصمة دمشق ، حيث خرجت ضد الرئيس بشار الاسد وعائلته التي تحكم البلاد منذ عام ١٩٧١، وحزب البعث السوري تحت سلطة قانون الطوراىء منذ عام ١٩٦٣. قاد هذه الاحتجاجات الشبان السوريين الذين طالبو بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية لكن قوات الامن وميليشيات موالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للنظام واجهتهم بالرصاص فتحولت المظاهرات الى حراك شعبي كبير اصبح من الصعب السيطرة عليه من قبل قوات الامن في النظام السوري (العلان ،٢٠١٢،ص١٣١).

وكنتيجة لهذا الصراع بين النظام والشعب بحث الشعب السوري عن ملجأ امن في دول الجوار ، وكانت المملكة الاردنية الهاشمية هي الملاذ الامن للاجئيين السوريين .ويمكن اعتبار ان عملية اللجوء السوري الى الاردن هي عملية مدارة من خلال المنظمات الدولية ذات الاختصاص (اليونيسيف ، شؤون اللاجئيين) بالتنسيق مع الهيئة الهاشمية التي تقوم بإجراءات ايوائهم داخل المخيمات (مخيم الزعتري).

اجمعت العديد من المؤسسات المدنية المهتمة والمنظمات الدولية الاغاثية ان مشكلة اللاجئين السوريين في الاردن تعتبر من اكثر القضايا تعقيدا على الساحة الاردنية ، حيث استقر اكثر من ربع مليون لاجيء في الاردن وحصلوا على الامكانيات المتاحة وكان ذلك على امل ان تنتهي محنة لجوئهم خلال مدة معقولة ، إلا ان هذا لم يتحقق مما ساهم في خلق اشكاليات اضافية على المجتمع المحلي . فاللاجيء السوري يستفيد من السلع المدعومة وهذا يعني انفاق نصف مليار دينار سنويا من خزينة الدولة اذا استمرت ازمة اللجوء بالاضافة الى المنافسة الموجودة في سوق العمل الاردني ، وايجار المنازل واكتظاظ السكان....الخ، كل هذا من شأنه ان ينعكس على الامن الوطني والقومي وبالتالي على الاستقرار سلباً (الفاعوري ،٢٠١٢)

- **الثورة المصرية**

ثورة ٢٥ يناير هي مجموعة من التحركات الشعبية ذات الطابع االجتماعي والسياسي ،انطلقت يوم الثلاثاء ٢٥- يناير- ٢٠١١ (http://www.nytimes.com /٢٠١١/٠١/٢٦/world /&/middleeast/٢٦egypt.html?_r=٢). وكان لهذه الثورة اسباب ومحركات مباشرة وغير مباشرة نذكر منها مايلي في الاسباب الغير مباشرة :

١) قانون الطوارىء المعمول به منذ سنة ١٩٦٧ .
٢) قسوة الشرطة ،حيث عانى المواطن المصري من الظلم والانتهاك لحقوقه الانسانية مثل: الحبس وطريقة القبض وغيرها .
٣) الفساد وسوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث قيمت منظمة الشفافية الدولية [١٠]في تقرير لها مؤشر الفساد سنة ٢٠١٠ قيمت مصر ب ٣.١ استناداً الى

[١٠] هي منظمة دولية لرصد جميع انواع الفساد بما في ذلك الفساد السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصورات درجة الفساد من رجال اعمال ومحللي الدولة حيث ان(١٠) تعني نظيفة جداً و(٠) تعني شديدة الفساد http://www.transparency.org /cpi٢٠١٠ /results

٤) زيادة عدد السكان وزيادة عدد معدلات الفقر حيث تعتبر مصر هي ثاني اكبر دولة في افريقيا بعدد السكان بعد نيجيريا وهي اكبر دولة في منطقة الشرق الاوسط ولقد صحب زيادة السكان تدهور اقتصادي

اما عن الاسباب المباشرة:

تجلت في انتخابات مجلس الشعب المصري ٢٠١٠ التي اجريت قبل شهرين من اندلاع الاحتجاجات وحصل الحزب الوطني الحاكم على ٩٧% من مقاعد المجلس ، مما اصاب المواطنيين بالاحباط ووصفت هذه الانتخابات بالتزوير (http://ar.wikipedia.org/wiki/%D٨٪AB%D٩٪٨٨٪D٨٪B١٪D٨٪A٩ ٢٥ %D٩٪٨A%D٩٪٨٦ %D٨٪A٧٪D٩٪٨A%D٨٪B١).

واهم مااثر على الاردن في هذه الازمة وقف ضخ الغاز المصري الى الاردن بطريقة تجاوزت حدود المنطق . وزادت اثار هذا الوقف السلبية الاقتصادية على الموازنة الاردنية وهذه القضية لها تأثيرها المباشر على الاقتصاد الوطني حيث اسهمت في رفع حجم الدين العام واحدثت ارباك اجتماعي ، مما اثر بشكل سلبي على الاستقرار السياسي الاردني.

المطلب الثاني :العوامل الدولية

والتي نقصد بها العوامل النابعة من البيئة الخارجية للدولة باستثناء العوامل النابعة من البيئة الاقليمية . ويمكن تعريف العوامل الخارجية بأنها عمليات اجتماعية سياسية قد تؤثر على النظام الدولي وتحوله الى منظومة جديدة او زيادة انتظامه في المنظومة القائمة وقد تؤدي هذه العمليات الى قوة النظام ا والى وجود عوامل الفوضى[١١].

ونلاحظ من خلال هذا التعريف بأنه يشير اساسا الى طبيعة النظام الدولي .الذي يعرف بأنه مجموعة التفاعلات او شبكة علاقات القوى -التعاونيةاو الصراعية- التي تتم بين اعضاء المجتمع الدولي على المستويين العالمي والاقليمي والتي تجري وفقا لنسق او منظومة معينة للقيم (هلال ،١٩٩٥،ص١٠).

[١١]انظر:محمد السيد سعيد ،"المتغيرات السياسية واثرها على الوطن العربي"،في محمد السيد سعيد ،منسق،الوطن العربي والمتغيرات العالمية ،معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة ،١٩٩١،ص٥٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولدراسة تأثير النظام الدولي على الاستقرار السياسي في الاردن فلا بد لنا من تناوله منذ بداية استقلال المملكة الاردنية عام ١٩٤٦ ففي وقت هذا الاستقلال كان النظام العالمي يعيش حالة من التنافس بين المعسكرين من جهة وبين الاتحاد السوفيتي والدول الواقعة في اطار نفوذه من جهة اخرى.وكان لابد لهذا التناتفس من ان ينعكس على البلاد العربية التي من ضمنها الاردن.

وقد اسهمت العديد من العوامل في تعزيز وضع الاردن من وجهة النظر الغربية وبالذات لدى الولايات المتحدة الامريكية بحيث اصبح الاردن لاعبا اقليميا مهما للمصالح الغربية في المنطقة ومن هذه العوامل:

١- الموقع الجغرافي والنظرة الغربية له: تشكل الرقعة الجغرافية التي تشغلها المملكة الاردنية الهاشمية موقعا استراتيجيا ذو اهمية سياسية وعسكرية وتمتاز علاقة الاردن مع الولايات المتحدة الامريكية ودول اوروبا بشكل عام بانها علاقة مستقرة وهذه الدول من مصلحتها ان يستمر الاستقرار في الاردن حتى لا تتعرض مصالحها للخطورة وقد اتضح هذا من خلال قيام الولايات المتحدة الامريكية بتطبيق مبدأ ايزنهاور عام ١٩٥٧ وتقديم المساعدات للاردن.

فالموقع الاستراتيجي للاردن الذي يشكل عقدة مواصلات تربط بين افريقيا واسيا واوروبا جعل لها اهمية قصوى لهذه الدول لتتمكن من الحفاظ على مصالحها .وبالمقابل فان موقع الاردن بالنسبة لاسرائيل فهو يمثل منطقة عازلة بين اسرائيل والدول العربية جعل من الاردن عرضة لعدم الاستقرار بالاضافة الى تعرفه لسياسات مضادة من دول الجوار سواء كانت اسرائيل او الدول العربية مما جعل منه هدفا عسكريا تعبويا لكل منهما(الرقاد،٢٠٠١،ص٨٥-٨٦).

٢- العامل الديمغرافي :الذي يظهر تأثيره من خلال التركيبة السكانية الاردنية التي تضم في جانب كبير منها الفلسطينيين وتحديدا اللاجئيين ،بحيث تنظر الولايات المتحدة الامريكية لهم بانهم مصدر تهديد للسياسة الاسرائيلية طالما لم تحل مسألتهم ولضمان السيطرةعلى هذا التهديد فلا بد من المحافظة على استقرار الاردن الذي يعتبر نقطة الانطلاق لهذا التهديد(البشتاوي،١٩٩٥،ص٦٤). ومن هنا فأنه لابد من التميز بين مرحلتين للنظام الدولي فيما يتعلق بتأثيره على الاستقرار السياسي في الاردن:

المرحلة الاولى: مرحلة القطبية الثنائية من (١٩٤٥-١٩٩١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ساد هذه المرحلة محاولة الاستقطاب على المستوى الدولي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية مما اثر على استقرار الاردن من ناحية ايجابية خصوصا عندما انتقل هذا الاستقطاب الى المنطقة مع صفقة السلاح التشيكية الى مصر عام ١٩٥٥ .وغالبا ماحصلت الدول العربية على دعم الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية لإسناد اوضاعهم (جرجس،١٩٩٧،ص٥٥-٧١).

فكانت من ضمن التأثيرات الايجابية التي اثرها النظام الدولي في هذه المرحلة على الاستقرار السياسي :

ماحصل في عام ١٩٥٧ عندما حدثت الازمة بين العرش الهاشمي وحكومة سليمان النابلسي حيث تدخلت الولايات المتحدة الامريكية في تطبيق مبدأ ايزنهاور لتقديم العون للاردن ،حيث اعتبرت ان هذه الازمة تشكل خطرا شيوعيا يهدد دول المنطقة .

وماحصل في عام ١٩٥٨ عندما نشبت الازمة بين الاردن ولبنان من جهة والجمهورية العربية المتحدة من جهة اخرى ،فقد تدخلت القوات البريطانية في انزال قواتها الى الاردن لتقديم العون والمساندة له في مواجهته التي كان تمثل تهديدا يمس امنه واستقراره.

وفي عام ١٩٧٠ عندما حدثت المواجهات بين النظام الاردني والفصائل الفلسطينية وتدخلت الولايات المتحدة الامريكية في دعم النظام.

ولكن على الرغم من ذلك فلقد كان لهذه المرحلة تأثيرات سلبية على الاستقرار السياسي في الاردن فعندما اتخذ الاردن موقف اكثر استقلالية عن المعسكر الغربي وتحديدا الولايات المتحدة الامريكية ترتب على هذا توجيه الضغوط من الولايات المتحدة الامريكية الى الاردن مما شكل تأثيرا سلبيا على الاستقرار السياسي في الاردن.وقامت الولايات المتحدة الامريكية بالتخفيف من المساعدات الى ان تم قطعها نهائيا. واهم ماقامت به من دور سلبي تجاه الاردن هو موقفها الداعم اتجاه طرح اسرائيل فكرة الوطن البديل للفلسطينين (نقرش،١٩٩٤،ص٣٢٧).

كما اسهمت حالة الاستقطاب الدولي خلال الخمسينيات والستينيات تحديدا الى انقسام الانظمة العربية مابين انظمة محسوبة على الاتحاد السوفيتي (االنظمة تقدمية) واخرى محسوبة على الولايات المتحدة الامريكية(الانظمة المحافظة) وكانت الاردن تقع ضمن دائرة الانظمة المحافظة مما ادى الى خلق حالة عداء تجاه الولايات المتحدة الامريكية بسبب موقفها الداعم لاسرائيل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الثانية :مرحلة النظام الدولي الجديد

المقصود بالنظام الدولي الجديد "تغير هرم السلطو والقواعد التي تحتم العلاقات بين الدول في نظام توجد فيه العديد من الوحدات الدولية الى جانب الدول"(بدران،١٩٩٥،ص٢٦).

وكانت التغيرات الملموسة في طبيعة النظام الدولي الجديد مرتبطة بحرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١(هلال ،١٩٩٥ ،ص١١) وتعتبر السمة الرئيسية السائدة لهذا النظام هو هيمنة الولايات المتحدة الامريكية ففي مرحلة القطبية استفادت الاردن من محاولات الاستقطاب بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي لكن في هذه المرحلة لم يعد هناك هامش للمناورة ثمة الاستفادة منه ،بحيث اصبحت الولايات المتحدة الامريكية قادرة على ممارسات لاضغط بشكل اكبر لتحقيق مصالحها .

الا انه مؤخرا ظهر مايسمى بالمد الاسلامي في المنطقة الذي ينطوي في بعض جوانبه على عامل ايجابي يؤثر في الاستقرار السياسي الاردني ،وهو المد الذي تعتبره الولايات المتحدة الامريكية مصدر تهديد لها بعد زوال الشيوعية بالمقابل فقد تبنت الاردن نموذجا معتدلا للاسلام.

ويبقى الارهاب الخوف الاكبر الذي يهدد الاستقرار السياسي الاقليمي والعالمي ومن اكثر الامثلة التي تشهد على الارهاب احداث١١ ايلول ٢٠٠١ التي اودت بحياة الالاف المدنين عدا عن الخسائر المالية التي قدرتن بمليارات الدولارات فقد اثرت هذه الاحداث على المنطقة العربية و الاردن بسبب اتهام العرب والمسلمين بها ممثلين باتجاه القاعدة بقيادة اسامة بن لادن.(ابو الهنا،٢٠٠٨،ص٧٤) الا ان الاردن تأثر بشكل مباشر بهذه الاحداث من خلال نظرة المجتمع الغربي للعرب والمسلمين وماترتب على ذلك من تأثير في الناحية الاقتصاديةفانخفضت حركة التجارة الخارجية العربية بسبب ارتفاع التكاليف والشحن وعرقلة الملاحة البحرية والبرية والجوية وارتفاع الواردات العربية من الخارج وخاصة من السلع الغذائية في ضوء ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية العربية (الحنفي،٢٠٠٣،ص١-٣).

لقد شهد العقد الأخير تطوير رؤية إستراتيجية جديدة للدولة الأردنية، وقد تزامن هذا التطوير مع التوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل والجهد الأردني الحثيث، لإزالة التوتر الذي شاب العلاقة الأردنية– الأمريكية نتيجة لموقف الأردن الداعم للعراق في حرب الخليج الثانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع انتهاء القرن العشرين، كان من الواضح أن الأردن قد تبنى إستراتيجية جديدة بأولويات وتحالفات جديدة يكون بموجبها استقرار الأردن الأمني وفعاليته السياسية ونموه الاقتصادي أولوية تستند إلى تحالف قوي مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. واستعاض الأردن بهذا التحالف عن دوره الوسطي التقليدي في التحالفات العربية، وأصبح نفوذه الإقليمي على الساحة العربية ومستنداً على وضعه التحالفي الجديد الذي أعطى الأردن دوراً إقليمياً يفوق بأهميته القيمة الإستراتيجية العامة للدولة الأردنية. وكان من نتائج هذا التحالف أيضاً قيام الأردن بتبني برامج سياسية وأمنية واقتصادية منسجمة مع متطلبات هذا التحالف. وكما هو معلوم فإن مكافحة الإرهاب، والعولمة الاقتصادية، والإصلاح الديمقراطي هي أهم استحقاقات ذلك التحالف.

ولقد كان الأردن سبَّاقاً بين دول العالم في تبني شعار الحرب على الإرهاب، وقد حظي نتيجة ذلك بتعاطف ودعم كبيرين وخصوصاً من الولايات المتحدة فمكافحة الإرهاب أصبحت الإديولوجيا الجديدة التي تحكم سلوك معظم الدول، وخصوصاً الولايات المتحدة وتحدد العلاقة بين دول العالم من جهة ومكونات شعوب كل دولة على حده، من جهة أخرى، وهذه الإديولوجيا هي العدو الأول للديمقراطية، فتحت شعار مكافحة الإرهاب يتم انتهاك الحقوق الدستورية والسياسية والمدنية لأي مواطن. (الشناق وآخرون، ٢٠٠٦، ص ٩٤-٩٥)

وتتمحور المصادر الخارجية الرئيسية لعدم الاستقرار في الأردن إلى الآثار غير المباشرةللحرب الدائرة على الأراضي السورية والتي من بينها احتمالية التورطفي اشتباكات عسكرية على المناطق الحدودية، والتكلفةالباهظة للأعداد الكبيرة والمتزايدة للاجئين، والتدخل الممكن للحركاتالإسلامية من الدول الإقليمية الأخرى داخل الأردن.(Satloff & Schenker, ٢٠١٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

ان النظام السياسي لاي دولة لايمكن فصله عن البيئتين الداخلية والدولية فهو يؤثر ويتأثر بما يجري خارج حدوده، والنظام الاردني شأنه كشأن سائر الانظمة فهو لايشذ عن هذه القاعدة ، اذ ان نظامه قد تأثر بالاحداث السياسية الداخلية والاقليمية والدولية .

والنظام السياسي الاردني يرتكز على الاسرة الهاشمية وشخصية الملك فهو المحور الذي تدور حوله باقي اطراف النظام فالملك هو رأس الدوة وهو مصون من كل تبعية ومسؤولية ومجلس الوزراء هو الذي ينفذ سياسة الملك وهو المسؤول امام السلطة التشريعية .

ولقد بدأت هذه الدراسة بتناول كلا الموضوعين (النظام السياسي – والاستقرار السياسي) من اوجه عدة حيث تم عرض النظام السياسي والاستقرار السياسي من خلال التطرق الى مختلف الاتجاهات النظرية التي ساهمت في التعريف بهذان الموضوعان ، وذلك من اجل اعطاء سند ترتكز عليه الدراسة في الجزء الباقي ، وخلصت الدراسة الى ان تحديد ماهية ومفهوم الاستقرار السياسي ليس بالامر السهل ذلك ان هذه الظاهرة تتخذ مفاهيمها حسب عدة مستويات وابعاد ، ويفسرها الباحثون باكثر من اتجاه.

ثم جاء الفصل الثاني في هذه الدراسة الذي تحدث عن طبيعة التركيبة التي يتكون منها المجتمع الاردني وتم الحديث عن التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والايكولوجية .

اما الفصل الثالث وهو الفصل التطبيقي في هذه الدراسة فقد تم تسليط الضوء على الاستقرار السياسي في الاردن وذكر العوامل الداخلية والخارجية (الاقليمية و الدولية) التي اثرت بالاستقرار السياسي الاردني .

ولقد سعت الدراسة الى حل المشكلة البحثية المتمثلة: في طبيعة الدور الذي يلعبه النظام السياسي في التأثير على الاستقرار السياسي في الاردن . وانطلقت الاجابة على هذا التساؤل من افتراض رئيسي مؤداه : ان هناك علاقة ارتباطية بين النظام السياسي الاردني والاستقرار السياسي في الاردن .

واظهرت الدراسة تلك الاجابات من خلال تناولها للعوامل المؤثرة في ظاهرة الاستقرار السياسي متحدثة عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية والسكانية والخارجية وتأثيرها على درجة الاستقرار السياسي سواء كان بشكل مباشر او لا .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت الدراسة الى ان هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الاستقرار السياسي في الاردن احداهما تدفع باتجاه حالة من الاستقرار والاخرى تدفع باتجاه حالة من عدم الاستقرار نبينها بشكل موجز على النحو الاتي :

أ) العوامل التي تدفع باتجاه الاستقرار تقسم الى:

١) العوامل الداخلية :

- قيادة الملك عبدالله : يظهر الدور الايجابي للملك عبدالله في حفظ الاستقرار السياسي للنظام من ناحيتين الناحية، الاولى تتمثل في الاحترام والشعبية التي يتمتع بها الملك لدى الشعب الاردني، اما الناحية الثانية فتتجسد في قدرة الملك عبدالله في لعب دور ايجابي من خلال علاقته بين اهم ركائز استقرار النظام السياسي وهم الجيش والبدو والعشائر .
- التوازن الديمغرافي : وذلك من اجل تحقيق وقاية من اي تهديد يمكن ان يوجه للاستقرار السياسي مما يؤدي الى اضعاف النظام السياسي ، فلا بد من النظر الى مطالب الشعب بالاستجابة او التوصل الى اتفاق بشأن هذه المطالب مع النظام .
- التحول الديمقراطي[١٢] : التجربة الاردنية في التحول الديمقراطي تعتبر الى حد ما قصيرة نسبيا .فلا بد من استغلال هذا التحول استغلالاً ايجابيا للحفاظ على الاستقرار السياسي وذلك من خلال اعطاء الاراء المختلفة فرصة التعبير عن نفسها بالطرق السلمية ، دون ان تكون هناك ادنى حاجة الى االيب تنطوي في جانبها على اي تهديد للاستقرار السياسي . ولابد عند الحديث عن هذا العامل- التحول الديمقراطي- الاشارة الى دور الاحزاب السياسية الاردنية التي تلعب دورا في التأثير على قطاع كبير من المواطنين .
- توفير امانا اجتماعيا الى اقصى حد ممكن : خصوصا من ظاهرتي الفقر والبطالة مما يساهم في التخفيف من التهديد الموجه للاستقرار السياسي الاردني اذ تعتبر هاتان الظاهرتان من اكثر القضايا التي تمس المواطن بشكل مباشر وبحياته اليومية.

٢) العوامل الخارجية : هناك مجموعة من العوامل الخارجية التي تستطيع ضبط الاستقرار السياسي في الاردن الى حد ما:

[١٢] التحول الديمقراطي : هو عملية تاريخية معقدة تكتمل بتحقيق التماس الديمقراطي وتتضمن ارساء مجموعة من القواعد والاجراءات التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين بحيث يتمتع الحاكم بطاعة المحكومين ويلتزم المحكومين بقواعد اللعبة السياسية ، كما يكون بمقدورهم تغير الحكومة بالوسائل السلمية وعلى فترات منتظمة من خلال انتخابات تنافسية هذا بالاضافة الى ادخال تعديلات في الدستور لتقنين الحياة الحزبية وضمان الحريات الاساسية والمدنية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- علاقة الاردن بالدول المجاورة : ماهية العلاقة التي تربط الاردن بالدول المجاورة فكلما اتسمت هذه العلاقة بتوافر عنصري السلم والامن كلما اثر ذلك ايجابا على الاستقرار السياسي الاردني .
- علاقة الاردن بالدول الغربية : الاردن يلعب دوراً مهما فيالمنطقة بالنسبة للدول الغربية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية ، والتي منها دور الاردن في التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي ، وكذلك يوجد عدد كبير من اللاجئين وبخاصة اللاجئين الفلسطينين الذين يشكلون تهديداً لاسرائيل ، فلا يتوقع ان تسمح هذه الدول بأن يصل الاردن الى مرحلة الخطر- عدم الاستقرار السياسي- بل ربما تقدم هذه الدول الدعم في حال وقوع تهديد للاستقرار .

ب) العوامل التي تلعب دورا في عدم الاستقرار :

١) زيادة كلا من ظاهرتي الفقر والبطالة .

٢) التأثير سلبا على النظرة بين فئات المجتمع الاردني خصوصاً الفلسطينين والشرق اردنيين .

٣) تقليص الانفاق العسكري ، مما من شأنه ان يؤدي للتأثير سلباً على وضع الجيش.

٤) المساس سلبا بالاردنيين الذين يمثلون احد اهم عوامل الاستقرار .

اهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة:

سبق وان توصلنا في ضوء الدراسة الى ان الاستقرار يعتبر نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما تم التحقق من صحة الفرضية بأن هناك علاقة متينة بين عملية الاستقرار السياسي وبنية النظام السياسي (قيادية -اجتماعية -اقتصادية -سياسية –سكانية) وعليه فأن الحلول المقترحة لا بد وان تغطي كافة هذه الجوانب او اغلبها وهنا ستذكر الدراسة بعض من الحلول المقترحة :

١) يعتبر الاستقرار الاقتصادي من اهم العناصر التي تولد الاستقرار السياسي والامن الداخلي لذلك لابد من الاهتمام بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري . ومحاولة التقليل قدر الامكان من حجم ظاهرتي الفقر والبطالة .

٢) ان التعددية الحزبية التي تؤثر على الاستقرار السياسي هي تعددية حقيقية وليست شكلية بحيث يمكن التعددية المقصودة على مستويين ، المستوى الاول هو مستوى الاحزاب الشريكة في الائتلاف الحاكم ، اما لامستوى الثاني فهو مستوى الاحزاب التي تقف في الجبهة المعارضة ، لذلك لا بد من العمل على تفعيل عمل الاحزاب وتشكيل الاحزاب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية ذات دساتير وبرامج واضحة بناءً على اسس فلسفية سياسية واجتماعية واقتصادية تصب في النهاية في خدمة المجتمع بكل اطيافه .

٣) العمل على زيادة الاهتمام بتعليم وتربية وتثقيف المواطن بالامور السياسية ومنها نظام الحكم وواجبات وحقوق المواطن حتى يستطيع بناء سلوكاته وتصرفاته في مجالات حياته اليومية .

٤) ان الظروف الاقليمية والعالمية تؤثر على الاستقرار السياسي المحلي ويختلف عمق هذا التأثير باختلاف العلاقات السياسية والامنية التي تربط الدولها بأقليمها والنظام السائد بالعالم ومدى التأثير به . لذلك لابد من السعي للتعاون الاقليمي بشكل او بأخر سواء كان تعاونا اقتصادياً او سياسياً او امنياً لتحقيق تكتل اقليمي .

٥) السياسة الخارجية ذات القرارات الساعية الى تعزيز السلام والامن سياسة تسعى الى زيادة فرص تحقيق الاستقرار السياسي لذلك لابد من النظر الى السياسية الخارجية نظرة دقيقة وواعية .

٦) ان عدم الاستقرار السياسي من اهم الدوافع التي تجذب التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية، لذلك لابد من السعي لتحقيق الاستقرار السياسي وقاية ً من التدخل الخارجي وويلاته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

المراجع العربية:

اولا: الكتب

١) ابراهيم ، جمال احمد (٢٠٠٧) ، **الامن الوطني والتنمية الشاملة** ، عمان : سلسلة الاجندة الوطنية .

٢) ابراهيم ، جمال احمد و القروم ، ميساء عبد السلام و زهران ، وسام ابراهيم (٢٠٠٧) ، **الامن الوطني والتنمية الشاملة**، عمان : سلسلة الاجندة الوطنية.

٣) ابراهيم ، حسن توفيق توفيق (١٩٩٢) ، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية** ، ط٢، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

٤) ابن تيمة (١٩٨٨)، **الخلافة والملك**، تحقيق حماد سلامة ،الزرقاء: مكتبة المنار.

٥) ابن منظور (١٩٨١) ، **لسان العرب** ، ج٤١، القاهرة : دار المعارف .

٦) ابو جابر ، كامل وخصاونة، صالح وبوبة ، ماتيس (محررين)(١٩٩١) ، **سوق العمل الاردني تطوره خصائصه سياساته وافاقه المستقبلية** ، عمان : دار البشير.

٧) ابو جابر، شيب صالح (١٩٧٩) ، **المجتمع الاردني : دراسة اجتماعية تربوية** ، عمان : د.ن.

٨) ابو دية ، سعد (١٩٩٠) ، **عملية اتخاذ القرار في سياسة الاردن الخارجية : الضوابط والمقومات** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

٩) ابو راس ، محمد الشافعي(د.ت) ، **نظم الحكم المعاصرة دراسة مقارنة في اصول النظم السياسية** ، ج١، القاهرة : عالم الكتب .

١٠) ابو شيخة ، عيسى موسى (٢٠٠٤) ، **الملك عبدالله الثاني نقاط على الخروف** ، عمان : غدارة للمطبوعات والنشر .

١١) **ازمة الديمقراطية في الوطن العربي : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**(١٩٨٤) ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

١٢) اسعيد ، محمد فايز (١٩٨٣) ، **الاسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي** ، ط٣، بيروت: دار الطليعة.

١٣) اشتي ، فارس (٢٠٠٠)، **مدخل الى العلم بالسياسة** ، ط١، بيروت : بيسان للنشر والتوزيع والاعلام .

١٤) الاقداحي ، هشام محمود (٢٠٠٩) ، **الاستقرار السياسي في العالم المعاصر ملحق خاص بالمصطلحات السياسية** ، الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة.

١٥) بافر، محمد حسين (١٩٩٦) ، **قياس الفقر في دول الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا** ، نيويورك : الامم المتحدة.

١٦) بدارنة ، سريان " محمد سعيد" فالح (٢٠١٢) ، **جغرافية الاردن** ، ط١، عمان : عماد الدين للنشر والتوزيع .

١٧) بدر الدين ، اكرام (١٩٩٢) ، ظاهرة الفساد السياسي في : اكرام بدر الدين (محرر) ، **الفساد السياسي : النظرية والتطبيق** ، القاهرة : دار الثقافة العربية :ص ص ١١-٥٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٨) بدوي ، ثروت (١٩٧٢)، **النظم السياسية** ، القاهرة : دار النهضة العربية .
١٩) بركات، حليم (١٩٨٦) ، **المجتمع العربي المعاصر : بحث استطلاعي اجتماعي** ، ط٣، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
٢٠) بروفليب (١٩٨٨) ، **علم الاجتماع السياسي** ، ترجمة :حمد عرب ، بيروت : المؤسسة الجامعية .
٢١) بن هادية ، علي واخرون (١٩٩١) ، **القاموس الجديد للطلاب : معجم عربي مدرسي الفبائي** ، ط٧، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب .
٢٢) البنا ، محمود عاطف (١٩٩٤) ، **الوسيط في النظم السياسية** ، ط٣، القاهرة : دار الفكر العربي.
٢٣) بني حسن ، امين عواد مهنا بني حسن (١٩٨٩) ، **التحديث والاستقرار السياسي في الاردن** ، ط١، بيروت : دار لجليل .
٢٤) بني حسن ، مهنا (١٩٩٠) ، **النظام السياسي الاردني : حقائق ومفاهيم** ، عمان : مؤسسة زهران للخدمات والتجهيزات المكتبية .
٢٥) بني سلامة ، محمد تركي (٢٠١٣)، **الحراك الشبابي الاردني في ظل الربيع العربي : دراسة ميدانية و نوعية** ،مركز البديل للدراسات والابحاث.
٢٦) التل، سهير سلطي (١٩٨٥) ، **مقدمات حول قضية المرأة والحركة النسائية في الاردن** ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر .
٢٧) الجابري ، محمد عابد (٢٠٠٨) ، **فكر بن خلدون : العصبية والدولة : معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي** ، ط٢، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
٢٨) جرار، ناجح (١٩٩٧) ، **اللاجىء الفلسطيني الى اين ؟**، رام الله : مشروع التنمية المستدامة
٢٩) جرجس، فواز (١٩٩٧) ، **النظام الاقليمي العربي والقوى الكبرى : دراسة في العلاقات العربية العربية والعربية الدولية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
٣٠) الحارثي، طالب (١٩٩٤) ، **السكان والبيئة والمصادر الطبيعية في الاردن** ، عمان : الامانة العامة للجنة الوطنية للسكان.
٣١) حافظ ، محمود (١٩٧٦) ، **الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري** ، م.ن : دار النهضة .
٣٢) حرب ، اسامة الغزال (١٩٧٧) ، **الاحزاب السياسية في العالم الثالث** ، الكويت : عالم المعرفة .
٣٣) حسن ، حمدي عبد الرحمن (١٩٩٦) ، **العسكريون والحكم في افريقيا : دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية** ، القاهرة : مركز دراسات المستقبل الافريقي .
٣٤) الحسين : ملك المملكة الاردنية الهاشمية (١٩٨٧) ، **مهنتي كملك : احاديث ملكية** ، ترجمة : غازي غزيل، مؤسسة مصري لتوزيع .
٣٥) حماد، مجدي(١٩٨٧) ، **العسكريون العرب وقضية الوحدة** ، ط١، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٦) حمزة ، زيد (١٩٩٥) ، الانفتاح السياسي واداء المنظمات النقابية والمهنية في : ابو رمان ، حسين (محرر) ، **المسار الديمقراطي الاردني الى اين ؟** ، عمان : مركز الاردن الجديد للدراسات.
٣٧) حمودة ، احمد و(١٩٩٤) ، **دليل السكان والغذاء والتغذية** ، عمان : الامانة العامة للجنة الوطنية .
٣٨) حميد، شادي (٢٠١١)، مامدى استقرار الاردن، الدوحة-قطر :مركز بروكنجز.
٣٩) الحوراني ، هاني (١٩٧٨) ، **التركيب الاقتصادي والاجتماعي لشرق الاردن مقدمات التطور المشوه (١٩٢١-١٩٥٠)**، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية.
٤٠) حوراني ، هاني (١٩٩٥) ، **المرشد الى الحزب السياسي** ، عمان: دار سندباد.
٤١) الحياري ، عادل (١٩٧٢) ، **القانون الدستوري والنظام السياسي الاردني** ، عمان : المؤلف.
٤٢) خربوش ، محمد صفي الدين ، مقدمة في النظم السياسية ، القاهرة : جامعة القاهرة .
٤٣) خزاعلة ، عبد العزيز (١٩٩٩) ، **مقدمة لدراسة المجتمع الاردني** ، ط٣، اربد : دار الكندي للنشر والتوزيع.
٤٤) الخزرجي ، ثامر كامل محمد (٢٠٠٤) ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة : دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة** ، ط١، عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
٤٥) الخطيب ، نعمان احمد (٢٠١١) ، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري** ، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع .
٤٦) خليل ، عثمان والطماوي ، سليمان (١٩٥٢) ، **القانون الدستوري المبادىء العامة** ، القاهرة : د.ن.
٤٧) خليل ، محسن (١٩٦٧) ، **النظم السياسية والقانون الدستوري** ، ج١، بيروت : دار النهضة العربية .
٤٨) خميش، مجد الدين خيري(١٩٨٥)، **العلاقات الاجتماعية في بعض الاسر النووية** ، عمان: الجامعة الاردنية .
٤٩) الدوري ، مؤيد عبد الرحمن والجنابي ، طاهر موسى (٢٠٠٠)، **ادارة الموازنات العامة** ، عمان : دار زهران للنشر.
٥٠) الدوري ، محمد سليمان و الدجاني ، منذر سليمان (١٩٩٣) ، **النظام السياسي الاردني: اركانه و مقوماته** ، ط١، عمان : بالمينوبرس.
٥١) الرازي ، محمد بن ابي بكر عبد القادر (١٩٥٣) ، **مختار الصحاح** ، القاهرة : المطبعة الاميرية .
٥٢) رايموندكتيل (١٩٦٣) ، **العلوم السياسية** ، ترجمة د. فاضل زكي ، ج٢، بغداد.
٥٣) الربايعة ، احمد (١٩٨٨) ، **مقومات التنمية ومعوقاتها : دراسة تطبيقية في الريف الاردني** ، عمان : الجامعة الاردنية.
٥٤) الربايعة ، احمد حمدان (١٩٧٤) ، **المجتمع البدوي الاردني في ضوء دراسة انثربولوجية** ، عمان: وزارة الثقافة والفنون .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥٥) الربايعة ، احمد وحمودة، احمد (١٩٩١)، **السكان والحياة الاجتماعية** ، ط١، عمان: لجنة تاريخ الاردن.
٥٦) ربيع ، محمد محمود ومقلد ، اسماعيل صبري (محرران) (١٩٩٣) ، **موسوعة العلوم السياسية** ، الكويت : جامعة الكويت.
٥٧) زارتمان ، وليم (١٩٨٩) ، المعارضة كدعامة للدولة، في : غسان سلامة واخرون(محررون) ، **الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي** ، ج٢، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية : ص ص ٥٥٧-٥٨٣.
٥٨) الزمخشري (١٩٦٠) ، **اسس البلاغة** ، القاهرة : دار الشعب .
٥٩) السالم ، فيصل (د.ت) ، **الخدمات الحكومية في دولة الكويت** ، الكويت : جامعة الكويت.
٦٠) سرحال ، احمد (١٩٩٠) ، **النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية** ، بيروت : دار الفكر العربي.
٦١) السعدي ، عبد الرحمان بن ناصر (٢٠٠٣)، **تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان** ، ط١، بيروت : دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع .
٦٢) سلامة ، غسان (١٩٨٧) ، **المجتمع الاردني والدولة في المشرق العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
٦٣) شرف ، ليلى ، موقف الاردن من احداث الخليج : الموقف الشعبي الرسمي وموقف المثقفين، في :صدقي ، احمد واخرون ، **ازمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية.
٦٤) شلبي ، محمد (٢٠٠٢) ، **المنهجية في التحليل السياسي – المفاهيم – المناهج – الاقترابات – الادوات**، ط٤، الجزائر : دار هومة .
٦٥) الشمري ، غسان ابراهيم (٢٠٠٠) ، **جلالة الملك عبدالله الثاني دراسة في الرؤى والافكار** ، ط١، اربد : مؤسسة حماد للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع.
٦٦) الشناق ، احمد وابو بكر،جميل وابو السكر،علي وابو العثم ،فهد والقمحاوي ، لبيب وابو حمور ، محمد والحلايقة، محمد والشرعة ، محمد والسقا ، وائل (٢٠٠٦)، **افاق الاصلاح والديمقراطية في الاردن ٢٠٠٥-٢٠١٠**، عمان- الاردن :مركز دراسات الشرق الاوسط.
٦٧) صايغ ، يزيد يوسف (١٩٨٧) ، **الاردن والفلسطينيون : دراسة في وحدة المصير والصراع الحتمي** ، لندن : رياض الريس للكتب والنشر .
٦٨) صعب ، حسن (١٩٨٥) ، **علم السياسة** ، بيروت : دار العلم للملايين .
٦٩) عارف ، محمد (١٩٩٤) ، الاثار الاقتصادية لانتقال القوى العاملة في الوطن العربي ، في : عبد الحكيم ، محمد صبحي (محرر) ، **انتقال القوى العاملة في البلاد العربية** ، معهد البحوث والدراسات العربية .
٧٠) عارف ، نصر محمد (٢٠٠٢) ، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة- النموذج المعرفي –النظرية –المنهج**، ط١، بيروت : المؤسسة الجامعية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧١) عبد الجابر ، تيسير (١٩٩٦) ، السيناريوهات المحتملة للتكتل الاقليمي في : الوزني ، خالد و ابو رمان ، حسين (محرران)، **الاقتصاد الاردني في اطاره الاقليمي والدولي** ، عمان : دار سندباد للنشر : ص ص ٦٨-٧١.
٧٢) عبد الكاظم ، علي (١٩٩٧) ، السيرة التاريخية لجماعة الاخوان المسلمين ومرجعيتها الفكرية ، في : الحوراني : هاني واخرون (محرر) ، **الحركات والتنظيمات الاسلامية في الاردن** ، عمان : مركز الاردن الجديد للدراسات.
٧٣) عبد الوهاب و صلاح الدين (١٩٦٨) ، **الاصول العامة لعلم القانون** ، عمان : المؤلف.
٧٤) عثمان، ابراهيم عيسى (١٩٨٣) ، **الاصول في علم الاجتماع**، الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع .
٧٥) عساف ، نظام (ت،ن) ، **الانتخابات النيابية والمجتمع المدني (ارقام ودلالات انتخابات ١٩٩٣)**.
٧٦) العفيف، احمد خليف وصالح، قاسم محمد و الزبون، محمد سليم(٢٠١٣) ، **التربية الوطنية** ، ط٤، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع.
٧٧) العلمي ، مهدي فكري (١٩٩٩) ، **نحو نهوض اقتصادي شامل في الاردن : اراء ومقترحات** ، عمان: المكتبة الوطنية.
٧٨) علي ، جمال سلامة (٢٠٠٧) ، **النظام السياسي والحكومات الديمقراطية : دراسة تأصيلية للنظم البرلمانية و الرئاسية**، دار النهضة العربية .
٧٩) العليمي ، بيلي ابراهيم احمد(٢٠٠٣) ، **هذا هو الفقر ابعاده- اسبابه- مأسيه- نظرة اقتصادية اسلامية**، ط١، ج٣، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية.
٨٠) عميرة ، محمد سعد (١٩٨٥) ، **القوة العاملة الاردنية ودورها في التنمية الاقتصادية** ، الجمعية الملكية : دائرة البحوث الاقتصادية .
٨١) عميرة ، محمد سعد والخصاونة ، محمد مصطفى والنبهاني ، نبيه مسعود والعارضة ، فوزي صادق (١٩٩٢)، **البطالة في الاردن : ابعاد وتوقعات**، عمان: مركز المركز الدراسات الدولية-الجمعية العلمية الملكية.
٨٢) عياد، رناد الخطيب (١٩٩٢) ، **التيارات السياسية في الاردن ونص قانون الاحزاب** ، ج٢، عمان .
٨٣) العيسى ، لؤي اديب سليمان(٢٠٠٩) ، **الفساد الاداري والبطالة** ، ط١، اربد: دار الكندي.
٨٤) الغزالي ، محمد (٢٠٠٤) ، **الفساد السياسي في المجتمعات العربية الاسلامية** ، الجزائر : دار المعرفة .
٨٥) غزوي، محمد سليم محمد (١٩٨٥) ، **الوجيز في التنظيم السياسي والدستوري للملكة الاردنية الهاشمية** ، ط١، عمان : نشر بدعم من الجامعة الاردنية .
٨٦) فرانسو ريفية (١٩٨٢) ، **النمو الصناعي في اقتصاد معان : حالة الاردن** ، ترجمة جورج ابي صالح ، بيروت : مركز الدراسات والابحاث عن الشرق الاوسط والمعاصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨٧) الفريجات ،غالب (٢٠٠٥) ، على طريق التنمية السياسية ،ط١، عمان- الاردن: دار ازمنة
٨٨) قبانجي ، يعقوب (٢٠٠٤) ، العوامل و الاثار في البنية الاجتماعية ونسق القيم ، في: اسماعيل الشطي واخرون ، **ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية .
٨٩) **القرأن الكريم**
٩٠) قطيشات ، سمر غالب و ابراهيم ، جمال احمد و الفاعوري ، ابراهيم محمد (٢٠٠٤) ، **الاردن دائما** ، عمان : مؤسسة الاجندة الوطنية .
٩١) القمودي ، سالم (٢٠٠٠) ، **سيكولوجية السلطة** ، ط٢، بيروت : مؤسسة الانتشار العربي.
٩٢) الكسواني (١٩٨٣) ، **مبادىء القانون الدستوري مع دراسة تحليلية للنظام الدستوري** ، عمان : مطبعة الكسواني .
٩٣) الكلالدة ، خالد واخرون (٢٠١٣)،**الحراك السياسي الاردني : الاسباب والمألات** ، مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث، اعداد مجموعة من الباحثين.
٩٤) كنعان ، طاهر والوزني خالد (١٩٩٦) ، دور الدولة الاقتصادي في ظروف تحرير الاقتصادات العربي. في : الوزني ، خالد و ابو رمان ، حسين (محرران) ، **الاقتصاد الاردني في اطاره الاقليمي والدولي** ، عمان : دار سندباد للنشر.
٩٥) الماضي، منيب والموسى ، سليمان (١٩٨٨) ، **تاريخ الاردن في القرن العشرين :١٩٠٠-١٩٥٩**،ط٢، عمان : مكتبة المحتسب.
٩٦) محافظة ، علي (١٩٨٩) ، **تاريخ الاردن المعاصر : عهد الامارة (١٩٢١-١٩٤٦)**، ط٢، عمان : مركز الكتب الاردني .
٩٧) محافظة ، علي (١٩٩٠) ، **الفكر السياسي في الاردن (١٩٢١-١٩٤٦)** ، ج١، عمان : مركز الكتاب الاردني .
٩٨) محافظة ، علي واخرون (١٩٨٨)،**النظام الاقليمي العربي : الوضع الراهن والتحديات المستقبلية** ، عمان : مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية .
٩٩) محمود، طارق رشاد (١٩٩٩) ، **مدخل الى النظام السياسي في الاردن** ، ط١ ، عمان : دار البشير .
١٠٠) مسعد ، نيفين عبد المنعم (١٩٨٨) ، **الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي** ، القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية .
١٠١) مسعد ، نيفين(محرر) (١٩٩٤)، **معجم المصطلحات السياسية** ، ط١، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية .
١٠٢) المشاقبة ، امين عواد مهنا (٢٠٠٤) ،**التربية الوطنية والسياسية والنظام السياسي** ، ط٧، الاردن : دار الحامد.
١٠٣) معوض، جلال عبدالله (١٩٩٢) ، الفساد السياسي في تركيا في : اكرام بدرالدين (محرر) ، **الفساد السياسي : النظرية والتطبيق** ، القاهرة : دار الثقافة العربية :ص ص ٥٥-٨٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠٤) مقداد ، محمد احمد (٢٠٠١) ، **الدور السياسي في توجيه الاقتصاد الاردني** ، اربد: دار الكتاب للنشر والتوزيع .
١٠٥) مقلد ، اسماعيل صبري (١٩٧٧) ، **دراسات في الادارة العامة** ، القاهرة : دار المعارف .
١٠٦) المناصير ، هيثم خليل (٢٠٠٢) ، **فكر جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم** ، عمان : سلسلة الاجندة الوطنية .
١٠٧) المناصير ، هيثم خليل و ابراهيم ، جمال احمد (٢٠٠٣) ، **فكر جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم ومسيرة الاردن اولاً**، عمان : دائرة المطبوعات والنشر.
١٠٨) المنوفي ، كمال (١٩٨٤) ، **مناهج وطرق البحث في علم السياسة** ، لكويت : وكالة المطبوعات .
١٠٩) مهنا ، محمد نصر (٢٠٠٥) ، **في النظام الدستوري والسياسي** ، ط١، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث .
١١٠) مهنا ، محمد نصر (٢٠١١)، **الدولة والنظم السياسية المقارنة** ،ط١، الاسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة.
١١١) مهنا ، محمد نصر (٢٠١٢) ، **النماذج السياسية ونظريات الاتصالات والمباريات** ، ط١، الاسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
١١٢) مهنا، محمد نصر (٢٠١١) ، **علم السياسة بين الاصالة والمعاصرة** ، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث .
١١٣) الموسى ، سليمان (١٩٨٩) ، **تأسيس الامارة الاردنية من ١٩٢١-١٩٢٥ : دراسة وثائق** ، عمان: مكتبة المحتسب.
١١٤) الموسى ، سليمان (١٩٩٦) ، **تاريخ الاردن في القرن العشرين** ، ط١، ج٢، عمان : مكتبة المحتسب.
١١٥) النوفي ، كمال (١٩٨٥) ، **نظريات النظم السياسية** ، الكويت : وكالة المطبوعات .
١١٦) هادي ، رياض عزيز (١٩٨٩) ، **المشكلات السياسية في العالم الثالث** ، ط٢، بغداد : جامعة بغداد .
١١٧) هلال ، علي الدين (١٩٩٩) ، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
١١٨) هلال ، علي الدين و مطر ، جميل (١٩٨٦) ، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية ،ط٥، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
١١٩) هلال ، علي الدين وابو الخير ، كارين (١٩٩٤) ، السياسة الخارجية الاردنية : عناصر الانكشاف ومقومات الاستمرار، في : القرني ، بهجت و هلال، علي الدين (محرران) ، **السياسة الخارجية للدول العربية** ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية .
١٢٠) هنتغتون ، صموئيل (١٩٩٣) ، **النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة** ، ترجمة سمية فلو عبود ، ط١، بيروت : دار الساقي .
١٢١) الهياجنة ، محمد فلاحان (٢٠٠٠) ، **مبادىء العلوم السياسية** ، ط١، عمان : د.ن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٢٢) والي ، خميس حزام (٢٠٠٣) ، **اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية مع اشارة الى تجربة الجزائر** ، ط١، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية
١٢٣) وهبان ، احمد (٢٠٠٣) ،**التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية : رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث** ، القاهرة : الدار الجامعية .

ثانيا: الدوريات

١) ابراهيم ، معاوية (١٩٨٧) ، الانسان والبيئة في الاردن عبر العصور . **المنهل** ، المجلد ٤٨ (العدد٤٥٤)، السنة٥٣ ، جدة ، ص ص ١٣٠-١٤٣.
٢) ابو رمان ، محمد (٢٠١١)الصفقة المزدوجة : التغيير في الاردن بين الثنائية الديمغراقية والممانعة الرسمية .**مجلة السياسة الدولية** ،(العدد١٨٤)
٣) اسعد ، يحيى (١٩٩٠)، قصة ديون الاردن الخارجية .مجلة المال والاعمال ،العدد التاسع ،عمان ،ص ص ٣٢-٣٦.
٤) بدر الدين ، اكرام عبد القادر (١٩٨٢) ، الاستقرار السياسي في مصر . **السياسة الدولية** ، (العدد٦٩)،القاهرة ، ص ٢٨-٤١.
٥) بدران ، ودودة (١٩٩٥) ، مفهوم النظام العالمي الجديد في الادبيات الامريكية (دراسة مسحية) . **عالم الفكر** ، مج ٢٣، العدد (٣ و ٤) ، الكويت ، ص ص ٢٥- ٤٤.
٦) البيج ، حسين (١٩٩٧)، المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية . **المستقبل العربي** ، السنة ٩ (العدد ٢٢٣) ، ص ص ٦٤- ٧١.
٧) التل ، بيدر (٢٠١٢) ، تأثير الحراك الشبابي في الاصلاحات الداخلية في دول الربيع العربي . **مجلة الحوار المتمدن** (العدد٣٩٤٢)-٢٠١٢/١٢/١٥.
٨) التميمي ، عبد الرحمن (١٩٩١) ، الخامات المعدنية ومعادلة موارد السكان . **اليرموك (مجلة جامعة اليرموك)** (العدد الثالث والثلاثون) ، اربد ، ص ص ٨-١٢.
٩) جاد، عماد (١٩٩٥) ، المتغيرات السكانية والصراعات السياسية الدولية ، السنة ٣١ (العدد ١١٩) ، ص ص ٥٤-٧٦.
١٠) جلال الدين ، محمد العوض (١٩٨٤) ، التميز بين الذكور والاناث وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع مثال :الاردن والسودان. **مجلة العلوم الاجتماعية** ، المجلد ١٢ (العدد٤) ، ص ص ٧-٣٥.
١١) حمارنة ، وليد (١٩٨٥) و الاردن مجتمع الدولة . الاردن الجديد ، **نيقوسيا** (العددان ٣-٤) ، ص ص ١٠٦-١٢٠ .
١٢) حمدان ، جمال (١٩٦٧) ، الاردن دولة : دراسة في الجغرافية السياسية . **الكاتب** ، السنة السابعة (العدد ٧٠) و القاهرة ، ص ص ١٥-٢٦.
١٣) الحنفي ، حسن محمد (٢٠٠٣) ، التداعيات الاقتصادية لضرب العراق على المنطقة العربية والعالم . **شئون خليجية** ، (عدد٣٣) ، ص ص ١-٣.
١٤) الحوراني ، هاني (خريف ١٩٨٨) ، ازمة الاردن الاقتصادية جذورها وسبل الخروج منها . **الاردن الجديد** ، السنة الخامسة (العدد ١١) ، ص ص ٧-١٧.
١٥) خمش ، مجد الدين خيري (١٩٩٣) ، عوامل التنمية والتحديث واثرها على الشركس في المجتمع الاردني ،الباحث . **نيقوسيا** (العدد٤) ، ص ص ٤٨-٦٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٦) الرحماني ، اقبال (١٩٩٤) ، ابعاد الخسائر البشرية والبيئية لحرب الخليج الثانية . **المستقبل العربي** ، السنة ١٦ (العدد ١٧٩)، بيروت ، ص ص ٣٣- ٤٨.
١٧) سليم ، محمد السيد (١٩٩٢) ، التحليل العلمي للسياسة الخارجية : اطار نظري . **الفكر الاستراتيجي العربي** (العدد ٤٠) ص ص ١٣٣-١٥١.
١٨) سمحة ، موسى (١٩٩٤) ، التوزيع السكاني في الاردن (١٩٥٠- ١٩٩٠) . **مجلة السكان التنموية** ، المجلد الاول (العدد١) ، ص ص ٧٣-٨٤.
١٩) الشريفي ، جمال (١٩٨٤) ، الشركات المتعددة الجنسيات . **دراسة دولية** ،(العدد ١٣) ، ص ص ٦٥-٧١.
٢٠) شلبي ، محمد ، الاستقرار السياسي عند الماوردي والموند دراسة مقارنة. **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية** ،(العدد١) و الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .
٢١) عثمان ، ابراهيم (١٩٨٦) ، التغيرات في الاسرة الحضرية الاردنية . **مجلة العلوم الاجتماعية** ، المجلد ١٤ (العدد٣)، الكويت ، ص ص ١٥٣-١٧٧.
٢٢) علي ، خالد حنفي (٢٠٠٣) ، الاستراتيجية الجديدة لامريكيا في افريقيا . **مجلة السياسة الدولية** ،(العدد ١٥٣) ، القاهرة : مؤسسة الاهرام .
٢٣) كريم ، حسن (اكتوبر٢٠٠٤) ، مفهوم الحكم الصالح . **مجلة المستقبل العربي** ، (العدد ٣٠٩) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
٢٤) محافظة ، علي (حزيران ٢٠٠٠) ، الاردن الى اين ؟ . **المستقبل العربي** (العدد العدد ٢٥٦) ، ص ص ٢٩-٣٠.
٢٥) محافظة ، علي (١٩٩٢) ، الامن الوطني في الاردن . **اليرموك (مجلة جامعة اليرموك)**، ٧٣ (العدد السادس والثلاثون) ، ص ص ٧-١٦ .
٢٦) مخامرة ، محسن (كانون الاول ١٩٩٥) ، اثار التسوية في الاردن. **ابعاد** (العدد ٤) ، المركز اللبناني للدراسات ، ص ص ٦٣-٧٢.
٢٧) مسعد ، نيفين عبد المنعم (١٩٩١) ، جدلية الاستبعاد والمشاركة : مقارنة بين جبهة الانقاذ الاسلامية في الجزائر وجماعة الاخوان المسلمين في الاردن . **المستقبل العربي** ، السنة ١٧ (العدد ١٤٥) ، ص ٥٦.
٢٨) مصالحة ، محمد حمدان (نوفمبر ١٩٩٢) ، الديمقراطية في الاردن : دراسة عبر المؤسسة البرلمانية . **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد ٧ ، ص٩٠.
٢٩) معوض ، جلال (١٩٨٣) ، ظاهرة الاستقرار السياسي وابعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية . **مجلة العلوم الاجتماعية** ، السنة ١١ ، (العدد ١) ، ص ص ١٣١ – ١٤٩.
٣٠) نقرش ، عبدالله (١٩٩٤) ، الموقف السياسي الاردني منذ ازمة الخليج العربي. **دراسات** ، مج ٢١ (أ) (العدد ٤) ، ص ص ٣١٩-٣٤٨.
٣١) نقرش، عبدالله(١٩٩٤) ، اثر التركيب السكاني في الاردن على التوجه الديمقراطي . **دراسات (العلوم الانسانية)** ، المجلد ٣٢ (أ)(العدد٤) ، ص ص ١٤٩٧-١٥٤٠.
٣٢) هلال ، علي الدين (١٩٩٥) ، النظام الدولي الجديد : الواقع الراهن واحتمالات المستقبل . **عالم الفكر**، مج ٢٣ (العدد ٣ و٤) ، ص ص ٩-٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٣) الوزني ، خالد واصف (١٩٩٧) ، الاقتصاد الاردني واليات التكيف الهيكلي . **مجلة العلوم الاجتماعية** ، المجلد ٢٥ (العدد ٣) ، ص ص ١١-٢٧.

ثالثا: الرسائل الجامعية

١) ابو الهنا ، رنا حسني رشاد (٢٠٠٨) ، **اثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية : الاردن وماليزيا : دراسة مقارنة (١٩٩٩-٢٠٠٦)** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة ال البيت ، المفرق ، الاردن .

٢) البدارين ، غدير مفلح حمد (٢٠١٠) ، **الاستقرار الحكومي واثره على التنمية السياسية في الاردن** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة ال البيت ، المفرق ، الاردن .

٣) البشتاوي ، عماد رفعت (١٩٩٥) ، **العلاقات الاردنية – الامريكية(١٩٤٦- ١٩٦٧)** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة اليرموك ، اربد ، الاردن.

٤) بقدي ، كريمة (٢٠١٢) ، **الفساد السياسي واثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا - دراسة حالة الجزائر-** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر .

٥) الخدام ، عبدالله فلاح هزاع (٢٠١٣) ، **الاصلاحات السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية بعد احداث الربيع العربي ٢٠١١-٢٠١٢**، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، الجامعة الاردنية ، عمان ، الاردن

٦) الخوالدة ، عبد السلام سلامة عبد ربه (٢٠٠٠) ، **الاحزاب الدينية والاستقرار السياسي في اسرائيل ١٩٨٨-١٩٩٦**، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة ال البيت ، المفرق ، عمان

٧) الرشواني ، منار محمد (١٩٩٩)، **سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الاردن في الفترة (١٩٨٩-١٩٩٧)** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة ال البيت ، المفرق ، الاردن.

٨) الرقاد ، محمد خلف (٢٠٠١) ، **دور مجلس النواب في الاستقرار السياسي في الاردن (١٩٨٩-٢٠٠٠)** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة ال البيت ، المفرق ، الاردن .

٩) الساعدي ، حميد (١٩٨١) ، **الوظيفة التنفيذية لرئيس الدولة في النظام الرئاسي** ، رسالة دكتوراة (غير منشورة) ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، مصر.

١٠) السرور ، عبير عقيل محمد(٢٠٠٥)، **الطبقة الوسطى واثرها على الاستقرار السياسي**،رسالة ماجسنير (غير منشورة) جامعة اليرموك ، اربد ، الاردن .

١١) السعيدين ، ضيف الله عواد (٢٠٠٦)، **الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني بن الحسين واثره على الاصلاح والتحديث في الاردن (١٩٩٩-٢٠٠٥)** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة ال البيت ، المفرق ، الاردن .

١٢) الشيوخ ، محمد عبد الغفور (٢٠١٣) ، **تأثيرات الربيع على ظاهرة الاسلام السياسي وعمليات الاصلاح في الوطن العربي**، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٣) العلان ، الهام عبد الرحيم (٢٠١٢) ، **اثر الاصلاح السياسي على الاستقرار السياسي في الاردن (٢٠٠٠-٢٠١٢)**، رسالة ماجستير (غير منشورة) الجامعة الاردنية ، عمان، الاردن.

١٤) العنزي ، سعاد (٢٠٠٧)، **التحولات في السياسة الخارجية الامريكية بعد ١١ سبتمبر والاستقرار السياسي في الشرق الاوسط** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة ال البيت ، المفرق ، الاردن.

١٥) الغزوي ، فهمي سليم (١٩٧١)، **النظام العشائري في الاردن دائرة في الحياة الاجتماعية** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الاسكندرية ، الاسكندرية ، مصر .

١٦) الفتلاوي ، علي عبد الكاظم (١٩٩٦) ، **الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الاردن "دراسة تحليلية في ضوء مفهوم التوازن "**، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، الجامعة الاردنية ، عمان ، الاردن .

١٧) الماضي ، بدر صيتان (١٩٩٥) ، **العلاقات الاردنية – المصرية (١٩٥٢-١٩٧٠)** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، الجامعة الاردنية ، عمان ، الاردن.

رابعاً: المؤتمرات والندوات

١) الشاعر، جمال (١٩٨٧) ، **التعددية في الاردن** ،الافق العربي (ندوة التعددية في الدول العربية ٢٥-٢٧ تشرين الاول ١٩٨٦) ، الاردن –عمان: المركز الاردني للدراسات والمعلومات.

٢) العلاونة ، حاتم سليم (٢٠١٢)، **دور مواقع التواصل الاجتماعي في تحفيز المواطنين الاردنيين على المشاركة في الحراك الجماهيري** ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السابع عشر بعنوان ثقافة التغيير ، كلية الاداب ، جامعة فيلادلفيا ، عمان ، الاردن ، تشرين الثاني.

٣) الكلالدة ، خالد (٢٠١٤) ، ندوة **بعنوان : الاصلاح السياسي في الاردن فرص وتحديات،** منتدى الفكر والحوار ، ١٩ حزيران.

خامسا: الصحف

١) جريدة الرأي ، عمان ، ١-١١-٢٠٠٩.

٣) جريدة العرب اليوم ، العدد ٣٠١٥، ١٦ ايلول ٢٠٠٥ .

٤) السائح، امان(٢٠١٣)، **المرأةالاردنية تحقق نجاحات كبيرة في شتى مواقع العمل والانتاج،** الدستور ، عمان، ٢٥-٥-٢٠١٣.

٤) غرايبة ،هاشم (٢٠٠٠)، **الحكومة والنقابات وجهة نظر نقابية** ، العرب اليوم ، عمان ، العدد١٢١٤، ١٣- ايلول ٢٠٠٠.

٥) المرزوق ، خالد يوسف(٢٠١١) ، **اوروبا مترددة بشأن موقفها من الاحتجاجات العربية** ، جريدة الانباء، العدد ١٢٧٩٩، ٢٠١١/١/٣١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦) الجزيرة نت القطرية (٢٠١٢) ، **انفجار شعبي في الاردن ضد رفع الاسعار** ،١٤ تشرين الثاني .٢٠١٢

٧)الفاعوري ،محمد(٢٠١٢)،**ربع مليون لاجىء سوري في المملكة** ،جريدة الدستور، العدد١٦٤٥ ،اتشرين اول .٢٠١٢

٨) النجار ، محمد الجزيرة نت القطرية (٢٠١٣)، **مديونية الاردن تقفز الى ٢٧ مليار دولار**،٢٦ تشرين الثاني .٢٠١٣

٩) صحيفة العرب اليوم الاردنية (٢٠١٤) ، **مديونية الاردن ٨٣% من الناتج المحلي الاجمالي** ، ٦ أيار٢٠١٤

سادسا :المصادر الحكومية :

١) البنك المركزي الاردني (١٩٩٢) ، النشرة الاحصائية الشهرية ،نيسان ، عمان.
٢) دائرة الاحصاءات العامة (١٩٦٤)، دليل الاردن الاحصائي السنوي ، عمان .
٣) دائرة الاحصاءات العامة ، تقرير حالة الفقر في الاردن استناداً لبيانات مسح نفقات دخل الاسرة ٢٠١٠-٢٠١٢.
٤) دائرة الاحصاءات العامة ، حالة البطالة في الاردن ٢٠١٠،
٥) دائرة الاحصاءات العامة ، مسوحات العمل والبطالة ، عمان.
٦) دائرة الاحصاءات العامة البيئية " الكتاب الاحصائي السنوي"(٢٠٠٨)، العدد ٥٩، حزيران.
٧) دائرة الاحصاءات العامة(٢٠٠٨) ، احصاءات ديمغرافية –عدد السكان المقدر حسب المحافظة والجنس في نهاية ٢٠١٣.
٨) دائرة الاحصاءات العامة(٢٠٠٨) ، الاردن بالارقام، العدد٤ ، ايلول.
٩) دائرة المطبوعات والنشر بالتعاون مع المجلس القومي للتخطيط (١٩٧٨) ، مسيرة ربع قرن مع ملك وشعب ١٩٥٢-١٩٧٧، عمان .
١٠) صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية(١٩٨٥)، تقرير عن احتياجات الدولة في مجال النشاطات السكانية، عمان .
١١) مؤسسة الحوار المتمدن (٢٠١٢) ،**شروط صندوق النقد الدولي على الاقتصاديات النامية** ،العدد(٣٩٣٣) ، عودت ناجي الحمداني ، ٦ كانون الاول.
١٢) مجموعة من الباحثين ، التطور الاقتصادي في البلاد العربية ١٩٥٠-١٩٦٥ ، الاتحاد العام لغرف التجارة والزراعة للبلاد العربية .
١٣) وزارة التخطيط والتعاون الدولي(١٩٩٩) ، ملخص خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاعوام (١٩٩٩-٢٠٠٣)، المطبعة الوطنية ، عمان.
١٤) وزارة الشؤون الاجتماعية (١٩٨٩) ، دراسة جيوب الفقر في المملكة الاردنية الهاشمية ، اعداد : محمد الصقور واخرون ، عمان.
١٥) وزارة العمل(١٩٩٢) ، سوق العمل الاردني : واقع وتطلعات ، كانون الثاني،عمان.

سابعا: مواقع الانترنت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١) Fill/// c:/ documents ٪٢٠ and ٪٢٠ settings/ Administrator/ desktop/ energy % ٢٠ in ٪٢٠ Jordan .pdf
٢) http:// www. Imf .org/ external
٣) http://ar.wikipedia.org/wiki/%D٨٪AB%D٩٪٨٨٪D٨٪B١٪D٨٪A٩ ٢٥) %D٩٪٨A%D٩٪٨٦٪D٨٪A٧٪D٩٪٨A%D٨٪B١
٤) com/ article detail .aspx ?id=٨٧٢http://www.elsyasi
٥) http://www.nytimes.com .&/٢٠١١/٠١/٢٦/world/middleeast/٢٦egypt.html?_r=٢)
٦) http://www.transparency.org /cpi٢٠١٠ /results
٧) Satloff, Robert & Schenker, David (٢٠١٣), Political Instability in Jordan, Council on Foreign Relations, center of preventive action, United States of America, http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/political-instability-in-jordan.
٨) Wikipedia. Org/wiki/اسرة
٩) احصائيات الحكم في الوطن العربي (٢٠٠٠-٢٠٠٦) الصادر عام ٢٠٠٧ http//g.worldbank.org
١٠) جريدة الدستور الاردنية ، العدد١٦٢٢١، ٧ ايلول ٢٠١٢ /view topic.aspx.aspx?ac=٪٥clocal http://www.addustour.com and gover٪٥c٢٠١٢٪٥clocal and gover issue ١٧٠٧day٢٠-id٤٢١٦٢٠.htm#ueo٧٢٠zo٠w٨
١١) الداودي ، محمود (٢٠١١)، سيادة اللغة العربية اين هي في مسار الثورة التونسية ، نقلا عن موقع الجزيرة نت : www.aljazeera.net
غازي شبيكات ، الطاقة في الاردن ارقام ومؤشرات.
١٢) المقداد ، محمد احمد (٢٠١١) ، اسس ومرتكزات التحول الديمقراطي في الاردن ، الاردن : مركز الرأي للدراسات.
http://alraicenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=٣٢٥:٢٠١١-٠٩-٢١-٠٧-٥٩-٣٧&catid=١٤:٢٠١٠-١١-٠٣-١٦-٥٨-١١&Itemid=٤
١٣) موقع الاردن العربي ، لقاء مع رئيس هيئة مكافحة الفساد http: arabjo.net/index.php?option=com content&view=artiecte&id=٨٧٣١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر الاجنبية

١) Al-marayati, abid (١٩٧٢), the middle east : its government and politics , wads worth publishing company inc ., Belmont, California.

٢) Arson ,svant and erik lan,jean (١٩٩٩), politics and society in western Europe , London: sage publications ,fourth edition.

٣) Assak alan c(١٩٨٥) , scope and methods of political science , fourth edition , the poresy press , chicago .

٤) Brecher, Michael (١٩٦٣), political instability Eckstein and david E. apter ,eds., comparative politics : areader ,the free press, new York.

٥) Easton , david (١٩٦٧), asystem analysis of political life , johnwiley and sons ,inc , new York.

٦) Eston ,davied (١٩٦٦) , asystem analysis of political life , new York.

٧) Galbriel ,Almond (١٩٩٥)A.developmental approach to political systcms in world politics volxvll no January

٨) Harris g. I.(١٩٥٨),Jordan its people its society ,its culture harf press, new haven .

٩) Hudson ,Michael (١٩٧٧), arab politics : the search for legitimacy , London: yale university press , new haven

١٠) Huntington ,Samuel p.(١٩٦٩) , poliyical order in changing societies ,yale university press, new haven:London , ٢nd .

١١) Knowles , warwick (٢٠٠٥), Jordan since ١٩٨٨: astudy in political economy , London and new York .I.B. tquris.

١٢) Lipest , seymour martin (١٩٨١), political man :the social bases of political, the john ,Hopkins mniversity press ,Baltimore,٣dedition.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٣ Morrison, Donald and Michael ,hugh(١٩٧٢), integration and instability , patterns of African political development ,American political science review ,vol.٦٦ ,no.٣ washina gtion.

(١٤ Robins ,Philip(١٩٨٦), Jordan to ١٩٩٠: coping with change special report . no ١٠٧٤,London the economist publications itd .

(١٥ Sanders, david (١٩٨٥), patterns of political instability ,london: macmillan press ltd.

(١٦ Sayigh yazid (١٩٩٠), Jordan in the ١٩٨٠s : legitimacy ,entiy and identity . in Rodney Wilson , ed., politics and the economy in Jordan ,rout ledge , London , new York .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The main aim of this study is to discuss the structure of Jordanian political system and its impact on the political stability during the period of ١٩٩٩ to ٢٠١٣. The main study hypothesis states that there is a positive correlation between the structure of Jordan's political system and political stability. To achieve the research goals and examine the study hypothesis, the study used systems analysis approach being the best for analyzing the relationship between the political system and the surrounding environment and its impact on the political stability.

Several conclusions can be drawn from this study; the most important is that economic growth and political stability are deeply interconnected. Moreover, it has been concluded in this study that the regional and global conditions affect strongly on the political stability, therefore, the political system should promote regional economic integration and political and security cooperation to achieve political stability.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com